www.ibtesama.com/vb

أول دراسة تُنشر فى هذا الموضوع

الصناديق والحسابات الخاصة

أبرز قلاع الفساد الإقتصادى التى أقامها العهد البائد

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

تأليف
رمزى محمود
خبير فى الإقتصاد والعلوم السياسية

جلال حزى وشركاه

www.ibtesama.com/vb

الصناديق والحسابات الخاصة

أبرز قلاع الفساد الاقتصادي
التي أقامها العهد البائد

أول دراسة تُنشر في هذا الموضوع

تأليف

رمزي محمود

خبير في الاقتصاد والعلوم السياسية

الناشر

منشأة المعارف بالاسكندرية

جلال حزي وشركاه

www.ibtesama.com/vb

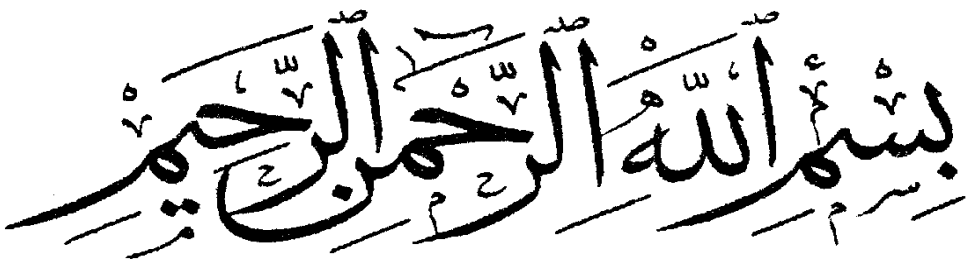

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة

لقد برزت ظاهرة الصناديق والحسابات الخاصة، وانتشر أمرها في جميع وسائل الاعلام بعد ثورة ٢٥ يناير ... وما فتأت هذه الظاهرة يتصاعد ذكرها بين الساسة والمحللين والمثقفين والاقتصاديين ، وترددت الأسئلة على لسان القوم عن : ماهية الصناديق والحسابات الخاصة هذه ؟؟ وما فيها من أموال ومن أين جاءت ؟؟ وكم يُصَبُّ فيها بليل أو نهار من أموال ضخمة .. ؟؟ وما هو عددها؟؟ ومن أنشأها ؟؟ بل تطايرت الكثير من الأسئلة عن دور الأجهزة الرقابية والبنك المركزي ووزارة المالية في هذا الأمر ؟؟

لقد حُصِّلت أموال هذه الصناديق من أموال ودماء وعرق الشعب المصري الفقير ، الذي يحصي الفقراء فيه لما يزيد عن ٧٥ مليون إنسان .. يكاد يكون كل منهم على هامش الحياة !!!

ومن أمثلة ذلك ما يتحصَّل من زيارة الفقراء للمرضى الفقراء أيضًا في المستشفيات الحكومية .. وهي رسوم الزيارة ، وكذلك تحصيل كل ما يسمي برسوم رخص أو رسوم دراسة أو رسوم زيارة متاحف .. أو حتى رسوم غرامات المرور .. الخ .. ومعظم هذه الرسوم من جيوب الفقراء الخاوية !!

وكل ما "يُصَبُّ" في هذه الحسابات والصناديق الخاصة .. يُصرف على كبار رجال الدولة من أول أموال صناديق رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وصناديق الوزارات والجهات الحكومية المختلفة والبنوك والجامعات والادارات المحلية على مستوي الدولة .. وهذه الأموال قدَّرها الجهاز المركزي للمحاسبات في السنة المالية (٢٠١٠ – ٢٠١١) بمبلغ تريليون و٢٧٢ مليار جنيه ..

www.ibtesama.com/vb

وهذا الرقم (١٢٧٢ مليار جنيه) رقم جد كبير وخطير ، يزيد عن ميزانية الدولة بنحو أربعة أمثال .. ولقد إزداد الناس فزعًا ورهبة من مجرد ذكر هذا الرقم المهول الذي لا يخطر على بال عاقل .. أو إنسان مسَّهُ الجنون ..

ولقد بلغت تقديرات أجهزة الدولة والخبراء والاقتصاديين في عدد هذه الصناديق والحسابات الخاصة أكثر من ١٢ ألف صندوق !!! ويُروي أن أكبر وأضخم وأغني الصناديق هي تلك الصناديق المتعددة والتي تحوي المليارات والقابعة في وزارة الداخلية .. ناهيك عن صناديق وزارة الدفاع .. والجهات السيادية الخطيرة !!!

أما ما أدلي به وزراء المالية بعد الثورة ورؤساء الوزارات .. فمنهم من أنكر وجود الصناديق والحسابات الخاصة تمامًا .. ثم عاد فاعترف بها على استحياء .. ومنهم من ذكر أنها أعداد ضئيلة .. ومنهم من أحجم عن الحديث عنها .. وهكذا تضاربت أرقام أرصدتها المالية .. وعددها .. وإيراداتها السنوية .. ولم يقل أحد من المسئولين القول الفصل في هذه الصناديق والحسابات الخاصة وما بها من أموال منذ قيام الثورة حتي الآن ... !!!!!

وخلاصة ما تقدم .. فلا نشك لحظة .. ونكاد أن نوقن أن هؤلاء المسئولين منذ قيام الثورة حتي الآن في جميع مفاصل الدولة .. يصيبهم من خير هذه الصناديق بسرية تامة وبمبالغ ضخمة .. فلا رقيب ولا حسيب على أموال هذه المغارات المكتظة بالأموال .. وإلاَّ فلماذا حتي هذه اللحظة لم نجد مسئول واحد يتحدث بشفافية عن "مغارة علي بابا" هذه منذ قيام الثورة حتي هذه الأيام .. وكل واحد منهم يغلف حديثه عن هذا الموضوع بالأقوال المطاطة والهلامية والكلمات التي تحتمل أكثر من معنى .. فلا صراحة .. ولا شفافية .. ولا صدق .. تمامًا مثل ما كان يحدث من المسئولين أيام العهد البائد ...

www.ibtesama.com/vb

وسوف نستعرض في صفحات هذا الكتاب كل ما يمكن أن يُعنُ لك من استفسارات وأسئلة وإيضاحات عن تلك الصناديق والحسابات الخاصة بشئ من الاطناب ، والله الموفق ،

رمزي محمود

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

الفهـرس

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
الباب الأول	
أضواء على الصنادق الخاصة وكيف نشأت في ظل الفقر المدقع في العهد البائد	١١
الفصل الأول : الفقر والفقراء والصناديق الخاصة	١٣
الفصل الثاني : أضواء على أهم الصناديق الخاصة وكيف نشأت ..	٤١
الفصل الثالث : إستنزاف الصناديق الخاصة في تعيين الخبراء والمستشارين بعد سن التقاعد	٨٩
الباب الثانى	
الأجهزة الرقابية والتنفيذية والموازنة العامة في ضوء الصناديق الخاصة	١٢١
الفصل الأول : الجهاز المركزي للمحاسبات في ضوء الصناديق الخاصة	١٢٣
الفصل الثانى : وزراء المالية وآراءهم العقيمة في الصناديق الخاصة.....	١٥١
الفصل الثالث : الموازنة العامة للدولة والصناديق الخاصة	١٩٧
الفصل الرابع : أما بعد !!؟؟	٢٢٩

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

أضواء على الصناديق الخاصة وكيف نشأت في ظل الفقر المدقع في العهد البائد

الفصل الأول : الفقر والفقراء ... والصناديق الخاصة.

الفصل الثاني : أضواء على أهم الصناديق الخاصة وكيف نشأت.

الفصل الثالث : استنزاف الصناديق الخاصة في تعيين الخبراء والمستشارين بعد سن التقاعد.

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

الفقر والفقراء ... والصناديق الخاصة

- أضواء على الصناديق الخاصة.
- مكانة الفقر والفقراء في العهد البائد.
- حقائق وأرقام الفساد :

(١) مشكلة البطالة.

(٢) مشكلة المواد الغذائية.

(٣) مشكلة القطن والمنسوجات.

(٤) حقوق مهدرة في قطاع الصحة.

(٥) مافيا الاحتكار في قطاع الأسمنت.

(٦) مشكلة التعليم.

(٧) مشكلة الاحتكار.

(٨) الخصخصة أهم ما أصاب مصر من دمار.

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

الفقر والفقراء .. والصناديق الخاصة

- أضواء على الصناديق الخاصة :

بادئ ذى بدء .. نود أن نلقى نظرة قدسية رائعة عن يوم تنحى الرئيس السابق عن حكم البلاد بعد نحو ثلاثين عاما من الاضطراب والفساد فى كل مفاصل مصر ...

ففى الساعة السادسة وعشر دقائق من مساء يوم الجمعة الموافق (١١) فبراير من عام ٢٠١١ أعلن عمر سليمان نائب الرئيس مبارك تنحية وتخلية عن منصب رئيس الجمهورية نزولاً على إرادة الشعب ..

وذهل الشعب كله فى ميدان التحرير وفى كل مكان فى مصر .. وضج الكل بالتهليل والتكبير والشكر لله تعالى .. وسرعان ما انطلقت "الزغاريد" والهتافات بحياة مصر، وطارت الألعاب النارية نحو السماء ..، ورقص الشباب والصغار والكبار والنساء رقصاً جماعياً .

وهكذا ذاقت مصر وشعبها العظيم لأول مرة منذ زمن بعيد يربو على ستين عاماً، طعم السعادة والفرح الجماعى العام ولذته .. ذلك الذى أبكى الناس كبيرهم وصغيرهم .. ذلك الغامر المشترك الذى لا يمكن أن تساويه أبدا مشاعر الاستحواذ على مليارات الجنيهات أو الدولارات .

وهكذا نجحت ثورة الشباب التى تعتبر أنبل وأرقى ثورات التاريخ المعاصر .. ومرت الأيام ثقيلة مؤلمة .. ومضى على الثورة نحو سنة ونصف ..

www.ibtesama.com/vb

وأجهضت الثورة إلى حد ما وقفز عليها من قفز .. وأدخل السجون الكثير من شباب الثورة .. ومالت بنا الأيام .. وعاش الشعب كله فى اضطراب عظيم .. وقلق بالغ مما قد تأتى به قابل الأيام .. بعد أن سقط رأس النظام ومساعديه .. وبقى النظام ينحر فى كل مكان بالبلاد ..

* * * * * *

ولقد كوَّن نظام مبارك القهرى منذ عام ١٩٨١ حتى تاريخ تنازله عن الحكم فى ١١ فبراير ٢٠١١ شبكة ضخمة كبيرة متشعبة فى كل مفاصل الدولة من المنافقين، المحتالين، المرتشين، الاعوان والعملاء .. وكانت أكبر وأعظم شبكة "سوداء" فى تاريخ مصر !!!

ولقد عملت هذه الشبكة بمن فيها على نهب المال العام بطرق شيطانية متعددة، حتى تفوَّق هذا النظام الفاسد على كل طغاة التاريخ القديم والحديث فى استنزاف كل ما يملكه المصريون بالتدليس والنهب المنظم والمقنن .. من خلال ما أطلق عليه "الصناديق الخاصة، والحسابات الخاصة" التى كانت تحت إشراف فئات ضالة من الانتهازيين فى ذلك العصر ..!!

ولقد أكد معظم الاقتصاديون أن النظام السابق عمل على إنشاء "صناديق خاصة" لسلب المصريين أموالهم...، فعندما تولى الرئيس السابق حكم مصر وأعتلى سدة الحكم عام ١٩٨١، أستغل القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وأنشأ حسابات خاصة وصناديق سرية وموطها من بند الاحتياطيات العامة في الموازنة العامة للدولة، وجزء من حسابات قناة السويس .!!

أما الحسابات الخاصة أو تلك الصناديق الخاصة .. فهى عبارة عن خزائن خاصة يوضع بها أكثر من ٨٠٪ من موارد الدولة المالية .. وهى لا تخضع لأى جبهة رقابية، وأهم تلك الصناديق والحسابات الخاصة، صناديق خاصة تحت

www.ibtesama.com/vb

تصرف رئيس الجمهورية وكذلك صناديق خاصة للمحافظين، وصناديق آخري لكل جهة حكومية ..

وكل هذه الصناديق وما فيها من أموال .. تصبح مرتعا ماليا لمن تحت إمْرَتُهُ الصندوق... ، وكل هذا الأموال من موارد الدولة المختلفة نابعة من دماء ومقدرات الشعب، .. ولقد وصلت ميزانية هذه الحسابات والصناديق الخاصة "خزائن" إلى أن بلغت نحو ١٢٧٢ مليار جنية في العام – كما ذكرنا سالفًا – حيث فاقت ثلاثة أضعاف الميزانية العامة للدولة .

وتَحْصُل هذه الصناديق الخاصة على مواردها المالية من المواطنين وبطرق عديدة ومختلفة منها : رسوم الطرق (ألكارته)، الغرامات، رسوم الطوابع والنظافة، تذاكر دخول المستشفيات الحكومية، الدمغات الحكومية، رسوم دخول الاماكن السياحية، الرسوم الدراسية، رسوم مواقف السيارات، رسوم تأمين استخراج اللوحات المعدنية للسيارات ورسوم استخراج الرخص .. وغير ذلك كثير ..

وهذه الايرادات الضخمة لا تُضم للموازنة العامة للدولة وإنما تذهب إلى هذه الصناديق السوداء "الباب الخلفى" الذى يَحْصُل منه المسؤولون على ملايين الجنيهات شهريا .!!!

وكل صندوق من هذه الصناديق التى قدرت بما يتراوح مابين ٧-١٢ ألف.. صندوق له رئيس يحصل على نسبته من دم الشعب الكادح من هذه الصناديق .

وعلى سبيل المثال .. يوجد في كل مستشفى في مصر "صندوق تحسين الخدمة" يحصل وزير الصحة على نسبة مالية من إيرادات هذا الصندوق على مستوى الجمهورية .. أى أنه يحصل على الملايين شهريا .. أما وكيل الوزارة فيحصل على نسبة من هذه الصناديق على مستوى المحافظة فقط التى يعمل بها...!!!

www.ibtesama.com/vb

وهكذا يمكن القول أن أموال الصناديق الخاصة هذه .. ماهى إلاَّ جباية عن الخدمات لا تخضع للرقابة الحكومية أو حتى منظمات المجتمع المدنى .. وهذه الاموال تحظيى بالحصانة لأنها تخص كبار رجال الدولة .. حتى أنه لا يُعرف بالضبط كيفية إدارتها أو أوجه إنفاقها أو حتى طريقة توزيع أموالها .. هذه الاموال تجمع من الفقراء وليس من الاغنياء .. وتنفق على الاغنياء وليس الفقراء.. ويستفيد منها كل مسؤول حسب قدرته السياسية في منظومة النظام البائد .. الذي فسد وأفسد العباد والبلاد !!!

* * * * * *

ويُذكر أن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الذى قدم لمجلس الشعب قبل ثورة يناير مباشرة عام ٢٠١١ .. أوضح أن جملة أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة في العام المالى (٢٠٠٨-٢٠٠٩) قدَّرت – كما ذكرنا سالفا – تريليون و ٢٧٢ مليون جنية ..

كما يؤكد التقرير أيضا، أن قيمة المخالفات التى تم حصرها في إنفاق حصيلة هذه الصناديق والحسابات الخاصة عن نفس العام .. بلغت نحو ٣٩٥٥ مليون جنية ..

وهنا يمكن أن نتساءل .. كيف يتعمد رؤساء الوزرات من أول الفريق أحمد شفيق مرورا بالدكتور عصام شرف وانتهاءًا بالدكتور كمال الجنزورى .. النظر باستعلاء .. وتوجس وتردد لما تحوية الصناديق والحسابات الخاصة من أموال مهولة حقا .. ويحذوا حذوهم وزراء المالية إبتداءًا من الدكتور سمير رضوان ومرورًا بالدكتور حازم الببلاوى واخيرا الدكتور ممتاز السعيد .. بل أننا سمعنا من رئيس وزراء ووزير مالية أيضا بإنكار وجود مثل هذه الصناديق والحسابات، ثم تراجعوا عن ذلك القول .. واعترفوا بوجودها !!!..

www.ibtesama.com/vb

ولقد ظهرت الأوضاع الاقتصادية في الاقتصاد المصرى بعد قيام الثورة في ٢٥ يناير ٢٠١١ واضحة للعيان .. نتيجة لما اسفرت عنه سنوات عجاف تزيد عن نصف قرن من الزمان فشا فيها وانتشر النهب .. والغش .. والفساد بكل أنواعة ...

وهكذا ظهر الفساد المالى والاقتصادى الذى أفرزته المنظومة التى كانت تدير مصر، وتبين العجز المتوالى في الموازنة العامة للدولة .. كما ظهر جليا أيضا حجم الدين العام الذى كان يزدادا عاما أثر عام ..

ألم تر الكذب والتدليس على الشعب المصرى في تصدى كبار رجال الدولة لعرض أرقام اقتصادية ومالية لا تمت للواقع بصلة .. ومازالوا كذلك حتى بعد قيام الثورة بنحو سنة ونصف .. ألم تسمع اكاذيبهم التى تصف الاقتصاد المصرى بأنه اقتصاد آمن !!! ولا يتعرض لأى خطر !!!...

وبعد شهور من الثورة المباركة، بدا ظاهرا أن الدولة أصبحت لا تستطيع توفير الالتزامات الضرورية للمواطنين وبخاصة توفير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد ...

وقبل الولوج في الحديث المفصَّل عن الحسابات والصناديق الخاصة.. نود أن نلقى بعض الضوء على الاقتصاد المصرى في الفترة التى سبقت ثورة يناير مباشرة وما كان يعانيه الفقراء في مصر، وكيف كانت تدار الدولة لنهب الفقراء وزيادتهم فقرا ومعاونة الاغنياء وزيادتهم ثراء فوق ثراء !!!

- مكانة الفقر والفقراء في العهد البائد :

كان الرئيس السابق وعصبته دائما ما يخططون ويفكرون في نهب شعب مصر الذى يرزح معظمة تحت خط الفقر .. والحصول على المزيد من المال والثروة .. ولا يكفيهم السطو على البنوك والأراضي والعقارات

www.ibtesama.com/vb

في أفخر الاماكن في مصر .. بذلك لم يخطر ببال أحد منهم أبدا أية نية لأى فكر إصلاحي تنموي يمكن أن يعود كله أو حتى بعضه بالخير على فقراء مصر .. وهكذا يمكن القول أن نظام مبارك الفاسد سرق مقدرات مصر وحقوق شعبها بصورة ممنهجة ومدروسة ...

وطالما كان الفساد والنهب مستشرى في عهد الرئيس السابق .. فكان لابد من وجود مساعدا للرئيس لإدارة الشئون المالية للدولة ويكون وزيرا مُحْتَرفاً في النصب وصناعة الحيل والتدليس على الفقراء والبسطاء والموعزين .. ليجمع منهم كل ما بحوزتهم من مدخرات حتى يزدهم فقرا على فقرهم فقنن القوانين وأصدر اللوائح لفرض ضرائب على هؤلاء البشر حتى وصلت مصر للحضيض من جراء تحصيل الضرائب التى فُرضت على كل شئ ووصل الأمر ذروته خلال العشر سنوات الاخيرة ..

وفى هذه الفترة من عمر الزمن .. فرض الوزير المُحْتَرِف فى النصب على المصريين، ضرائب على سيارات النقل والاجرة، والمشاريع الصغيرة مثل مطاعم الفول والطعمية، ومحلات البقالة الصغيرة حتى وصل الأمر إلى فرض ضرائب على اكشاك السجائر ..!!

ولقد بلغ إجرام الرئيس السابق عن طريق وزيرة الهمام للتفكير في تحصيل ضرائب من (الفواعلية) وهم الفئة التى تعمل في حرفة يدوية مثل "البناء، النقاشة، المحارة، النجارة، أو الحدادة" ..

وهكذا .. كانت وظيفة يوسف بطرس غالى وزير مالية العهد البائد هو التفكير في تحصيل الضرائب على كل شئ على أرض مصر .. ولم يبق إلا تحصيل الضرائب على الاطفال والمواليد والغريب أن هذا ما حدث بالفعل .. فكل مولود جديد يسجل أسمه في سجلات المواليد يلتزم والده بدفع (٥٠) جنية "طابع" .. وهذا المبلغ يذهب إلى الصناديق الخاصة !!!!

www.ibtesama.com/vb

وخلال السنوات الخمس الاخيرة قبل الثورة .. تفتق ذهن وزير المالية الاسبق "الدكتور يوسف بطرس غالى" - جابى الضرائب - ووضع قانون يتصف بالعجب والغرابة حقا، وكان القانون ينص على تحصيل ضرائب على المساكن الخاصة التى يسكن فيها المواطنين في كل أنحاء البلاد .. وكأن ذلك الوزير يريد من المصريين "فِرْدَة" أو إيجار يدفعه مالك العقار لوزير المالية .. ووزيرنا في هذا لا يرى إلاَّ تحصيل وجباية الأموال من ملايين الملايين من العقارات في مصر ..!!!

وهكذا كانت استراتيجية الجباية الفاسدة التى كان يرعاها الرئيس السابق من معظم سكان مصر وهم من الفئات الفقيرة والمعوزة .. وكانت وزارة المالية في ذلك العهد الميمون تحصِّل الضرائب من جميع ما يقام من مشاريع كبيرة أم صغيرة مهما كانت ناجحة أو فاشلة، فكل شئ في البلاد لابد وأن يدفع "ضريبة" .. وهكذا كان أمر وزارة المالية !!!

ناهيك عما كان يحدث لموظفى الدولة من صغار القوم فنجد وزارة المالية تسطو على جزء مما يتقاضاه .. وتخصم منه ما تيسر من دخله .. بغض النظر عن أن هذا الدخل يكفى حياته المعيشية أم لا يكفى ..!!!

وهكذا يمكن القول أن الرئيس السابق وبطانته من أصحاب السلطة في مصر، تفوَّق على فرعون مصر وأعوانه في ذلك العهد السحيق من تاريخ مصر .. وقال لهم – كما ذكر القرآن الكريم " أَنَا رَبُّكُمْ الأَعْلَى " (النازعات : ٢٤) فاستخف قومه .. فأطاعوه ...، إلا أن الرئيس السابق أختار الصمت الشديد .. وفي هدوء حذر "أمتص" مع أهلة وأعوانه "دماء المصريين" خلال ثلاثين سنة.. في برود .. وسكينة .. منقطعة النظير !!!

ورغم هذا النهب المنظم والمقنن خلال أعوامة الثلاثين .. إلاَّ أن مصرنا الحبيبة مازالت قائمة بشموخ وعزة .. وهى تمتلك من الثروة مالم تمتلكه أمة من

www.ibtesama.com/vb

الأمم .. وإنما كل ما تحتاجه بلدنا العظيمة لا يتعدى عقول تتصف بالشفافية والامانة والعلانية .. تتولى شئون البلاد .. وتطرح أمورها على شعب مصر بكل صراحة وأمانة وشفافية .. لأنه هو صاحب الحق الأصيل !!!

* * * * * *

أما تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الحساب الختامى لموازنة الدولة عن العام المالى (٢٠٠٨-٢٠٠٩) فقد كشف عن ارتفاع معدلات الفقر في مصر حيث زادت نسبتها إلى ٢٣,٤٪ عن نسبتها في العام المالى (٢٠٠٧-٢٠٠٨) التي بلغت ٢٠٪ ..، وذلك وفقا لتقرير التنمية البشرية عن الأمم المتحدة ...

ومن واقع هذا التقرير سالف الذكر، ذُكر أن مصر حصلت على الترتيب ١٢٣ من بين ١٨٢ دولة من أكثر دول العالم فقرا .. بينما كانت مصر في تقرير الفقر في المرتبة ٨٢ خلال عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ..

ولقد أظهرت هذه التقارير أن المواطنين المصريين الذين يعيشون في مستوى أدنى من خط الفقر ويتراوح دخل الفرد منهم ما بين دولار وربع دولار في اليوم .. يشكلون نسبة ٢٧٪ من عدد السكان خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)..

بينما من يبلغ دخلهم نحو دولارين في اليوم، فيمثلون ١٨,٤٪ من عدد السكان ...ويلاحظ أن الذين يقطنون في الأرياف ممن يقعون تحت خط الفقر تبلغ نسبتهم ١٦,٧٪، في حين أن الفقراء تبلغ نسبتهم نحو ٧٧٪ ..، كما يلاحظ أن مصر حصلت في معدل ارتفاع الاسعار والتضخم .. على المركز ٥٧ من بين ٦٠ دولة ...

ومنذ ثلاث سنوات .. ظهرت دراسة هامة أعدتها "وكالة بلومبرج" الألمانية للأنباء عام ٢٠٠٩ تُبين احتلال مصر المركز ٥٧ من بين ٦٠ دولة في معدلات التضخم ...

www.ibtesama.com/vb

ولقد ذكرت وكالة التنمية البشرية سالفة الذكر .. الارتفاع الملحوظ في الاستهلاك وتدهور مستوى الاجور وعدم تناسبها مع ارتفاع الاسعار، وكذلك استفحال البطالة وتضارب إحصاءاتها ..

هذا في الوقت الذى تؤكد فيه وزارة القوى العاملة في هذا الزمان المشبع بالفساد أن البطالة لا تتجاوز ٧٪ من قوة العمل .. في حين يفيد تقرير البنك الدولى بأن البطالة تجاوزت نسبة ٢٢٪ من قوة العمل .. أما منظمة العمل العربية فتشير في هذا الشأن إلى أن النسبة لا تقل عن ٢٣٪ ..

الأمر الذى يشكل خطورة وتهديدا – في ذلك الوقت – للأمن الاجتماعى والاقتصادى، علما بأن مصر حصلت على المركز ١١١ في الشفافية الدولية والنزاهة من ١٨٠ دولة ..!!

* * * * * *

وفى الصفحات القليلة القادمة، نحاول إلقاء نظرة موجزة على ما كان من وضع اقتصادي فيما قبل الثورة، ذلك الذى يلقى بظلالة بعد ثورتنا المجيدة على جموع الشعب ... ونوجز ذلك في عدة نقاط لحقائق وأرقام الفساد مثل : تزايد البطالة ..، ما يتسرب من دعم المواد الغذائية ..، سيطرة الاجانب على شركات الاسمنت ..، تخريب شركات الغزل والنسيج... ، تصاعد أعداد احتجاجات العمال ... ، الاجور المتدنية ..، وكذلك هجرة الشباب ...

○ - حقائق وأرقام الفساد :

من الامور التى لا يغفل عنها البشر في كل مكان على وجه المعمورة، أن القضاء على "جرثومة الفساد" قضاءًا تاما .. هو في الحقيقة مطلب أساسى حتى ينهض أى مجتمع إلى مراتب المجتمعات المتقدمة ..

www.ibtesama.com/vb

وفيما قبل الثورة المصرية (٢٠١١)، انتشر الفساد المقنن، واستمر ينخر في عظام الدولة المصرية حتى بعد ثورة الشباب، حتى أصاب العطب كل القطاعات الحيوية في البلاد .. طبقا لما يلى :

(١)- مشكلة البطالة :

تبرز مشكلة البطالة، كأهم مشاكل الفساد والفقر في قطاعات كثيرة من المصريين، وهذه المشكلة ليست اقتصادية فحسب، ولكنها في الحقيقة مشكلة نفسية، اجتماعية، أمنية وسياسية أيضا ..

ومن الحقائق التى يعلمها كل مواطن في مصر، أن أكثر وأهم من يعانى من مشكلة البطالة هم الشباب ... وهؤلاء الخريجين الذين أمضوا أجمل أيام شبابهم في قاعات الدروس والتدريبات العملية ... ويبلغ تعدادهم نحو عشرات الملايين.. يعانون دائما من الكثير من الحالات النفسية المزمنة .. بل ومن الاكتئاب.. ناهيك عما يعانونه من الفقر والحاجة والحرمان .. ومن ثم تَخَلُّف أوضاعهم الصحية ..

وهكذا .. يكاد القلق والكآبة وعدم الاستقرار بين جميع العاطلين .. يزداد حدة سنة بعد أخرى .. وتسفر تلك الحالات النفسية عن كثير من الاضطرابات في العلاقات الأسرية .. والاجتماعية بشكل عام ...

ولقد أسفرت ورشة العمل التى نظمتها "منظمة العمل الدولية" مع مديرية القوى العاملة بالفيوم قبل الثورة بمدة قصيرة .. عن زيادة معدل البطالة في مصر إلى ٩,٤٪ عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت النسبة ٨,٩٪ في عام ١٩٩٦ ..

أما في خريجى المدارس الثانوية فتزداد نسبة البطالة حتى تصل إلى ٢٥٪، في حين نجد معدل البطالة في خريجى الجامعات يصل إلى نحو ٢٧٪ (٧,٦٪ للفتيان، ١٩,٢٪ للفتيات) ...

www.ibtesama.com/vb

وأخيرا .. كشفت المناقشات في ورشة العمل أن الشباب يمثلون ٢٢٪ من البطالة من إجمالي عدد السكان، ويمثلون ٦٠٪ من الفئة العاملة من المواطنين.. بل إن الشباب يمثلون أكثر من ٨٠٪ من إجمالي العاطلين عن العمل...!!!

(٢)- مشكلة المواد الغذائية :

وفى ظل حكم الفئة الضالة من العهد البائد .. وجدنا الكثير من الأرقام الاحصائية والمعلومات المثيرة حقا التى تكشف حقيقة الواقع المصرى في ظل حكم فاسد مُضِّل ...

فنجد – مثلا – أن أفقر ٢٠٪ من المصريين لا يحصلون إلا على ٢٠٪ فقط من الغذاء المدعوم المخصص أصلا للفقراء والمعوزين والمحتاجين .. ويحصلون أيضا على ١٧٪ فقط من دعم الطاقة ...

وبالمقابل نجد أن أغنى ٢٠٪ من المصريين يحصلون على نحو ٢٤٪ من الغذاء المدعوم، وكذلك يحصلون على نحو ٣٤٪ من دعم الطاقة ..

وهذا هو الظلم البيِّن .. والتعمد السافر .. واستراتيجية التعامل الذى كان ينتهجها العهد السابق .. ويدلس على الشعب ويدعى غير ذلك !!!!...

وهكذا نجد أن غالبية الدعم موجهة للأغنياء من أصحاب السيارات الفارهة والمصانع كثيفة الاستخدام للطاقة ..

وها هى دراسة حديثة صادرة من قسم الاقتصاد بجامعة عين شمس تحت عنوان "ادارة أزمة الدعم في مصر" ذكرت أن ٥,٥ مليار جنية تتسرب سنويا من دعم الحكومة للمواد الغذائية ورغم أن الدعم الموجة للسلع الغذائية والخبز، يساهم بشكل كبير في تخفيف حدة الفقر في مصر إلا أنه طبقا لبيانات الموازنة العامة للدولة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) بلغ الدعم نحو ٢١,٥ مليار جنية تشمل نحو ٧٥٪ للخبز فقط ونحو ٢٤,٥٪ للسلع التموينية ...

www.ibtesama.com/vb

أما دعم الطاقة في موازنة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) فيبلغ نحو ٦٢,٧ مليار جنية، علما بأن الفقراء لا يستفيدون كثيرا من دعم الطاقة .. وهذا الأمر يعنى أن سياسة الدعم المطبقة في مصر سياسة غير عادلة وغير منصفة أو حتى متوازنة .. حيث يذهب معظم الدعم للطاقة وحدها !!!

وهاهو مثال آخر يوضح بجلاء غياب العدالة الاجتماعية في ذلك العهد البائس .. فنجد أن الأرقام تشير إلى أن الضرائب على "الأرباح التجارية والصناعية" لا تمثل سوى ٤٩٪ فقط من الضرائب المحصلة على الاجور والمرتبات .. وهذا يعنى أنه في الوقت الذى يدفع فيه محدودو الدخل والفقراء الكثير من رواتبهم وأجورهم .. يحصل الاغنياء على مزايا اكثر من الدعم !!!

وأوضحت تلك الدراسة أيضا، أن نسبة الدعم الموجة لقطاع المواصلات ومياه الشرب لا تزيد عن ٠,٨٪ ..

أما المبلغ المخصص لدعم الادوية وألعاب الاطفال والتأمين الصحى فهو لا يزيد بأى حال من الاحوال عن ٤٠٥ مليون جنية طبقا لبيانات موازنة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ..

وعموما .. لم ينل الفقراء نصيب كبير من سياسة الدعم الحكومى الذى يمثل ٢٤٪ من حجم الانفاق العام طبقا لموازنة (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ويمثل أيضا ٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي ..

والملاحظ أن الدعم الشامل للطاقة تصل نسبته إلى ٦,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي .. في حين أن دعم الخبز تصل نسبته إلى ١,٨٪ أما الدعم الجزئى لبعض السلع الغذائية فلا يزيد عن ٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي !!!!

(٣)- مشكلة القطن والمنسوجات :

من أبرز القطاعات التى أضمحلت وسقطت من جراء السياسات الفاشلة لرجال العهد البائد ومن كان في خدمتهم من العملاء والمنتفعين ..

www.ibtesama.com/vb

قطاع زراعة القطن المصرى وما يتبعه من صناعات الغـزل والنـسج والملابـس القطنية الجاهزة .. والتى تعتمد على زراعة القطن ...

ومنذ سنوات عديدة .. كان العالم يشير بالبَنَانَ إلى مصر باعتبارها المصدر الأول والأخطر والأهم في انتاج القطن وكذلك في تلك الصناعات التى تعتمـد على القطن المصرى ..

وكانت جميع دول العـالم تتهافـت بـشكل كبـير لـشراء القطـن المـصرى وبخاصة "القطن طويل التيلة" هذا بجانـب مـا يـصنَّع مـن هـذا القطـن مـن المنسوجات وما تنتجه الصناعات النسجيَّة عموما .. وما كـان ذلـك إلا لجـودة القطن المصرى ومنتجاته المصنَّعة، وهكذا غزت الملابس القطنية والقطـن الخـام أسواق العالم أجمع لتؤكد صدارة مصر في هذا المجال .. أمـا الولايـات المتحـدة فكانت في المرتبة الثانية من هذا الأمر ...

ومع بدء الثمانينات جاء الاخطبـوط المـدمر الـذى حطـم كـل شـئ مـن الاخضر واليابس وطال بأزرعته الطويلة كل ما كـان عظـيما وجمـيلا ورائعـا في بلادنا الحبيبة .. وكان بداية العهد البائد والرئيس السابق ...

وتتالت الحكومات في هذا العهد البغيض وقـضت عامـدة متعمـدة عـلى صناعة الغزل والنسيج .. كما اسـتطاعت أن تـدمر زراعـة الـذهب الابـيض في مصر.. ولم يكفها ذلك من تدمير وإفساد .. بل قامت بتـدمير وتـصفية المحـالج وشركات الغزل والنسيج في حالة هستيرية من هوس الخصخصة لمجموعة مـن عصبة العهد البائد وعلى رأسهم رئيس الدولة السابق الذى كان كـل مـا يركـز عليه هو "تصفية وبيع الدولة المصرية" .. ثم التضحية بشعبها الطيـب الامـين حتى يمكن تحقيق أطماعه وجشعه هو ومن معه من الطغمة الفاسـدة، وتكـوين ثروات طائلة بغض النظر عن مصر وأهل مصر ...

ولقد تبنى النظام السابق سياسة "تصدير بذور القطن طويل التيلـة" إلى بعض الدول بعينها .. كما قامت وزارة الزراعة بتهميش زراعة محصول القطـن

www.ibtesama.com/vb

ومن ثم رفعت يدها عن دعم المزارعين .. ومن ثم تدنى سعر قنطار القطن .. وكانت النتيجة انتهاء ما كان يسمى "بالقطن طويل التيلة" وهكذا انتهت الاسطورة المصرية في زراعة القطن وهكذا تم تدمير أغلبية الصناعات النسيجية.. وتهاوى قطاع النسيج، وأغلقت الكثير من المصانع أبوابها .. وتشرد العمّال ...!!!

واسفر الامر عن تصاعد فكرة الخصخصة التى أشارت بها المؤسسات المالية الدولية فتم بيع المحالج ...

وأعقب ذلك بيع مصانع النسيج والشركات الكبرى التى تعتمد على القطن، وانهارت تماما صناعة الغزل والنسيج بعد انهيار زراعة القطن وترتب على ذلك اضمحلال الصناعات القائمة على زراعة القطن مثل صناعة الزيوت من بذرة القطن، والصابون، والاعلاف ..!!!

وأصبحت مصر بعد ذلك كله لا تستطيع أن تغطى احتياجاتها من الاقطان ومن الغزول، وبدأت عمليات الاستيراد من سوريا وتركيا والهند .. الأمر الذى ترتب علية ارتفاع تكلفة المنتج النسيجى بالنسبة للأسعار العالمية نظرا لارتفاع تكلفة الانتاج ..

وكانت النتيجة .. إحجام السوق العالمى عن شراء المنسوجات المصرية والادهى والأمر تسابق شركات الاستيراد في احتكار استيراد الغزول مع رفع سعره بصورة عشوائية مما أثر بالسلب على ما بقى من صناعات الغزل والنسيج في مصر .. وأوقف عمليات التصدير التي كانت مزدهرة ... !!!

هذا بالإضافة إلى تشريد آلاف العمال الذين لا يجدون ما يفعلون بعد تحطيم مراكز الانتاج التى كانت تنتشر في مصر وخاصة في كفر الدوار والمحلة... وكانت مصر تتباهى بها قِبَلَ العالم بأسرة ...!!!

www.ibtesama.com/vb

(٤)- حقوق مهدرة في قطاع الصحة :

إن مشكلة الرعاية الصحية للفقراء والمحتاجين .. ليست فقط في حجم المعاناة اليومية للمرضي في المستشفيات الحكومية والمترددين عليها يوميا ..، ولكن الحقيقة أن الاصحاء الذين يهددهم المرض في كل لحظة يشاركون في تلك المعاناة ..

أما الرعاية الصحية للمواطنين .. فهى تعكس مدى تحضُّر المجتمع .. لذلك نجد أن نسبة الانفاق الصحى في معظم دول العالم لا تقل على ٨٪ من الناتج القومى الإجمالي .. في حين نجد هذه النسبة في مصر متدنية .. بل إنها تتدنى سنة بعد اخرى في ظل العهد البائد، فقد كانت ٣٪ عام ١٩٩٧، وبلغت ٢,٢ ٪ عام ٢٠٠٤، وبلغت عام ٢٠٠٥ نحو ١,٧٪ من الناتج القومى ...

ولقد تزامنت تلك النسبة الضئيلة في الانفاق الصحى في مصر، مع قيام رجال وزارة الصحة بالجمع بين تمويل الخدمة بالأموال اللازمة وهى بالمليارات.. وتقديم الخدمة مجانا لمن يحتاجها من المواطنين في ذات الوقت .. وهذا النظام أثبت فشلة الذريع لاسيما مع تزايد حالات الفساد المالى والإداري وتفشى ظاهرة الرشوة والاختلاسات داخل جميع قطاعات وزارة الصحة ...

ونود الاحاطة أنه في عام ٢٠٠٥ جاء في تقرير "منظمة الشفافية الدولية" السنوى أن مصر احتلت المركز ٧٢ في قائمة الفساد العالمى .. وكشفت المنظمة أن الفساد المستشرى في قطاع الصحة تسبب في زيادة معاناة المواطنين، وانتشار الأمراض الخطيرة .. وأشار التقرير أن العديد من المستشفيات الحكومية حوَّلها البعض إلى مراكز خدمة ذاتية تماما لتحقيق ثروات بطرق غير شرعية ...

ومما يمكن عرضة من نماذج الفساد في قطاع الصحة .. وجود ٤٦ صنف من الادوية منتهية الصلاحية لدى وزارة الصحة منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٥، قيمتها ١٢٥ ألف جنية ... وللأسف الشديد يتم صرفها للمرضى الفقراء الذين لا يعلمون !!!!

www.ibtesama.com/vb

أما المستشفيات الحكومية .. فهى تعانى من تردى الأوضاع .. منذ أيام العهد البائد وحتى الأن .. ومن ناحية أخرى تمكنت "مباحث المخدرات في الغربية" على سبيل المثال، من ضبط مخزن أدوية يتاجر في الأدوية المخدرة والمنشطات الجنسية غير الصالحة .. تقدر قيمتها بثلاثة ملايين جنيها .. والادهى والأمر ما اتضح من أن من يديرون هذا المكان لا يحملون أية مؤهلات طبية أو حتى غير طبيَّة .. !!!

(٥)- مافيا الاحتكار في قطاع الاسمنت :

رغم وجود أزمة مساكن منذ أمد طويل أثناء الحكم البائد .. لارتفاع أسعار الحديد الذى كان يحتكره المهندس أحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطنى المنحل، بجانب ارتفاع أسعار الاسمنت في هذا الزمن الغابر .. إلا أن الحكومة الرشيدة بناء على تعليمات المؤسسات المالية الدولية بخصخصة شركات القطاع العام .. أقدمت على أخطر قرار... ، وذلك ببيع معظم شركات الاسمنت للشركات الاجنبية التى تسيطر وتحتكر هذه المادة الهامة لقطاع البناء والتشييد الذى يعانى ارتفاع تكلفة الانشاء يوما أثر يوم ...

ولقد بدأت الحكومة الرشيدة منذ عام ١٩٩٦ بخصخصة شركات الاسمنت حيث تمكن القطاع الخاص الأجنبي من الاستيلاء والسيطرة على احدى عشر شركة من شركات الاسمنت في مصر .. ولم يبق للحكومة المصرية إلا شركة وحيدة هى القومية للأسمنت، ولقد أسفرت عملية احتكار الاجانب لقطاع الإسمنت عن ظهور خسائر فادحة للاقتصاد المصرى .

وتبدأ القصة منذ منتصف التسعينيات حيث جاء إلى مصر عدد من الشركات الاجنبية الكبرى التى تتحكم في أسواق الأسمنت في جميع أنحاء العالم.. وبموجب خبراتها الواسعة في هذا المجال استطاعت التحكم في السوق المصرى .. بل ومارست عملية الاحتكار بشكل سافر ... والأهم من ذلك أنها

www.ibtesama.com/vb

ضربت عرض الحائط بجميع القوانين والقرارات والتعهدات وهذه الشركات هي كالآتي... :

- شركة لافارج الفرنسية، والتى استحوذت على غالبية أسهم شركات بنى سويف للأسمنت ..، والاسكندرية للأسمنت ..، كما أشترت عام ٢٠٠٧ الشركة المصرية للاسمنت بمبلغ ٣٧ مليار جنية ..
- شركة سيمور البرتغالية التى استحوذت على أسهم شركة العامرية للأسمنت ..
- المجموعة الايطالية، التى سيطرت على أسهم شركة السويس للأسمنت واسمنت طره، واسمنت بورتلاند حلوان ..
- شركة سيمكس المكسيكية التى اشترت أسهم شركة أسيوط للأسمنت.

أما الحكومة المصرية .. فلم يبق لها سوى ٨٪ من حصة الشركة القومية للأسمنت كما أن القطاع الخاص المصرى لم يبق له إلا شركة قنا وإنتاجها لا يتعدى ٢,٥٪ من السوق المصرى، وشركة أسمنت سينا بمشاركة شركة فبكا الفرنسية وشركة أسمنت مصر – بنى سويف وحصتها لا تزيد أيضا عن ٢,٥٪ في الاسواق ..

الغريب في الأمر أن هذه الشركات المصرية المباعة كانت ومازالت رابحة.. إلا أن أمر البيع كله كان يهدف في المقام الأول لحصول من تصدوا للبيع من الوزراء ومن تحتهم ومن فوقهم من كبار رجال الدولة أصحاب السلطة والسلطان .. إلاَّ الحصول على أنصبتهم من الغنيمة ..!!!

وما كان هدف القائمين على خصخصة الشركات إلا بيع مصر بما حملت حتى ولو كان البيع بابخس الاسعار .. فيكفيهم الحصول على العمولات من تحت (المنضدة) وقيام رجال الجباية المصرية وعلى رأسهم وزير المالية الأسبق

www.ibtesama.com/vb

(يوسف بطرس غالى) الهارب بتوزيع الغنائم المتحصلة من البيع على من ساهموا في إنهاء هذه الصفقات أو لم يساهموا من أول رجل حتى رأس النظام الفاسد ..

ولننظر إلى الارباح التى كانت تتحقق لهذه الشركات حتى ندرك مدى الغبن الذى قام به أصحاب السلطة والسلطان الذى صُب على رأس العاملين في هذه الشركات التى يزداد ربحها سنة بعد أخرى ... إلا أن القوم أرادوا النصب والسرقة والتدليس على الشعب المغلوب على أمرة في هذا الزمان !!!

فشركة اسمنت اسيوط حققت أرباحا تبلغ ١٩٩ مليون جنية ..، أما الاسكندرية للأسمنت فقد حققت أرباحا تبلغ ٢٠٩ ملايين جنية، وحققت أسمنت بنى سويف ٣٤١ مليون جنية، وحققت المصرية للأسمنت مليار و ٤٩٤ مليون جنية، وحققت القومية للأسمنت ٨ ملايين جنية، أما أسمنت السويس فقد حققت مليار و٤٤١ مليون جنية، والعامرية للأسمنت حققت ٣٤١ مليون جنية، أما أسمنت طره فقد حققت عام ٢٠٠٩ ما يقرب من مليار جنية .. فلماذا تم البيع إلا إذا كان بناء على أوامر المؤسسات المالية الدولية وخاصة البنك والصندوق الدوليين وكذلك لأجل "العمولة" !!!

وإذا ما كانت عمليات الخصخصة تتم طبقا لتعليمات المؤسسات المالية الدولية، ورَحَبَ بها المستفيدين وهللوا، كما رَحَبَ بها أصحاب السلطة والسلطان في البلاد لما تدر عليهم من مليارات الجنيهات .. فمن الطبيعى والأمر كذلك أن يشوب هذه العمليات الكثير من الشبهات في عمليات البيع ..

ونجد – مثلا – أن عملية بيع أسمنت بورتلاند حلوان إلى السيد عمر الجميعى رئيس مجلس إدارة شركة "أسيك" في ٦-٩-٢٠٠١، دفع فيها مليار و٢٠٢ مليون جنية، أما السيد عمر الجميعى فقد حصل على هذا المبلغ بقرض من بنك مصر .. وبعد نحو عامين باع الشركة إلى "شركة القلعة" بمبلغ ٦,٣ مليار جنية .. ثم توالت هذه اللعبة وباعتها "شركة القلعة" إلى المجموعة الايطالية بمبلغ ٦,٤ مليار جنية !!!

www.ibtesama.com/vb

أما شركة أسمنت أسيوط فقد بيعت إلى شركة سيمكس أوائل ١٩٩٩ حيث امتلكت ٢,٥٩٪ من الشركة بحوالى مليار و٣٠٠ مليون جنية، بالإضافة إلى ديون كانت تبلغ ٧,١ مليار جنية .. وكانت الشركة المصرية (أسمنت أسيوط) تمتلك مزرعة مساحتها ١١٠٠ فدان على مساحة ١٥ كم في أسيوط، بالإضافة إلى فندق ومدينة رياضية بالإضافة إلى ثلاثة خطوط إنتاج، حيث بلغ إنتاجها هذا العام خمسة ملايين طن وارباحها ٥٧٥ مليون جنية من واقع بيانات هيئة سوق المال .. علما بأن عمال أسمنت أسيوط لم يحصلوا منذ ٤ سنوات على أية نسبة من الأرباح !!!! وهكذا كانت عمليات الخصخصة التى باع فيها رجال العهد البائد أهم مرتكزات الاقتصاد المصرى !!!

(٦)- مشكلة التعليم :

من الملاحظ أن نسبة الأمية في مصر في عام (٢٠٠٥-٢٠٠٦) تصل إلى ٢٧,٧٪ من إجمالي عدد السكان .. ونجد أن ٤٠٪ من هذه النسبة من النساء ..

ويعتمد قطاع التعليم قبل الجامعي في مناهجه التعليمية على كتب تهتم بالكم وليس بالكيف .. وتلقين التلاميذ والطلبة في هذه المراحل دروسا لا تشفى ولا تغنى من جوع، ويتصف المدرس بالسرعة وعدم المبالاة وهو يلقى ما يلقى من دروس .. من المفروض أن يستوعبها التلميذ ويفهمها وتترسب في عقله .. إلا أن الأمر لا يجرى بهذا الشكل نظراً لأن كل من المدرس والتلميذ يعتمد في آخر الأمر على الملخصات المطبوعة للمناهج الدراسية بجانب الدروس الخصوصية التى انتشرت بشكل سافر في السنوات الماضية ...

ويمكن القول أن أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في المقام الأول هو أن المفاضلة في النظام التعليمى تقوم على حصد الدرجات، ومن ثم رغبة جماهير الشعب المطحون في وصول أبنائها إلى كليات القمة .. هذا بجانب ضعف المستوى التعليمى ذاته، وتدنى دخله المادى الذى لا يكفل له حياه

www.ibtesama.com/vb

كريمة.. فضلا عن انتشار ظاهرة الغش في مراحل التعليم الأساسي .. ولا ننسى أن الكتاب الوزارى العقيم الذى يؤلفه نخبة مختارة "بالواسطة" من المدعين بالعلم والحكمة وهم في الحقيقة ينفذون تعليمات المؤسسات المالية الدولية (مثل البنك وصندوق النقد الدوليين) في حذف وإضافة ما ترى هذه المؤسسات أن تحذفه وتضيفه طبقا لتعليمات وإرشادات الدول المسيطرة على هذه المؤسسات حتى يمكن تطويع العولمة الاقتصادية ... وهذه الكتب الواردة من الوزارة تساعد بشكل كبير – لضحالتها وغبائها ومعلوماتها المرتبكة – على انتشار الكتب الخارجية ... !!!

ومن الامور الغريبة حقا .. وصول ما ينفق على الدروس الخصوصية من هذا الشعب المطحون حقا لما يقرب من ٧,٥ مليار جنية سنويا، هذا فضلا عن إنفاق نحو ١,٥ مليار جنية على شراء الكتب الخارجية لانعدام الحاجة لكتب الوزارة، حتى تحولت مجانية التعليم إلى أكذوبة ...!!!

ومن المبكى حقا في العهد السابق .. انقسام تعليم المواطنين المصريين لنوع مختص بعامة الشعب .. ونوع آخر للصفوة .. بل ونوع ثالث للمدارس الاجنبية لعليَّة القوم والمقتدرين ...

ناهيك عن المبانى التعليمية المتهدمة والآلية للسقوط .. بل والغير آدمية بالمرة .. وكثير ما سقطت المبانى المدرسية على من فيها من الطلبة والمدرسين !!!

(٧)- مشكلة الاحتكار :

مازال يوجد في الوقت الحالى قانون يسمى كذبا وبهتانا "قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار" ولكن الحقيقة أن هذا القانون يسمى "قانون منع المنافسة .. وحماية الاحتكار" !!

ولقد فرض هذا القانون تلك الفئة الضالة من رجال العصر البائد وعلى رأسهم ذلك الرجل المسمى "م . أحمد عز" وزبانية أمانة السياسات .. هؤلاء

www.ibtesama.com/vb

هم القوم الذين أفرغوا القانون من مضمونه عام ٢٠٠٥ .. وبذلك أصبح مثالا واضحا للسخرية من القانون ذاته .. لأنه يتضمن مواد تعاقب الشخص الذى يبلِّغ عن جريمة احتكار ..!!!!

وبهذا القانون المشبوه، نجحت مافيا الاحتكار في الهيمنة على قطاعات حيوية في الاقتصاد المصرى وذلك بالتواطؤ مع البيروقراطية الحاكمة من رموز النظام السابق، وخصوصا في الفترة الضَحْلَة التى بدأت ابتداء من عام ٢٠٠٤...

وفى ذلك الزمن الكئيب احتكروا الاستيراد ... والتوريد .. والتسويق ..، لعدد كبير من السلع الحيوية والضرورية .. ولقد تجاهلت الحكومة أيامئذ العمل على حماية المواطنين وحقوقهم الغائبة، وأصبح المواطن المصرى فريسة سهلة لمافيا الاحتكار وسيطرت العشوائية والفوضى على السوق المصرية .. في ظل رقابة عاجزة .. وقانون مشبوه .. بل وجهود فاشلة لحماية المستهلك ...

وظهرت ثلاثة احتكارات سافرة ومسيطرة مثل مافيا القمح والحبوب، ومافيا احتكار اللحوم .. تلك التى تؤدى إلى الامراض التى تظهر بين الحين والآخر في الانسان وايضا في الدواجن والماشية .. ومن قبل ذلك في الانتاج الزراعى المسرطن !!!

وكان هناك ثالث الاحتكارات وهى مافيا احتكار الحديد الذى أثر إيما تأثير على قطاع البناء والتشييد في مصر فارتفعت أسعار الوحدات السكنية بشكل سرطانى أخيرا !!!

فما هى قصة احتكار الحديد في مصر ؟؟؟ ... ذلك الذى يعتبر أهم وأخطر عامل من العوامل التى تكوِّن البناء والتشييد !!!

لقد بدأت هذه القصة في أواخر التسعينات، حينما تعمد المهندس أحمد عز بالعمل على أن يكون قريبا جدا من جمال مبارك نجل الرئيس السابق ولقد ساعد

www.ibtesama.com/vb

هذا القرب على قيام المهندس أحمد عز بالحصول على قروض من البنوك بضمان شركة الدخيلة في الاسكندرية وقام بشراء ٢٢٪ من أسهم الشركة بعد ذلك ...

وتوالت الاحداث .. وتولى أحمد عز رئاسة مجلس إدارة شركة الدخيلة، وأمر بتخفيض إنتاج الحديد "المشكل النهائى" مما أدى إلى تراكم "خام البليت" وهكذا أشترى أحمد عز هذا الخام الفائض لشركته (حديد عز) ومنع بيعه، وأدى الأمر إلى خسائر كبيرة في شركة الدخيلة .. وانخفض بالتالى سعر أسهمها .. وهنا بادر (أحمد عز) بشراء أكبر جزء منها وهو يعادل ٦٧٪ من أسهم الشركة .. ثم ضم شركته وشركة الدخيلة باسم (شركة عز الدخيلة للحديد والصلب) ..

وبهذا تم منع جميع شركات تصنيع الحديد في مصر من شراء "خام البليت" الذى تنتجه (شركة عز الدخيلة) وتم احتكار هذا الخام لصالح شركته..

وهكذا اضطرت الشركات الأخرى للحصول على الخام السابق ذكرة، بالاعتماد على إعادة تصنيع الحديد الخردة كمصدر لخام الحديد (خام البليت) ...

ومن ثم... ظهرت الآثار المدمرة لشركات الحديد الاخرى من جراء إقدام أحمد عز على احتكار "خام البليت" .. وهو أرخص كثيرا عن اسعار الخردة التى ينتج منها الخام .. فنجد أن طن الحديد في مصانع عز لا يتكلف أكثر من ٣٠٠٠ جنية، أما إنتاج طن الحديد من المصانع الأخرى فيتكلف أكثر من ٤٥٠٠ جنية .. وذلك بسبب احتكار عز لشركة الدخيلة المُصَنِعُ الوحيد لخام الحديد في مصر، ومن ثم بلغت نسبة أرباح شركة عز ٢٠٠٪ في السنة التالية .. وأسفر الأمر برمته على أن شركة عز هى التى تفرض سعر بيع الحديد .. ويتبعها بالتالى الشركات الأخرى !!!!

www.ibtesama.com/vb

والسؤال الذى يطرح نفسه بشدة، وهو أين كان الجهاز المركزى للمحاسبات منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن ؟؟

ومن الملاحظ حقا .. أن كل مصيبة أصابت أو تصيب مصرنا العزيزة .. نجد أن لها جذورا عميقة تبدأ من عام (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ،وكأن عصور الفساد في مصر أنفجر ظلامها في ذلك العام .. وعلى سبيل المثال : مافيا القمح المسرطن، والاسمنت، الحديد ..، والاغذية ..، ومافيا احتكار رجال الاعمال لكل شئ في مصر .. ناهيك عن تزاوج السلطة بالسياسة ... والفساد والرشوة في الزراعة والصحة والبترول .. وتهريب الاموال ..، وتضخم الثروات..، وانحصار الجنية المصرى .. كل ذلك بدأ يظهر منذ (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ..

(٨)- الخصخصة.. أهم ما اصاب مصر من دمار :

بعد مرور نحو خمسة عشر سنة على حكم الرئيس السابق منذ عام ١٩٨١ وحتى بداية عام ١٩٩٤ أو بعد ذلك بقليل .. كان الانسان المصرى يكاد يكون ساكنا هادئا .. وكانت أحلامه كبيرة في مستقبل هذا الوطن .. وكان أصحاب السلطة والسلطان دائما ما يطرحون الوعود البراقة والآمال الطيبة لحياة كريمة ومستقبل باهر لنا ولأولادنا من بعدنا ... وما كان كل ذلك إلا تخدير المواطنين البسطاء، أمام تلك الفئة الضالة المضلة من أصحاب السلطة والسلطات ... فقد كانوا يخططون لشئ آخر !!!

وبدأت العصبة الغاصبة لثروات مصر تنفيذ مخططاتها .. فبدأت البلاد تغرق شيئا فشيئا .. وبدأت الجرذان تقفز من السفينة .. والماء يعلو فوق درجات البيوت الآلية للسقوط في الريف والحضر .. وهكذا بدأ المزاد الكبير !!!

وهذا ما كانت تشير إليه الوقائع في مصر في نهاية المشهد الأول من عمر وزارة الدكتور نظيف الثانية .. فقد كان كل شئ معروضا للبيع للأجانب قبل المصريين ...وإن وزارة نظيف الثانية هى الوزارة التى ستكمل عملية النهب

www.ibtesama.com/vb

الكبرى المسماة ببيع القطاع العام .. حتى تأتى على البقية الباقية من "لحم مصر الحى" .. والصناعات الاستراتيجية الكبرى بها ...

فقد آن الأوان – كما ذكرنا سالفا – لتفتيت قطاع الحديد والصلب وهدم شركة الالمونيوم ..، وبيع البنوك ..، وشركات الأدوية .. بل وخصخصة البريد..، وخصخصة ما تبقى من الاتصالات .. وباختصار لن يبقى شئ !!!

إن وقائع النهب المنظم التى بدأت عام ١٩٩٤ ببيع مصر وثرواتها "بتراب الفلوس" بدءا من الشركات الاستراتيجية مثل : المراجل البخارية التى تم بيعها بأقل من ربع ثمن الأرض المقامة عليها ..،.. مرورا بالأهرامُ للمشروبات، وشركات الاسمنت ..

وخلال الاعوام الثلاثة بدءا من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٧ تم بيع ١٩١ شركة من القطاع العام ...!!!

فالواقع والأرقام تؤكد أننا أمام أكبر عملية نهب في التاريخ الحديث، حيث تشير الأرقام إلى أن إجمالي ما تم نهبه في عملية بيع القطاع العام بلغ ما يقرب من ٥٠٠ مليار جنية ، وذلك طبقا لتقديرات الحكومة ذاتها .. بل والمؤسسات الدولية أيضا، ومنها تقارير منظمة الشفافية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة أعوام (١٩٩٦-١٩٩٩-٢٠٠١) ...

وهكذا يمكن القول أن الدكتور محمود محى الدين وزير الاستثمار سوف يسجل نفسه في قائمة من باعوا مصر بجوار : عاطف عبيد، ومختار خطاب، ومن فوقهم جميعا قائدنا المفدى السابق حسنى مبارك ...!!!!

ولقد أكدت العديد من الشركات التى تم بيعها .. أن هذا البيع تم بأسعار زهيدة لا تصل إلى قيمة ربع الأرض المقام عليها أيًا من هذه الشركات ..

www.ibtesama.com/vb

وتروى أرقام الحكومة ذاتها أن القيمة الدفترية للقطاع العام قبل عملية البيع كانت تقدر بـ ١١٥ مليار جنية بأسعار إنشائها في الستينيات ...،.. ولكن التقديرات الدولية للقيمة السوقية لها مع بداية عملية البيع عام ١٩٩٤ وصلت بها إلى خمسة أضعاف هذا الرقم حيث تراوحت بين ٥٠٠، ٥٥٠ مليار جنية !!!

ورغم ذلك، فإن القيمة التى دخلت في خزائن الحكومة وبعد بيع أكثر من ٧٠٪ من الشركات لم تتعد ٢٥ مليار جنية، مما يعنى أن الحكومة باعت ثروة مصر ومصانعها باقل من ربع قيمتها وقت إنشائها في الستينات .. بل و ٥٪ من قيمتها السوقية عام ١٩٩٤ ..!!!

ولنلقى نظرة فاحصة على الحافز المادى الذى دفع من باعوا القطاع العام بأبخس الاسعار من رجال السلطة ورجال السلطان، لنجد العجب العجاب، ونعلم علم اليقين أن هؤلاء الرجال تصدوا لهذا الأمر بكل شغف، كان جل أملهم الحصول على العمولات المرتقبة من البيع .. ولا يهمهم في ذلك أمر البلاد واضمحلال اقتصادها وخراب ما بنته سواعد مصر وعلمائها من أصول ومنشآت عملاقة يشيد بها العالم، فكل ما سعت إليه حقيقة تلك الحفنة من الجنيهات من المال الحرام التى يطلقون عليها "عمولة البيع" ...

ولقد حصل أولئك المسئولون المشرفون على عمليات البيع على مبلغ كبير جدا يبلغ نحو ٣٣ مليار جنية وهو مبلغ يزيد عما دخل خزائن الدولة المقدر بـ ٢٥ مليار جنية بعد بيع أكثر من ٧٠٪ من الشركات – كما ذكرنا سالفا – أى بزيادة تبلغ نحو ثمانية مليارات جنية عن دخل الدولة من البيع ..!!!

وهذا بالطبع خلاف ما تم دفعة – خلسة – وتم وضعة في بنوك الخارج لحسابهم ...

وكل هذه الأموال المقدرة بالمليارات التى أهدرت، والتى بلغت ما يقرب من ٥٠٠ مليار جنية .. والتى كانت كافية حقا في ذلك الزمان لتكون مصر في

www.ibtesama.com/vb

مصاف الدول المتقدمة .. تتضاءل حقا أمام تلك الآثار السلبية السيئة التى خلفتها عمليات البيع بعد أن تم تفكيك عدد كبير من هذه الشركات لبيعها كأنقاض وبيع أراضيها الشاسعة بأسعار متدنية .. بجانب ما أسفر عنه هذا من تسريح العمالة التى كانت بها ..

وفى نفس الوقت .. سيطر الأجانب على صناعات استراتيجية وحيوية مهمة مثل صناعة الاسمنت بل أنهم قاموا بهدم صناعات أهم بكثير كالمراجل البخارية .. وفى هذا يقوم المواطن بدفع الثمن مرتين، مرة من بيع ثروة بلاده، ومرة أخرى باشتعال أسعار العديد من السلع الاستراتيجية مثل الاسمنت الذى زاد سعره فعلا من ١٢٠ جنية للطن إلى ٣٠٠ جنية في هذا الزمان بعد سيطرة الاجانب عليه ...!!! ثم توالت الزيادة تباعاً مرة بعد أخرى !!!

وتقول "ليلى الخواجة" أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أن خطة الحكومة تعتمد على بيع الشركات الرابحة أولا لتجذب المستثمرين، الأمر الذى يعنى أن الدولة تُبقي لنفسها الشركات الخاسرة التى تكلفنا سنويا نحو ٣,١ مليار جنية .. ومن ناحية أخرى أكدت "ليلى الخواجة" على وجود شبهات في برامج الخصخصة وغياب الشفافية في عمليات تقييم الشركات ..

أما الخبير الاقتصادى بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية "الدكتور أحمد النجار"، فقال في هذا الخصوص : "إن فكرة الخصخصة نشأت في الغرب عندما كان لديهم فائض، ومن ثم أرادوا مقايضة الأموال الفائضة بأصول بلادهم بأصول أخرى في دول العالم الثالث، ولكن سياسة الخصخصة في مصر ليس لها ما يبررها، فليس هناك فائض في رءوس الاموال ..

وأضاف " النجار" أن الكارثة الكبرى تُكْمِنُ في لجوء رجال الاعمال المصريين بالاقتراض من البنوك لشراء أصول شركات قائمة بالفعل .. وذلك بدلا من إنشاء استثمارات جديدة ..!!!

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثاني

أضواء على أهم الصناديق الخاصة وكيف نشأت

- مقدمة.
- نشأت الصناديق الخاصة.
- أهم وأخطر الصناديق الخاصة.
  - وزارة المالية.. والصناديق الخاصة.
  - الصناديق الخاصة بوزارة الداخلية.
  - الصناديق الخاصة برئاسة الجمهورية.
  - صناديق حصيلة تراخيص إنشاء مصانع الحديد والأسمنت.
  - وزارة الصحة والصناديق الخاصة.
  - صناديق وزارة السياحة.
  - الصناديق الخاصة بالمحافظات.

(الجيزة – القاهرة – الاسكندرية – مطروح – الاسماعيلية – الشرقية – بنى سويف). ثم الجامعات المصرية

  - نبذة عن صناديق النذور.

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثاني

أضواء على أهم الصناديق الخاصة وكيف نشأت

- مقدمة :

لقد أحترف زبانية النظام السابق، ابتكار سبل عديدة لنهب المال العام بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية .. ومص دماء الشعب المغلوب على أمره بالقمع والهيمنة والبطش...، وكان ذلك تحت رعاية تشريعات قانونية مصطنعة، ومفصلة تفصيلا دقيقا مقننا، ومن أبرز هذه الحيل الجهنمية "الصناديق والحسابات الخاصة" .

وكانت تلك الصناديق والحسابات الخاصة تعتبر بحق "الباب الخلفى للموازنة العامة للدولة" ، وكان هدفها الأساسي هو نهب واستباحة وإهدار المال العام ... وذلك من خلال تحصيل الايرادات العامة المختلفة المصادر والاشكال، والتصرف فيها دون ضوابط حاكمة .. وذلك خارج الموازنة العامة للدولة، بالمخالفة للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ والذى نص على "أن تخضع تلك الحسابات الخاصة لرقابة وزارة المالية قبل الصرف " ... ويعتبر ذلك أكبر فضيحة نهب لأموال الشعب المصرى في التاريخ الحديث بشكل رسمي وغطاء من الحكومة ورئاسة الجمهورية في ذلك العهد الميمون !!!

لقد كان شعار العهد البائد "كن فاسدا .. تعش مطمئنا" .. كان الفساد برنامجا منظما .. كان له دستور ينظمه .. وحكومة تديره .. وشبكة كاملة من المعلومات والامكانات والبشر .. وهكذا وصل الفساد في المحليات "إلى الركب" ولكنة في الحقيقة كان قد وصل إلى "قمم الرؤوس" ..

www.ibtesama.com/vb

وهكذا يمكن القول أن في مصر تكاد تكون "مغارة بها كنز لا ينضب ولا ينتهى" .. بل لا يتوقف تدفق ملايين الجنيهات والعملات الاجنبية وكافة عملات العالم اليه يوميا من كل حدب وصوب من داخل مصر وخارجها ..

وهى مغارة بلا رقيب ولا حسيب، حتى صارت مليارتها مستباحة من الجميع، ولقد بلغ الأمر بتحمل أحدى الصناديق الخاصة تكاليف توصيلات المياه لفيلات كبار المسؤولين رغم عدم وجود أيه مساكن أخرى مستفيدة من خط المياه هذا .. وهو بالكامل داخل أراضى زراعية .. ومثل آخر على هذا الاستهتار والهيمنة وهو تحمل صندوق آخر قيمة صيانة عمارتين سكنيتين يقطنهما بعض كبار المسؤولين بدلا من تحمل التكاليف لسكان العمارتين ..!!

وتعد هذه الصناديق الخاصة بمثابة موازنة خفية تبلغ أكثر من أربعة أضعاف حجم موازنة الدولة .. وتتمثل في جهات سيادية مثل : رئاسة الجمهورية ..،ومكتبة الاسكندرية ..، ووزارة الداخلية وجهات أخرى عديدة حتى وصل عددها مابين (٧-١٢ ألف) صندوق في مصر – كما يقول المطلعون والخبراء في هذا الشأن – ..

وتستقى الصناديق الخاصة مواردها في جميع أنحاء مصر من عامة الشعب من حصيلة الدمغات والغرامات، وقيمة رخص الحديد والاسمنت والاسمدة الممنوحة للغير، وكذلك من رسوم التصالح في المبانى، ورسوم اللوحات المعدنية للسيارات، ورسوم استغلال المحاجر، ورسوم دخول المستشفيات، ومواقف السيارات التابعة للحى، والمحليات، والدمغات على البطاقة ورخص القيادة والمحلات التجارية والورش .. وهذا قليل من كثير .. وباختصار كل ما يدفعه المواطن المصرى لمؤسسة وهيئة حكومية أو شبة حكومية ... خلاف الضرائب والجمارك ...

والغريب .. أن قيمة هذه الايرادات والمصروفات والفوائض لتلك الصناديق والحسابات بالبنوك التجارية يصعب حصرها .. بل لا تعلم أى جهة

www.ibtesama.com/vb

في مصر عددها بالضبط، وكذلك ليس لها لائحة مالية أو إدارية معتمدة من وزارة المالية .. "وذلك بالمخالفة للقانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ..، والذى يضم المادة (٣٠ مكرر) التى تقضى بأنه لا يجوز لوحدات الجهاز الإداري، والادارة المحلية، والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة التى تعد من الجهات الادارية ..، فتح حسابات باسمها أو باسم الصناديق الخاصة التابعة لها خارج البنك المركزى .. إلا بموافقة وزير المالية، كما أنه لا يجوز لوزير المالية الترخيص بفتح حسابات بالبنوك خارج البنك المركزى"...

لقد تم التوسع في إيجاد الصناديق الخاصة التى تنشأ خارج الموازنة العامة للدولة لدرجة أن إنشائها لم يعد مقصورا على سلطة رئيس الجمهورية، بل تعدي ذلك إلى قانون الإدارة المحلية، ذلك الذى أعطى الحق لرؤساء القرى أو المراكز أو المحافظات في إنشاء صناديق خاصة ... وهذا التوسع الكبير جعل من المستحيل حصر عدد هذه الصناديق أو حتى مراقبتها ...

وأخيرا .. نرى أن الصناديق والحسابات الخاصة تعتبر بحق هدية الحكومات السابقة لرجال السلطة والسلطان من اللصوص ومعدومى الضمير حيث تعتبر وكأنها (مغارة على بابا) يغترف منها الرؤساء والمرءوسين على ما يتراءى لهم دون رقيب ....!!!

- نشأت الصناديق الخاصة :

ذكرنا من قبل أن هناك ما بين ٧ آلاف إلى ١٢ ألف صندوق خاص تتبع الوزارات والهيئات العامة وما إلى ذلك، وتنشأ بقرار جمهورى لتستقبل حصيلة الخدمات المتنوعة والدمغات المختلفة والغرامات المتعمدة .. وغير ذلك من الموارد التي تؤخذ من عامة الشعب قسراً وغصباً .. بادعاء القيام بتحسين الخدمات التى تقدمها الوزارات والهيئات العامة كما هو مفترض للشعب المطحون في ذلك الزمان الأغبر !!!

www.ibtesama.com/vb

وهكذا تمت أكبر جريمة فساد وصلت قيمتها إلى أكثر من تريليون جنية هو حصيلة الصناديق الخاصة التى لم يتم إدراجها في خطة الدولة .. بعد الثورة المجيدة !!!

والمعروف أن بعض الصناديق والحسابات الخاصة خرجت متعمدة عن الضوابط التى تحكم إنشاءها .. كما أن معظمها لم يحقق الاهداف المنشأة من أجلها ...

هذا فضلا عن عدم إحكام الرقابة على معظم هذه الصناديق .. والصرف منها في غير أغراضها في معظم الحالات ....

ومن مظاهر ذلك : المساهمات والدعم لبعض الجهات ... والمغالاة في النشر والاعلان في بعض الصحف والمجلات .. وكذلك مكافآت لبعض العاملين المنتدبين من جهات أخرى، وناهيك عن القيام بتجهيز المكاتب والقاعات .. وشراء الأراضي .. وصرف كامل لحصيلة بعض الصناديق كمكافآت .. وذلك دون الصرف على أغراض الصندوق .. مع منع الرقابة على المبالغ المصروفة من بعض الحسابات .. هذا بالإضافة إلى احتفاظ بعض المسئولين الماليين ببعض المبالغ دون توريدها .. هذا بجانب عدم سداد النسبة المقررة من أموال بعض الصناديق إلى إيرادات الموازنة العامة للدولة ...

✸ ✸ ✸ ✸ ✸ ✸

لقد كان من نتائج الانتصار المبهر على اسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. أن ارتفع سعر برميل النفط في العالم وخاصة في دول الخليج إلى ٤٠ دولار للبرميل بعد أن كان (٢) دولار فقط ..

الأمر الذى حقق طفرة كبرى في الموارد المالية لدول الخليج خاصة ... ومن ثم قدَّمت هذه الدول وخاصة (السعودية، الكويت، والامارات) يد العون حينما

www.ibtesama.com/vb

أقدمت مصر على تعمير مدن القناه عام ١٩٧٤ (الاسماعيلية، السويس وبورسعيد) ومنذ ذلك التاريخ وجدنا رئيس الدولة (الرئيس السادات) يتجه باقتصاد مصر إلى الاقتصاد الحر بدلا من الخط الاشتراكي، ومن ثم أصدر قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أو ما يعرف باسم "قانون رأس المال العربى والأجنبي" ولقد صدر هذا القانون في عهد وزارة "الدكتور عبد العزيز حجازى" أو ما يعرف "بالانفتاح الاقتصادى" ..

وتوالت الأيام .. وتم إنشاء "هيئة الاستثمار" التى تعتبر من نتاج الانفتاح الاقتصادى ..، وكان في هذا الزمان أصوات تنادى بكشف الروتين الحكومى، وتنادي أيضًا بأن تتخذ الحكومات اتجاه مسيرة القطاع الخاص الاستثمارى، خاصة بعد هبوط البنوك الاجنبية لمصر وشركات التأمين أيضا .. وغير ذلك من القطاعات المالية...

ولقد حكم السادات مصر لمدة (١١) سنة بعد وفاه جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر من عام ١٩٧٠ .. حتى تم اغتياله من عام ١٩٨١ ...

وقبل وفاه عبد الناصر بحوالى ثلاثة سنوات ... أى في عام ١٩٦٧، لم يكن يخطر على بال جمال عبد الناصر، أن موافقته على إنشاء "صندوق النظافة في المحليات عام ١٩٦٧ بموجب القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧" ، سيكون سببا في قيام الرئيس السادات من بعده بتعميم فكرة الصناديق والحسابات الخاصة، وتخصيص الباب الثانى من القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالموازنة العامة للدولة لهذه الصناديق والحسابات الخاصة ...

وبذلك منح عبد الناصر ... الرئيس السادات – دون أن يدرى – من خلال هذا القانون فرصة ذهبية لن يجود الزمان بمثلها .. كباب خلفى للفساد والنهب والسطو على المال العام دون أيه رقابة أو محاسبة .. وهكذا أستمرت هذه الصناديق والحسابات الخاصة بعد رحيل السادات ...

www.ibtesama.com/vb

وفى عهد الرئيس السابق ... تسابق القوم في إنشاء الصناديق والحسابات الخاصة في جميع مفاصل الدولة حتى قاربت من (١٢) ألف صندوق أو يزيد .. كما ذكرنا سابقًا ... !!!

حيثُ يقال إن إنشاء هذه الصناديق والحسابات الخاصة، كان بغرض تسهيل شراء الاحتياجات العاجلة دون الخضوع للوائح والقوانين ...

وبعد المراجعات الدقيقة لبيانات الجهاز المركزى للمحاسبات، وكذلك بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تبين ما يلى :

أن مصر تمتلك مجموعة من الصناديق الخاصة يبلغ عددها مالا يقل عن ١٢ ألف صندوق وهذه الصناديق بها مبالغ تصل إلى (١,٣ تريليون جنية) أى حوالى ١٣٠٠ مليار جنيه ..، وهى منتشر في ربوع مصر لا تخضع لإشراف أى جهة رقابية – كما ذكرنا سابقا – وهى تحت تصرف المحافظين والوزراء ورؤساء المجالس المحلية وغير ذلك .. وقد تكونت هذه الاموال خلال العقود الثلاثة الماضية !!!

* * * * * *

لقد نظمت عملية إصدار الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة وأيضا تحديد قواعد استُخدامها أربعة قوانين وقرارات ..

△- ولقد صدر القانون الأول فى عهد الرئيس السادات، وكان ينص بجواز إصدار الصناديق الخاصة، وأشترط أن يتم الصرف منها طبقا للقوانين والقواعد...

وصدر هذا القانون فى ٢٩ من يوليو بتوقيع الرئيس السادات تحت رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة، والذى أجاز فى الباب الثانى منه الخاص بالتمويل والصناديق الخاصة فى المادة (٢٠) .. "يجوز بقرار من رئيس

www.ibtesama.com/vb

الجمهورية إنشاء صناديق تخصص فيها موارد معينة لاستخدامات محددة ..، ويعد الصندوق موازنة خاصة طبقا للقواعد والاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون.. والقواعد الخاصة بالمؤسسات العامة" ..

△- أما القانون الثانى فقد صدر فى عهد الرئيس السابق (حسنى مبارك) وتضمن إصدار الصناديق وخضوعها لأحكام الرقابة والضبط على إيراداتها ومصروفاتها ..

وصدر هذا القانون فى ٢٥ من يوليو سنة ١٩٨١ تحت رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية .. وقضى فى مادته الأولى رقم (١٨) "بأنه يجوز للجهات الادارية وبموافقة وزير المالية فتح حسابات خاصة بالبنك المركزى أو غيره من بنوك القطاع العام، لما تتلقاه من تبرعات أو إعانات أو هبات أو منح أو أيه موارد أخرى خارج الموازنة العامة ..، ويفرد لكل منها حساب خاص ويتم الصرف فى الغرض الذى قدمت من أجلة" ...

أما الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء الاسبق، فقد أصدر قرارين فى شأن الصناديق الخاصة عامى ٢٠٠٦،٢٠٠٧، وذلك بترشيد الانفاق الحكومى، كما حظر على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام وكذلك الاجهزة التى لها موازنات خاصة حظر عليهم جميعا إنشاء أيه أجهزة أو هيئات أو صناديق أو حسابات خاصة...

△- أما القرار الأول فقد حمل رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٠٠٦ وصدر فى أغسطس ٢٠٠٦ والخاص بترشيد الانفاق الحكومى .. واكد القرار بقوله "أنه بعد إطلاع رئيس الوزراء على الدستور وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٦ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (٢٠٠٦-٢٠٠٧) وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٧ لسنة ٢٠٠٨ بترشيد الانفاق الحكومى .. وبناء على ما عرضه

www.ibtesama.com/vb

وزير المالية فى مادته الأولى ..، يحظر على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ... وهيئات وشركات القطاع العام والأجهزة التي لها موازنات خاصة إنشاء أيه أجهزة أو هيئات أو صناديق أو حسابات خاصة"...

△- أما القرار الثانى الذي أصدره الدكتور أحمد نظيف، فكان تحت رقم ١٥١٠ لسنة ٢٠٠٧، بترشيد الانفاق الحكومى، وصدر فى ٨ من يوليو لسنة ٢٠٠٧ وكان يقضى فى المادة الأولى ..، "أنه يحظر على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام، والأجهزة التى لها موازنات خاصة .. إنشاء أيه أجهزة أو هيئات أو صناديق أو حسابات خاصة" ...

ومنذ نحو ٢١ سنة من صدور القرار الثانى سالف الذكر .. كان هناك قرار لرئيس مجلس الوزراء ذلك الحين تحت رقم ٨٧٥ لسنة ١٩٨٦ ... مكون من ثلاثة مواد، للترخيص للمحافظين بتخصيص حسابات فرعية بحسابات الخدمة والتنمية المحلية ونص على الآتي :

△ المادة الأولى :

"يتولى المحافظون إصدار القرارات والقواعد المنظمة لحساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظات والمراكز والمدن والقرى، ويجوز للمحافظين بالتنسيق مع وزارة التخطيط تخصيص حسابات فرعية بالحسابات المذكورة لإنشاء مشروعات لهذه الوحدات تقوم على الجهود الذاتية للمواطنين ...، ويكون تخصيص الحاسبات الفرعية للمشروعات التى تقوم فى الاحياء بالجهود الذاتية فى حسابات الخدمات والتنمية المحلية للمحافظات أو المدينة التى يتبعها الحى بحسب الاحوال" ...

www.ibtesama.com/vb

△ المادة الثانية :

"تخصص لكل مشروع من المشروعات المشار إليها بالمادة السابقة المبالغ التى أسهم بها المواطنون لأنشائه، ولا يجوز استخدام تلك المبالغ فى غير الاغراض المخصصة لها" ...

△ المادة الثالثة :

"ينتهى تخصيص الحساب الفرعى لكل مشروع بعد الانتهاء من تنفيذه، ويؤول فائض الحسابات إلى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالوحدة المختصة" ...

* * * * * *

وعلى الرغم من صدور تلك القوانين والقرارات سالفة الذكر إلا أنه لم تلتزم الوزارات والهيئات والمحافظات والجهات المختلفة في الدولة بمنع إصدار هذه الصناديق ... وهكذا لم يتم تفعيل هذه القوانين وتلك القرارات من قِبَلَ الدولة .. الأمر الذى أدى إلى انتشارها بشكل كبير .. حتى أعتبرها البعض "بابا خلفيا للفساد" على اعتبار أن الذى يتحكم فى صرفها هو المسئول أو الوزير أو المحافظ أو رئيس الهيئة ويتم هذا الصرف دائما "على هواه" دون أى ضابط ...

* * * * * *

ومنذ ست سنوات أى فى عام ٢٠٠٦ ..، صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض احكام قانون المحاسبة الحكومية، حيث قضى بإنشاء حساب لدى البنك المركزى يسمى "حساب الخزانة الموحد" يشمل جميع حسابات وزارة المالية ووحدات الموازنة العامة للدولة والحسابات المتنوعة ذات الأرصدة، وما يحدده وزير المالية من حسابات ..، وذلك لأنه من المبادئ الاساسية فى إعداد الموازنة وحسابها الختامى، أن تشتمل على كل الموارد أيا كان

www.ibtesama.com/vb

مصدرها وكل أوجه الاستخدامات أيا كان الغرض منها ..، بهدف إظهار كل المعلومات لصانعى القرار وواضعى السياسات المالية لأحكام توزيع الموارد المالية على أوجه الانفاق ...

ونود الاحاطة أن المشرِّع قد أباح من خلال القانونى ٥٣ لسنة ١٩٧٣، والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ - سالفي الذكر - بخصوص المحاسبة الحكومية للجهاز الإداري للدولة والإدارات المحلية والهيئات العامة والخدمية والاقتصادية وغيرها فتح حسابات باسم الصناديق الخاصة التابعة لها .. إلا أن تعديلات هذه القوانين وأهمها القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١، قضت بعدم جواز فتح هذه الصناديق إلا بموافقة وزير المالية ..، مع وجوب إغلاق جميع حسابات تلك الحسابات المفتوحة خارج البنك المركزى طالما لم يصدر لها ترخيص جديد من وزير المالية بفتح حسابات بالبنوك خارج البنك المركزى ... ومع تصفير تلك الحسابات ...

ويقصد بذلك .. أن تُحَوِّل هذه الحسابات أرصدتها يوميا إلى حسابات موازية تفتح لكل منها بحساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى ...

كما أن وزارة المالية ذاتها خالفت القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ بتعديل أحكام المادة ٢٣ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ... ذلك الذى الزم وزارة المالية بالرقابة المالية قبل الصرف على حسابات جميع الهيئات العامة الاقتصادية وكذلك الصناديق والحسابات الخاصة ...!!!

ويمكن أن نتساءل .. عن كيفية تعامل القائمين على تلك الصناديق مع هذه التعديلات ؟؟ فنجد أن الكثير من وحدات الجهاز الإداري للدولة خالفت القانون ١٢٧ وتعديلاته .. بل إنها فتحت حسابات سرية لتلك الصناديق الخاصة بالبنوك التجارية، الأمر الذى أدى إلى عدم إحكام الرقابة على مصروفات العديد منها، بل وصرف جانب من أموالها فى غير الاغراض المخصصة لها والمنشأة من أجلها ومن أمثلة ذلك :

www.ibtesama.com/vb

شراء الهدايا .. وصرف المكافآت والبدلات لبعض العاملين بدون وجه حق تُمثل ما يزيد عن ٩٠٪ من إجمالي المنصرف من تلك الحسابات الخاصة فى حين أن النسبة المقررة – كما يدعون – لا تزيد عن ٢٠٪ ...

وكان الغرض من هذه الصناديق – فى أول الأمر – تمويل الطوارئ والظروف الاستثنائية .. مثل حدوث كارثة فى إحدى المناطق ولا يوجد بند بالموازنة العامة لتمويل مثل هذه الكارثة ...

وبعد ما أوضحنا كيفية نشأة الصناديق الخاصة، نود أن نلقى الضوء على أهم وأخطر هذه الصناديق التى أستمرت حيَّة نابضة خلال الفترة من عام ١٩٧٣ حتى أيامنا هذه (٢٠١٢) أى نحو أربعين سنة .. تُحَصِّل فى كل مكان من أرض مصر رسوم مالية عنوة وقسرا من الفقراء والمحتاجين والبؤساء .. لتصب فى "بطون" الاغنياء والكبراء والمسئولين خلال فترة طويلة حقا من الزمن المؤلم...!!!

وقبل القاء الضوء على أهم وأخطر الصناديق والحسابات الخاصة، نود أن نعرض نبذة ضئيلة عن الصناديق الخاصة فى دول العالم المختلفة بشكل من الايجاز ..

إن دول العالم تقوم فى بعض الاحيان .. بإنشاء حسابات وصناديق خاصة تكون لها لوائح مالية وتنظيمية خاصة بها، ومع ذلك فإن هذه الدول تُصِّرُ على أن تدرج موازنات هذه الحسابات ضمن الموازنة العامة للدولة ... سواء كان ذلك بشكل تفصيلى وفقا لبنود الموازنة المعتادة .. أو فى بشكل اعتمادات إجمالية سنوية...

ولنضرب مثلا بالصناديق الائتمانية بالولايات المتحدة الامريكية، حيث أن جميع هذه الصناديق مدرجة داخل الموازنة .. باستثناء صندوقين ائتمانيين للتقاعد والحماية الاجتماعية ...

www.ibtesama.com/vb

وفى هـذا الأمـر .. تـشير الخـبرات الدوليـة إلى أن انقـسام الـصناديق والحسابات الخاصة إلى مئات أو آلاف من الوحدات الجزئية، يـؤدى بالتـالى إلى إضعاف إدارة المالية العامة ...

فعلى سبيل المثـال .. عـدد كبـير مـن الـصناديق الخاصـة فى دول أوروبـا الوسطى والشرقية فى بداية التسعينيات بما فيها روسيا، بولندا، بلغاريا وتركيا .. كان لها أثر سلبى على الاداء المالى الكلى الخاص بها ..

وتشير الخبرات المصرية إلى نفس التوجه، حيث أن الصناديق والحسابات الخاصة بمصر .. عادة ما تتفرع عنها العشرات بل المئات من الصناديق الفرعية .. حيث يكون من المستحيل تتبعها وإخضاعها للرقابة ...!!!

- أهم وأخطر الصناديق الخاصة :

بادئ ذى بدء .. يمكن القول أنه طوال عصر الرئيس الـسابق "مبـارك" كان يتم – عمدا – إخفاء كل البيانـات والمعلومـات الحقيقيـة لجميـع مفاصـل الدولة خشية استغلالها من جانب المعارضين للتشهير بمن يحكم مصر بداء مـن رأس الدولة حتى أقل موظف تابع أمين للعهد البائد ..

وإذا كانت أرصـدة الحسابات والصناديق الخاصة يـتم إخفائهـا – حتـى الآن – من جانب المسئولين عليها والمستفيدين منها بمبالغ طائلة حقا .. ولم يُتَحْ للباحثين فى هذا الموضوع إلا عدة أرقام متباينة ومتضاربة ومـن أجهـزة الدولـة ووزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات .. فيستوجب الأمر فى هذا المجـال إعمال المنهج العلمى والتدقيق فى الأرقام المتاحة والبيانات المعروفة من الجهـات المختلفة .. حتى يتبين الحق من الباطل !!

وهكذا لا يمكن أن يُقال أن الأرقام غير موجـودة تمامـا وبالكليـة .. لأن الأرقام والبيانات المطلوبة مدمجة داخل متاهة من الأرقام والبيانات ..

www.ibtesama.com/vb

ومن ثم إذا ما أردنا أن نصل إلى الحقيقة أو حتى نصف الحقيقة .. فيجب أن يكلف رجال مصريين يخافون الله ويتسمون بالشفافية ليعكفوا على دراسة الأرقام المتاحة ويحللونها بالصبر والمثابرة على فك طلاسم التقارير والبيانات المقدمة من قبل الأجهزة الحكومية ..

* * * * * *

ولكن .. الجزء الذى يفتقر للبيانات فعليًا .. هو ما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية السرية وهى التى يطلق عليها عادة "الاقتصاد الاسود .. أو الاقتصاد الخفى." ذلك لأنه يتم تحت جنح الظلام وداخل الغرف المغلقة .. بل ولا يوجد له أوراق أو مستندات، ولكن رغم ذلك الابهام والتضليل المُتعَمد .. فالتحليل الاقتصادى المنهجى .. يُمَكِّن من الوصول لأرقام وتقديرات تقترب من الحقيقة حول حجم هذا الاقتصاد الخفى ..

وهذا الاقتصاد المتشح بالسواد الذى لا يرى فيه الانسان العادى أيه بارقة أمل هو فى الحقيقة تلك الانشطة السرية التى لا تندرج مدخلاتها أو مخرجاتها ضمن مصفوفة الدخل القومى المصرى .. مثل الدروس الخصوصية الذى يقدر اقتصادها بمئات الملايين من الجنيهات سنويا .. وهناك أيضا أشكال كثيرة من هذا النوع من الاقتصاد تتمثل فى العمولات والسمسرة ..

وخطورة هذا الاقتصاد .. أن أغلبه أصبح جزءًا أصيلا من عادات وطبائع الحياة، وإنه لا يمكن حساب حجم تدفقات هذه الانشطة الخفية فى الدخل القومى ..!! ومن ثم لا يمكن احتساب حجم الضرائب والحقوق المستحقة عليها .. وهو أيضا يؤدى إلى غياب سيطرة صانع القرارات السياسية والاقتصادية .. ويسفر فى النهاية عن التسبب فى ارتفاع معدلات التضخم .. ويزيد من السيولة فى الاقتصاد الوطنى .. ويقدَّر حجم الاقتصاد الاسود فى مصر

www.ibtesama.com/vb

مابين ٧٠ إلى ١٠٠ مليار جنية سنويا ...!!! ولا ننسى أن الصناديق الخاصة تعتبر من بين الاقتصاد الخفى حقا .. وصدقا .. ويقينا ..!!!

* * * * * *

ولعل فكرة الصناديق الخاصة .. كان الهدف منها فى بادئ الأمر، تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، ودعم فكرة اللامركزية وسرعة اتخاذ القرار فى القضايا الاقتصادية العاجلة والملحة والتى لا تحتمل بطء الاجراءات البيروقراطية – كما ذكرنا سابقًا – ...

ولكن عبقرية النظام السابق واصحابه، حولت هذه الفكرة إلى شكل من أشكال الجباية التى تفرض على المواطنين وهم الفقراء والمحتاجين الذى يصل تعدادهم أكثر من ٧٥ مليون إنسان .. ويتم توزيع مبالغ الجباية هذه على الكثير من رجال الدولة والاعلانات والحفلات كما يتم توزيعها على الاقارب والاحباب والاصحاب ... بعيدا عن أعين الدولة ...

والغريب ... أن فكرة اللامركزية أضحت تعنى حق المسئول أيا كان موقعة فرض الرسوم بالمبالغ التى تتراءى له وتحصيلها بهدف تحسين مستوى معيشته من خلال كل المبالغ المودوعة فى الصناديق الخاصة التابعة له .. وهكذا بدأت فكرة أن كل مصرى "يده فى جيب أخيه" منهجا وأسلوبا للحياة ...!!!

وهكذا .. أصبح حاليا كل وزارة وكل محافظة وكل هيئة أو جامعة أو وحدة محلية لديها عدة صناديق خاصة لتحصيل الرسوم والغرامات والدمغات... ، وكل هذه الإيرادات لا تدخل فى إيرادات الموازنة العامة للدولة.. ولا يستفيد منها المواطنين !!

* * * * * *

www.ibtesama.com/vb

وفى اطار كل ما تقدم .. يمكن إعتبار "الصناديق الخاصة" أخطر قضية فساد حكومى فى مصر خلال القرن العشرين والحادى والعشرين .. فقد أستمرت الحكومات الرشيدة تنهب أموال الفقراء منذ عام ١٩٧٣ .. أى لمدة تقارب أربعين سنة كما ذكرنا سالفا ...

وكانت هذه الاموال الطائلة تصب دائما أبدا فى جيوب المسئولين الحكومين فى المقام الأول .. تلك هى قضية الصناديق الخاصة التى تمتلئ "زكائبها" بمبالغ فلكية دون أن يكون هناك رقيب أو حسيب !!!

وبالتأكد يوجد في هذه الصناديق رقم ضخم بكل المقاييس ..وربما يجد الكثيرون صعوبة فى قراءته واستيعاب معناه .. فقد تعودنا من الحكومات السابقة على الجنيهات والالاف فى بعض الحيان، ولم نعرف الملايين إلا فى صفقات أندية كرة القدم .. فما بالك "بالترليون" ...

وإذا كان هذا المبلغ المهول متاحا حقا كلة أو حتى نصفه .. لدى مصر، فلماذا تصدع الحكومات المتتالية منذ قيام الثورة فى ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى الآن رأسنا بليل أو نهار بوجود عجز فى الموازنة .. ولماذا ترفض طلبات "الغلابة" وترفع رواتبهم المصابة بالهزال ؟؟

بل والأخطر من ذلك أن حكومة الجنزورى تعمدت إغفال هذا الرقم أو حتى ربعة فى الموازنة العامة للدولة، وهو مبلغ تفوق قيمته "مجمل الناتج المحلى" فى مصر ..

فنحن دولة غنية حقا .. ولكن عقول بعضنا هى الفقيرة .. فلماذا تدعى حكوماتنا المتتالية بعد الثورة الفقر والفاقة، وتقف على أبواب المؤسسات المالية الدولية .. وأعتاب أمراء الخليج تستجدى وتستعطف لتنال حفنة من الدولارات.. وفى نفس الوقت تغض الطرف عن "مغارة على بابا" التى ينهب منها معظم المشرفين والقائمين عليها من أصحاب المقام الرفيع في الدولة ...!!!

www.ibtesama.com/vb

فى حين أن أموال الصناديق الخاصة (١٢٧٢ مليار جنية) تزيد عن حجم الودائع فى الجهاز المصرفى بالكامل .. وهى تعادل أكثر من أربعة أضعاف الموازنة العامة للدولة ... ويمكن لهذه الاموال أن تحل مشاكل مصر خلال ٢٤ ساعة فقط ...

ونستعرض فيما يلى موجزا عن أهم وأخطر الصناديق والحسابات الخاصة:

△ - وزارة المالية .. والصناديق الخاصة :

والطريف فى أمر وزارة المالية أنها حصلت على خمسة مليارات جنية من أموال هذه الصناديق بعد ثورة ٢٥ يناير، لسداد قيمة بعض التعويضات لشهداء ومصابى الثورة .. وأغفلت الاعلان عن تفاصيل هذا الموضوع .. !!!

والكارثة فعلا .. أن الحكومات المتتابعة بعد الثورة وحتى الآن .. لا تمتلك إحصاءات رسمية عن أموال أو حسابات هذه الصناديق .. وبالتالى تصبح أموالها معرضة للفقد والنهب .. والضياع !!!

والجدير بالذكر أن وزارة المالية فى منتصف فبراير من عام ٢٠١١ أعلنت أنها ستضخ أموال الصناديق الخاصة فى الموازنة العامة للدولة .. ولكن بعد أربعة أشهر، جرى الاعلان عن الموازنة خالية من مليارات هذه الصناديق ..!!!

لتبقى صناديق الفساد والافساد والمحسوبية ومص دماء الفقراء بحوزة المحافظين ووكلاء الوزراء والقائمين عليها من المنافقين والعملاء، يوزعونها أنصبة وعطايا على من يدينون لهم بالولاء ...!!!

أما وزراء المالية الذين تبؤا مناصبهم بعد الثورة، فقد أدلوا بدلوهم فى هذه الكارثة .. فوزير المالية "سمير رضوان" الذى خلف الوزير الهارب يوسف بطرس غالى، قرر دراسة ضم الصناديق الخاصة التابعة للجهات الحكومية إلى الموازنة العامة للدولة، وذلك بهدف إحكام السيطرة عليها – وتم إغفال الأمر بعد ذلك – .

www.ibtesama.com/vb

وجاء بعدة الدكتور حازم الببلاوى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير المالية، وشكل لجنة لدراسة الموضوع حتى تضع الآليات السليمة والمناسبة للتعامل مع هذه الصناديق والحسابات الخاصة، بل وحصر حساباتها فى البنوك وضبط الرقابة المالية عليها .. والتأكيد من تحقيقها للأهداف التى انشئت من أجلها – ثم ماتت الفكرة – .

أما ممتاز السعيد – وزير المالية فى حكومة الجنزورى – فأصدر قرارا بحظر إنشاء أى صناديق خاصة جديدة تابعة للجهاز الإداري للدولة بجميع وحداته وفروعه، كما طلب من لجنة حصر الصناديق الخاصة بوحدات الجهاز الإداري، سرعة الانتهاء من إعداد الدراسة الخاصة بموقف الصناديق الخاصة لمعرفة وضعها القانونى .. وذلك لتحديد الموقف النهائى لتبعيتها وكيفية التعامل معها... ثم جفت الاقلام .. وطويت الصحف ..!!!

وفى شهر إبريل ٢٠١٢ ذكر وزير المالية "الدكتور ممتاز السعيد" أن عدد الصناديق الخاصة بلغ ٢٤٠٠ صندوق وأرصدتها تناهز ٣٦ مليار جنية (٥,٩ مليار دولار) ...

فى حين قدر الجهاز المركزى للمحاسبات عدد الصناديق الخاصة بـ ٦٣٦١ صندوقا بأرصدة تفوق ٤٧,٨ مليار جنية (٧,٧٥ مليار دولار) وأن إيرادات هذه الصناديق وصلت إلى ٩٨ مليون جنية (١٦ مليون دولار) فى عام واحد ...

ويشير الجهاز المركزى للمحاسبات أيضا فى تقريره للحساب الختامى للدولة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) – كما ذكرنا سالفا – إلى أن أرصدة الصناديق الخاصة بلغت ١٢٧٢ مليار جنية (٢٠٩ مليار دولار) وإن عدد الصناديق يربو على ٧٠٠٠ صندوق ...!!!

وبغض النظر عن هذا التفاوت فى عدد الصناديق أو فى الحصيلة .. فلماذا الابقاء على هذه الاموال تحت تصرف من لا يحسن التصرف فيها من الوزراء

www.ibtesama.com/vb

والمحافظين ومن والاهم من المنتفعين ومساعديهم ؟؟ طالما أن موارد الميزانية منخفضة، والاقتصاد المصرى يترنح، والمثير للدهشة والعجب .. لماذا الابقاء على هذه الصناديق التى يمكنها إنقاذ الاقتصاد المصرى بعد الثورة التى كان عنوانها "عيش ... حرية ... عدالة اجتماعية" ؟؟؟ !!!

وفى هذا الصدد .. يُقَال أن مجلس الوزراء .. والوزراء، لا يستطيعون فرض سيطرتهم على هذه الصناديق، لأن المسيطر عليها فعليا قد يكون الوزير نفسة أو رئيس الجامعة أو رئيس الشركة القابضة أو التابعة أو المحافظ أو سكرتير عام المحافظ أو أى مسئول هام ...وبالتالى سوف يعوق القرار إذا ما صدر "هذا هو الصف الثانى من المسئولين الذين مازالوا عقبة كؤود في سبيل نهضة البلاد والعباد" !!!

* * * * * *

△ - الصناديق الخاصة بوزارة الداخلية :

يقول الاستاذ عبد الخالق فاروق .. رئيس مركز النيل للدراسات الاقتصادية، إن الصناديق أو الحسابات الخاصة كانت وماتزال أحد مرتكزات دولة الفساد، فقد استعملت أموال هذه الصناديق الخاصة لإفساد الكثير من القيادات فى كل المجالات ...

ويرى أنه من أسباب عدم تحرك حكومة كمال الجنزورى لإعادة كل الفائض من حسابات الصناديق الخاصة للموازنة العامة .. أن تلك الاموال تعتبر دعامة أساسية لقوة مؤسسات هامة وخطيرة مثل وزارة الداخلية التى لديها فائض فى حسابات تديرها بقيمة ١٣٢٣ مليون جنية (أى ٢١٨ مليون دولار)..!!!

والاعجب والاخطر من ذلك حقا أن إيرادات الغرمات والمصادرة .. المدرجة فى الميزانية، والتى تقوم وزارة الداخلية بتحصيلها ضمن صناديق خاصة

www.ibtesama.com/vb

قاربت قيمة إيراداتها نحو مليار جنية (١٦٥ مليون دولار) قد اختفت كليا، لأنها نهبت بموجب قرارات جمهورية قضت بتوزيع هذه العائدات على كبار قيادات الوزارة على مدى السنوات العشر الاخيرة قبل ثورة يناير ..، وكان كبار اللواءات المقربين من وزير الداخلية الاسبق (حبيب العدلى) يحصلون من تلك الصناديق الخاصة مابين مليون جنية (١٦٥ ألف دولار) وثلاثة ملايين جنية (٤٩٥ ألف دولار) شهريا .. وتُضاعف هذه المبالغ الفلكية لما يتقاضونه من أجور ...!!!

ومن الامور الغريبة أيضا، أن الجهاز المركزى للمحاسبات، اكتشف صندوق لوزارة الداخلية مخصص لتحسين الخدمة فى مستشفيات هيئة الشرطة، وجد فيه ٧١١ مليون جنية بالمخالفة للقانون .. هذه الاموال رحلت منذ سنة ٢٠٠٩ حتى سنة ٢٠١١، وتم وضعها فى البنوك كودائع مستثمرة بالمخالفة للغرض المخصص لها !!!

ونود الاحاطة .. أنه وفقا لما رصدته مذكرة الجهاز المركزى للمحاسبات حول فحص الأعمال المالية لوحدات المرور فى المنوفية .. فقد تم الكشف عن استحداث رسوم لم ينص عليها قانون المرور .. وتم تجنيبها فى حسابات خاصة خارج البنك المركزى ..، ولقد تم تخصيصها لصرف مكافآت لقيادات وضباط وعاملين بالأمن والمرور، وكذلك لدعم صناديق التأمين الخاصة بضباط الشرطة، وأيضا دعم تطوير إدارات ونيابات المرور ...

والجدير بالذكر أن لوزارة الداخلية حوالى خمسة صناديق خاصة، أهمها صندوق لوحدات السيارات الذى يقدر رصيده بما يزيد عن ٦٠٠ مليون جنية هذا بجانب صناديق أخرى عديد مثل : صناديق رسوم المرور والتى تشتمل على رسوم رخص تسيير السيارات، ورسوم رخص قيادة السيارات، ورسوم بطاقات التعريف للسائقين المهنيين، ورسوم الاختبار الشفوى لطالبى رخصة القيادة، وكذلك رسوم فحص السيارات والفحص البيئى .. وتقدر حصيلة تلك الصناديق بما يزيد عن (٢) مليار جنية سنويا ...

www.ibtesama.com/vb

وكان يتم الصرف من تلك الصناديق بمعرفة وزير الداخلية الاسبق (العادلى) ومساعديه، دون لوائح معتمدة لها من وزارة المالية ودون رقابة من الجهاز المركزى للمحاسبات ...!!! ...

* * * * * *

أما عاصم عبد المعطى وكيل الجهاز المركزى للمحاسبات سابقا فقال فى هذا الخصوص، إن الحسابات الخاصة بوزارة الداخلية وحدها بالبنوك التجارية تزيد عن ٢ مليار جنية و٤٩٨ مليون جنية ومصروفاتها ١٨٤٨ مليون جنية وقال أيضا إن حسابات الصناديق الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص بالعملة الاجنبية التى بلغ ما أمكن حصره منها ٢٦٠ صندوقا خلال السنة المالية (٢٠٠٩-٢٠١٠) وهى بالجنية الاسترلينى، الدرهم الإماراتي، الدولار الكندى، الدينار الكويتى، الريال السعودى، والفرنك السويسرى، الين اليابانى، اليورو، الكرونة السويدى، والكرونة الدنماركى والدولار الأمريكي ... وهذه الاموال منتشرة فى جميع الوحدات التابعة للجهاز الإداري للدولة خارج موازنتها العامة...

△ - الصناديق الخاصة برئاسة الجمهورية :

عموما .. يمكن القول أن الصناديق الخاصة تحوى على مليارات الجنيهات المصرية والعملات الاجنبية ... والحقيقة أن أرصدتها تنأى عن الدقة والمعرفة الحقيقية .. فلا يعرف أحد بالضبط حجم هذه الاموال التى تحويها هذه الصناديق وحتى أين توجد ؟؟

وهذه الاموال الفلكية .. ماهي إلا جباية عن خدمات لا تخضع للرقابة الحكومية أو حتى منظمات المجتمع المدنى التي تراقب الإيرادات والنفقات الحكومية ...

www.ibtesama.com/vb

وكانت – ومازالت – تلك الصناديق تحظى بالحصانة إلى حد ما فى الوقت الحاضر، ذلك لأنها تخص السادة كبار رجال الدولة فى النظام السابق، ولا يعرف كيفية إدارتها أو حتى أوجه إنفاقها أو طريقة توزيع أموالها .. وهى لا تُدرج فى موارد الدولة أو الدخل القومى وأيضا لا تخضع لرقابة الجهات الرقابية المتعارف عليها .. فهى أموال تجمع من الفقراء وليس من الاغنياء ... وتنفق على الاغنياء، ويستفيد منها كل مسؤول طبقا لقدرته وقوته السياسية وقربه أو بعده عن أصحاب السلطة والسلطان فى منظومة النظام الفاسد المفسد الذى أستخدم كل أساليب النصب والفساد للاستيلاء على أموال فقراء الشعب المصرى حيث تُقدر نسبتهم أكثر من ٤٠٪ من إجمالي تعداد الشعب المصرى .. وهذا طبقا للأرقام الرسمية التى لا نثق فيها وفى العهد الذى أظهرها .. حيث تختلف هذه النسبة كثيرا وقد تصل إلى أكثر من ٧٥٪ من الشعب المصرى من الفقراء المحتاجين حسب تعريف مفهوم الفقر ..!!!

وفى خلال شهر إبريل من عام ٢٠١٢ خرج علينا وزير المالية "د.ممتاز السعيد" –كعنتر زمانه– يعلن عن تجميد ٨ مليار جنية أرصدة الصناديق الخاصة لبعض الجامعات المصرية والمحافظات ... ولم يتصف تصريحه بالشفافية !!!

فى حين أنه لم يقترب من قريب أو بعيد للصناديق المتواجدة فى وزارة الداخلية أو تلك الصناديق فى رئاسة الجمهورية أو حتى فى البنك المركزى وغيرها من الصناديق ..، التى يتجاوز فائضها وفقا للحصر المحدود (٤٧) مليار جنية وهى كافية حقا لسد جزء من عجز الموازنة !!! ...

ونود الاحاطة .. أن قانون الموازنة العامة كان يسمح لرئيس الجمهورية وحده فى المادة (٢٠) منه .. بإنشاء حسابات أو صناديق خاصة فى رئاسة الجمهورية لمواجهة الظروف الطارئة .. واستثمر الرئيس المخلوع فى هذا الزمان هذه المادة بصورة سيئة للحصول على أموال طائلة .. فقد كان الجشع يملئ

www.ibtesama.com/vb

جوانحه فى طلب المال الحرام دوماً .. ومن ثم أنشأ عددا من الحسابات الخاصة فى رئاسة الجمهورية تزيّد عن ستة حسابات، وتبين وجود ٣ مليار دولار (أى ٣٠٠٠ مليون دولار) فى هذه الحسابات عشية خلعه فى ١١ فبراير عام ٢٠١١ .. ولا يعرف أحد عنها شيئًا .. بل لم يقترب منها حتى الآن مخلوق مصرى !!! وهكذا يقولون !!!

وكان معظم هذه الحسابات فى البنوك التجارية – وليست فى البنك المركزى – فقد تعمد وزير المالية الهارب "يوسف بطرس غالى" باستصدار القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ وعدل فيه قانون المحاسبة المالية .. فسمح للصناديق الخاصة بإنشاء حسابات فى البنوك التجارية .. ذلك لأن قانون المحاسبة التجارية السابق لم يكن يسمح بذلك .. ولكنه كان يسمح بإنشاء الحسابات الخاصة فى البنك المركزى فقط ... وهذا الاجراء من الوزير الهارب ترتب عليه أن خريطة الصناديق الخاصة بمصر أصبحت خارج سيطرة المسئولين فى الدولة بعد ذلك !!!

△ - صناديق حصيلة تراخيص إنشاء مصانع الحديد والاسمنت :

لقد بدأ نظام المزايدات بين الشركات المتقدمة للحصول على تراخيص إنشاء مصانع للحديد والاسمنت فى عام ٢٠٠٧ .. أما الفائز فى هذه المزايدات فيدفع مقابل الحصول على ترخيص الانشاء مبالغ فلكية تربو على ملايين الدولارات أو الجنيهات المصرية ..

وهذا النظام .. نظام مغاير للنظام القانونى الحاكم لمنح تراخيص المشروعات الصناعية بل أنه مخالف لأحكام قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها .. ولا يحق لأى جهة الخروج على أحكامه، وابتداع طرق بديلة لمنح التراخيص، خاصة أن الترخيص مؤقت بطبيعته ويمكن لجهة الادارة إلغاؤه ...

www.ibtesama.com/vb

ونضرب مثالا لهذه المزايدات الغير قانونية ... فتبدأ جلسة المزايدات .. بالتزايد على الرخصة لمصنع حديد جديد لإنتاج ١,٤ مليون طن "بليت" مثلا.. على أن يحدد الفائز بالترخيص DRI بطاقة تقدر بـ ١,٦ مليون طن كطاقة إنتاجية، وذلك فيما لا يتعدى حجم ٨٥٠ مترا مكعبا من الغاز .. ومنحه أيضا حرية تعديل الانتاج بنسبة لا تتعدى ٣٠٪ من حجم الانتاج المقترح ...

وتنتهى المزايدة بفوز أحد المتقدمين برخصة إنشاء مصنع للحديد الإسفنجي والبليت فى مصر حيث تبلغ قيمة الرخصة نحو (٣٤٠ مليون جنية)!!!

ومن المعروف فى هذا المجال أن بعض الشركات حصلت على أحكام من هيئة مفوضى الدولة ببطلان نظام المزايدات، مع الزام هيئة التنمية الصناعية بسداد المبالغ التى سبق أن حصلت عليها مقابل الرخص .. الأمر الذى جعل الدولة فى حالة صدور حكم نهائى بذلك، ملزمة بسداد ما يزيد عن (٥) مليار جنيهًا بالفوائد .. كانت قد حصَّلتها من المستثمرين الفائزين بالمزايدات السابقة فى قطاعات الاسمنت والحديد ... وهكذا كانت السرقات والنهب المقنن !!!

ومن ناحية أخرى .. نجد أن صندوق حصيلة تراخيص إنشاء مصانع الحديد والاسمنت تعتبر مدينه بنحو ١١٤٥ مليون جنية لبعض الشركات الممنوح لها تراخيص إنشاء مصانع الحديد والاسمنت .. هذا فضلا عن قيام أدارة هذا الصندوق بمنح ١٪ من حصيلة حسابى الحديد والاسمنت للعاملين فى الهيئة العامة للتنمية الصناعية والتى بلغت نحو ١٠,٢٨ مليون جنية .. تم صرفها كمكافآت بالمخالفة لأحكام القانون ...

هذا ونود الاحاطة أن وزير التجارة والصناعة ورئيس هيئة التنمية الصناعية فى العهد البائد وافقا على إصدار تراخيص لإنشاء مصنعين لإنتاج البيليت للمهندس أحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطنى المنحل .. الأمر الذى كان من شأنه الحاق الضرر بالمال العام في هذا الزمان بمبلغ ٦٦٠ مليون جنية

www.ibtesama.com/vb

تمثل قيمة رسوم تراخيص لم يقم أحمد عز بسدادها، هذا علاوة على أن القانون يحظر منح ترخيص لأكثر من شركة واحدة فى هذا المجال !!! وهكذا كانت تدار الأمور ... !!!

△ - وزارة الصحة .. والصناديق الخاصة :

إن الازمة المالية التى تمر بها مصر والتى تصاعدت حدتها خلال أكثر من عام من بدء قيام ثورة يناير ٢٠١١ .. كانت نتاجا لهذا الفساد الذى عاشته الدولة على مدار الثلاثين عاما الاخيرة، ولقد أخذ هذا الفساد صور متعددة كان النظام يحميها ويضفى عليها مشروعية باطلة حقا دون أصل أو سند من الدستور أو القانون ...

وكانت تقوم هذه المصالح لخدمة الأعوان والمتآمرين على الشعب والمستفيدين من هذا النظام دون أن يولى أى صورة من صور الاهتمام لمقدرات هذا الشعب وحماية اقتصاده ..!!

والحقيقة أن مصر تعرضت خلال الثلاثين عاما الاخيرة إلى فساد سياسى واقتصادى واجتماعى، حيث طال الفساد جميع مفاصل وأجهزة الدولة بل أنه أخذ صور متعددة، وكان النظام الفاسد يحمى هذه التصرفات ويضفى عليها مشروعية دون أصل أو سند من الدستور أو القانون كما ذكرنا سالفا ...

وكانت أموال الصناديق والحسابات الخاصة أهم صور هذا الفساد، حيث خصصت لخدمة بطانة النظام والموالين له .. ولقد تفشت هذه الصناديق فى كل ركن من أركان الدولة بداء من رئاسة الجمهورية حتى المدن والقرى النائية فى ربوع مصر ..

ولقد وصفت الصناديق الخاصة التابعة للجهاز الإداري للدولة بأنها الباب الخلفى للنهب والاستيلاء على المال العام .. وتقدر إجمالي أرصدة هذه الصناديق بمبلغ ٤٧٤ مليار جنية وذلك وفقا لإحصاء الجهاز المركزى المحاسبات ..

www.ibtesama.com/vb

أما وزارة المالية .. فقد حددت إجمالي الأرصدة للجهاز الإداري للدولة بما لا يتعدى مبلغ ٣٦,١ مليار جنية ..!!

ويمكن القول .. أن عدم إحكام الرقابة على هذه الصناديق التى انتشرت فى جميع أنحاء مصر .. أمر تسبب فى مخالفات مالية جسيمة بلغت ذروتها فى العام المالى (٢٠٠٩-٢٠١٠) وفقا للتقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات، والذى ذكر أن ٦٠٪ من جملة المصروفات تمثل مخالفات مالية وإهدار المال العام.. والاخطر من ذلك هو الاستمرار فى الاهدار العمدى سنويا .. وذلك ما يحدث فعلا تخوفاً من سحب هذه الاموال من أيدى تلك الفئة التى تسيطر عليها من أصحاب السلطة والسلطان .. ومن ثم ينضب "البئر" الذى كان يضخ أموالا لا أول لها ولا آخر ..!!!

ولقد أوضح السيد أحمد خالد مراقب الجهاز المركزى للمحاسبات، أن هناك نوعاً من الصناديق المنشأة بقرارات وزارية مثل "صندوق تحسين الخدمة فى المستشفيات" وهذه الصناديق منشأة لتحسين الخدمة داخل المستشفيات الحكومية .. وتحسين النواحى المالية للعاملين فى الصندوق أيضا .. وأموال هذا الصندوق لا تخضع لرقابة تقييم أداء بشكل كامل .. فنجد أن تمويلها يتم من خلال المواطنين المترددين على المستشفيات للعلاج أو لزيارة مرضاهم .. ومن ثم يحصَّل منهم مبالغ مالية مثل تذاكر الزيارة والكشف ...

وفى وزارة الصحة أيضا صندوق هام هو "صندوق تحسين الخدمة ودعم البحوث المشتركة بديوان وزارة الصحة" وهذا الصندوق لم يمارس بالمرة الانشطة المنشأ من أجلها ومن ثم لم يحقق الاهداف المرجوة منه .. بل أنه قام يصرف مكافآت للعاملين ومرتبات للاستشاريين بنسبة ٩٩,٩٪ من إجمالي المنصرف من هذا الصندوق، حيث بلغت قيمة ما أمكن حصره (٢٣,٤٧٧) مليون جنية وهذا مخالفة لإحكام القرار الجمهورى رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٨ ...

www.ibtesama.com/vb

علما بأن الصناديق الخاصة بوزارة الصحة تخصص جزء ليس بالقليل سنويا لكبار رجال وزارة الصحة بدءا من أكبر شخصية إلى أدنى رجل يعمل فى هذه الصناديق ...!!! وتقدَّر المبالغ المنصرفة لكبار رجال الوزارة بالملايين شهريا..!!!!

△ - صناديق وزارة السياحة :

والجدير بالذكر أنه من بين الحسابات الخاصة .. يوجد بوزارة السياحة "صندوق السياحة" وقد تمكن هذا الصندوق من تحصيل مبلغ ٢,٤٦٧ مليار جنية عام (٢٠٠٩-٢٠١٠) صرف منها خلال العام ٥٦٩,٨ مليون جنية ليبقى رصيدها فى ٣٠-٦-٢٠١٠ مبلغ يقدر بـ ١,٩٩٧ مليار جنية ..

△ الصناديق الخاصة بالمحافظات :

لقد جاء فى تقرير وزارة المالية بشأن الصناديق والحسابات الخاصة .. أن الوزارة استطاعت رصد ٩٦٣ حسابا وصندوقا موجودة فى المحافظات (الادارات المحلية) .. حيث بلغ رصيدها ثمانية مليارات جنية ..، وكذلك ١١٤٧ صندوقا فى الوزارات برصيد ٢٢ مليار جنية .. هذا إلى جانب ٢٥٧٦ صندوقا فى الجامعات برصيد ٤,١ مليار جنية وأيضا حسابات وصناديق أخرى عددها ٨١ صندوقا بلغت أرصدتها ٢ مليار جنية ... أى أن ما تم رصده من قبل وزارة المالية فى الصناديق الخاصة هو أكثر من ٣٦ مليار جنية .. وتدَّعى وزارة المالية الفقر والعجز فى الميزانية !!! ...

والمثير للعجب .. هذا النهب والاهدار لأموال هذه الصناديق مثل : شراء هدايا .. واعطاء منح وبدلات وحوافز لبعض الاشخاص المقربين من رموز النظام السابق، والمعينين فى الوزارات دون وجه حق .. والاغرب من ذلك .. عدم تحصيل جانب من موارد هذه الصناديق من بعض الجهات لعلاقات شخصية مثل التغاضى عن تحصيل الرسوم من عدد من رجال الاعمال المقربين،

www.ibtesama.com/vb

بل وشراء احتياجات بعض الجهات السيادية بالأمر المباشر من أموال هذه الصناديق، ومساهمة بعض الصناديق فى دعم رأس مال عدد من الشركات الخاسرة ..!!

وفى هذا الخصوص .. يؤكد الدكتور مصطفى الخطيب رئيس مجلس محلى محافظة الجيزة سابقا، أن "صندوق تنمية وتحسين الخدمات" .. هو صندوق خاص موجود فى جميع المحافظات على مستوى الجمهورية وتزيد أمواله عن "مليار ونصف مليار جنية" ...

وجميع هذه الصناديق خرجت عن الضوابط التى تحكم إنشاءها، وعدم تحقيق معظم أهدافها التى أنشأت من أجلها .. وعدم إحكام الرقابة عليها ...

*** - محافظة الجيزة والصناديق الخاصة :**

والجدير بالذكر .. أن محافظة الجيزة بها عدة صناديق تدُر عليها مبالغ طائلة من دم الشعب الفقير مثل : الصندوق الخاص بالمحاجر، وصندوق المنطقة الصناعية فى أبو رواش عند الكيلو ٢٨ ..، وأيضا صندوق للصناعات الاستثمارية، وصندوق لشركات السرفيس والنقل الجماعى .. ويتم تمويل هذه الصناديق من خلال رسوم يتم فرضها بموافقة المجلس الشعبى المحلى ...

وكل صندوق من هذه الصناديق الغير شرعية والتى تم إنشاؤها بدون سند من القانون .. له مجلس إدارة .. ورئيس المجلس هو الذى يدير الصندوق بإشراف المجلس الشعبى المحلى ..

ومن المعروف .. أنه ليس من حق الصناديق الخاصة أن تتعامل مع بنوك تجارية، لأنها أموال عامة، ويجب أن توضع فى البنك المركزى .. كما أنه من حق الجهاز المركزى للمحاسبات أن يراجع إيرادات ومصروفات الصناديق الخاصة وميزانيتها السنوية، لأنها أموال الشعب .. فالصناديق الخاصة فى المحافظات

www.ibtesama.com/vb

مثلها مثل صناديق النقابات المهنية خاضعة بالضرورة لإشراف الجهاز المركزى للمحاسبات ...

ومن الملاحظ أن نسبة كبيرة من إيرادات الصناديق الخاصة فى المحافظات تصرف على أعضاء ورئيس مجلس الادارة فى صورة بدلات حضور جلسات .. وشراء سيارات فاخرة ومصروفات لمقر مجلس ادارة الصندوق ... وكان – ومازال – يتم صرف وإنفاق هذه المصروفات فى وجود مستشار من مجلس الدولة ومندوب من وزارة المالية ومحاسب من المحافظة كمراقب قانونى ..!! وهكذا يتم التصرف فى هذه الاموال دون ضوابط حاكمة وذلك خارج الموازنة العامة للدولة ..!!

ويمكن رصد أهم المخالفات التى شابت أعمال تلك الحسابات والصناديق الخاصة وإيجازها كالآتي : عدم وجود رقابة مالية فعَّالة قبل الصرف من قبل وزارة المالية بالمخافة للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ بتعديل احكام المادة ٢٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية، حيث أخضع تلك الحسابات الخاصة لرقابة وزارة المالية .. فكثير من هذه الحسابات تم إنشاؤها بدون سند قانونى ولا توجد لها لوائح مالية سليمة ومعتمدة .. وأيضا فتح الكثير من هذه الحسابات خارج البنك المركزى بالمخالفة للقانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ .. وعدم إحكام الرقابة على مصروفات العديد منها ...

* * * * * *

*** – محافظة القاهرة .. والصناديق الخاصة :**

أما محافظة القاهرة، فتعتبر من المحافظات ذات المدينة الواحدة، وتبلغ مساحتها نحو ٢١٤ كيلو متر مربع منها حوالى ١١ ألف فدان من الأراضى

www.ibtesama.com/vb

الزراعية، كما تتعدد الصناعات بالمحافظة مثل الصناعات الكيماوية ومواد البناء والمعدات والآلات المعدنية والصناعات الغذائية وأيضا الصناعات الالكترونية والغزل والنسيج ...

كما تتوفر بالقاهرة آثار سياحية من مختلف الحضارات مثل الفرعونية والرومانية والمسيحية والاسلامية وأيضا من العصر الحديث ..

وتتصف القاهرة بكثافة سكانها حتى وصل تعداد سكانها فى بعض الاحصاءات الحديثة إلى حوالى ٩ مليون نسمة ... وهذا العدد الضخم يحتاج بالطبع إلى الكثير من مواقع الخدمات والعديد من السلع والخدمات المنتجة فى المحافظة .. ومن ثم يُفرض على كل خدمة تقدم إلى الشعب رسوم محددة توضع فى الصناديق الخاصة بالمحافظة التى بلغت حتى الآن نحو ٣٠ صندوقا من الصناديق الخاصة ..

ويؤكد اللواء سيف الاسلام عبد البارى نائب محافظ القاهرة للمنطقة الغربية، أن فكرة الصناديق الخاصة والموازنات المرصودة للطوارئ موجودة فى كل دول العالم، حيث يوجد دائما فى بند كل موازنة مخصصات للطوارئ يتم الصرف منها دون العودة إلى مجلس الشعب وبموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ فى المادة (٢٠) منه ... والتى أعطت لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة فى إنشاء صناديق وحسابات خاصة .. وتم نقل هذه الصلاحيات إلى الوزراء والمحافظين ورؤساء الجامعات ...!!!

ونود الاحاطة .. أن من يقرأ تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن العبث الذى يوجد فى أموال الصناديق والحسابات الخاصة، يتملكه إحساس قاتل بأن الفوضى جزء أصيل من تكوينها، وكل الانشطة التى تقدمها ليس لها قيمة أو معنى .. إنما تخضع لأهواء القائمين عليها ..

www.ibtesama.com/vb

وكثيرا من الصناديق منذ نشأتها لم تقدم شيئا يذكر، ويتم الاستيلاء على أموالها دون حساب وفى غيبة ضوابط صارمة وتطبيق لقواعد القانون .. وتعتبر هذه الصناديق وما يجرى فيها أكبر عملية تنظيمية للاستيلاء على المال العام، والعبث بمقدرات هذا الوطن ..!!!

والحقيقة أن الصناديق الخاصة لمحافظة القاهرة (٣٠ صندوق) كما ذكرنا سالفا تدر على المحافظة مليارات الجنيهات التى لا يستطيع الانسان أن يعد أو يحصى كمّ المبالغ الواردة للصناديق الثلاثين .. علما بأن أهم ثلاثة صناديق فى محافظة الاسكندرية هى : الاسكان والخدمات والنظافة، ويندرج تحت صندوق الخدمات تسع صناديق خاصة وهى للشواطئ، المحاجر، محطة الركاب، المركز الذكى، ورش العمرات، المخالفات الخطيرة، الحديقة الدولية والمخالفات الصلبة.. وكذلك وحدات التحفظ على السيارات (الحضانة) التى تم الغائها بعد ثورة يناير .. هذه الصناديق تقدر حصيلتها السنوية بمليار جنية، فما بالك بثلاثين صندوق لدى محافظة القاهرة وليس ثلاثة فقط كما هو الحال فى محافظة الاسكندرية ..

هذا بجانب موازنة محافظة القاهرة البالغة ٢٤٠ مليون جنية للعام المالى (٢٠١١-٢٠١٢) .. طبقا لما أدلى به الدكتور عبد القوى خليفة محافظ القاهرة...

*** - محافظة الاسكندرية والصناديق الخاصة :**

أما محافظة الاسكندرية، فقد بلغت ميزانيتها عام (٢٠١١-٢٠١٢) نحو ٤٩٢ مليون جنية تضمنت ١٠٤ مليون جنيها للخطة الاستثمارية بالمدينة ...

وقال محافظ الاسكندرية الدكتور أسامة الفولى أن ٥٠٪ من ميزانية المحافظة يتم صرفها كحوافز وأجور للعاملين وكذلك فوائد للقروض التى تدين بها المحافظة والتى بلغت لمقاولى الاسكان والرصف ٢٠٠ مليون جنية تقريبا ...

www.ibtesama.com/vb

وتَدَرُّ الصناديق الخاصة – التى ذكرناها سالفا – على المحافظة حوالى مليار جنية سنويا، وأهم مصادر هذه الاموال تأتى من حصيلة ايرادات صندوق الاسكان من بيع الأراضى التابعة لمحافظة الاسكندرية بجانب حصيلة المصالحات من بيع الأراضى فى جهاز حماية أموال الدولة .. وهذه الحصيلة الضخمة يتم صرف معظمها – كما يُقال – على أعمال الرصف والحراسة .. أيضا على المكافآت وحوافز للعاملين بالديوان العام لمحافظة الاسكندرية ...

وفى هذا .. تؤكد تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عدم قانونية أوجه الصرف من تلك الصناديق، وإن استمرار الصرف منها بتلك الطريقة يعد استنزافا لموارد الدولة واستخدامها فى غير الاغراض المحصَّلة من أجلها ...

ويُروى أنه على مدى سبع سنوات .. ونتيجة لتعاقد محافظة الاسكندرية مع أحد شركات الحراسة الخاصة، تكبدت المحافظة أكثر من ١٠٠ مليون جنية لتأمين وحراسة المنشآت الحيوية والأراضى التابعة للمحافظة، رغم عدم قانونية تلك التعاقدات التى تمت بالأمر المباشر .. كما أن المحافظة لها الحق بقوة القانون فى إزالة أى اعتداءات على أراضيها دون اللجوء للقضاء ...

وتأتى مشروعات الرصف فى المرحلة الثانية من أوجه صرف موارد الصناديق، حيث بلغت تكاليف رصف شوارع الاسكندرية خلال الثلاثة أعوام ما يقرب من مليار جنية ... وقامت شركتين بالتنفيذ بالأمر المباشر من قبل محافظ الاسكندرية الاسبق "اللواء عادل لبيب" بالاتصالات التليفونية وبدون مستندات ورقية على حد قول المحافظ الحالى "أسامة الفولى" والغريب أن الشركتين تطالب حاليا بمبلغ ٩٥ مليون جنية كمديونية على المحافظة ..!!!

وجاءت الحوافز والمكافآت فى المرتبة الثالثة لأوجه الصرف من الصناديق الخاصة بمحافظة الاسكندرية فى السنوات السابقة .. حيث تعاقد المحافظة مع بعض الموظفين بحجة الاستفادة من خبراتهم فى شتى

www.ibtesama.com/vb

المجالات .. وهكذا تكبدت المحافظة ما يتجاوز مليون جنيها سنويا دون أى داعى لهؤلاء الموظفين ..

هذا .. وتقوم محافظة الاسكندرية بصرف حوافز ومكافآت تقدر بعدة ملايين لنحو ١٠٪ فقط من العاملين بالمحافظة من إيرادات الصناديق الخاصة .. الأمر الذى يعمل على عدم تحقيق العدالة الاجتماعية والتفاوت الرهيب فى الدخل الشهرى بين العاملين !!!

أما أهم الصناديق الخاصة بمحافظة الاسكندرية فهى : صناديق المحاجر بغرب الاسكندرية، "والحضَّانة" فى أيام المحافظ الاسبق عادل لبيب، وصناديق السرفيس، وكذا المسطحات المائية..

علما بأن نسبة ٢٠٪ من إيرادات الصناديق تصرف لرئيس مجلس إدارة الصندوق واعضاء مجلس الادارة .. فى صورة مكافآت وبدل حضور جلسات، وشراء سيارات لخدمة تحركات أعضاء الصندوق .. والصناديق الخاصة عموما لا تعير اهتماما بالروتين والضوابط الحكومية ...!!

*** - محافظة مطروح والصناديق الخاصة :**

أما فيما يخص محافظة مطروح .. فقد أكد الفريق محمد الشحات – محافظ مطروح الاسبق – أن الموازنة المخصصة للمحافظة تبلغ ٤٥ مليون جنية سنويا .. للصرف منها على كافة الخدمات والمشاريع التنموية للمحافظة ..

ومن المعروف أن محافظة مطروح بها ثلاثة أنواع من الصناديق الخاصة وهى : صندوق الخدمة .. وصندوق الاسكان .. وصندوق المحاجر ...

أما صندوق الخدمة .. فمصادر تمويله تأتى من تبرعات المواطنين أو الرسوم التى يتم تحصيلها عندما يتم تقديم الخدمة بالمحافظة .. أو من حصيلة كارتات مواقف السيارات ...

www.ibtesama.com/vb

ومنذ سبع سنوات قبل تولى الفريق محمد الشحات أمور محافظة مطروح.. كانت الصناديق الخاصة تحوى نحو ١٥٠ ألف جنية .. وتمكن المحافظ من زيادة الرسوم والتبرعات حتى بلغت أرصدة هذه الصناديق ٦٠٠ مليون جنية ...!!!

ولقد جاءت هذه الزيادة للصناديق الخاصة من قيام الفريق الشحات بتحصيل أربعة جنيهات زيادة على كل سعر متر أرض يتم تخصيصه للمستثمرين..!!

ولقد أشار "الفريق الشحات" محافظ مطروح الاسبق، أنه كان يصرف من الصندوق المخصص للمحاجر مكافآت شهرية لموظفى المحافظة .. فالمدير العام كان يصل دخله مع مرتبه إلى ١٢٠٠ جنية فى حين كان مرتبه لا يتعدى ٤٥٠ جنية، أما رئيس المدينة فوصل دخله إلى ٣٠٠٠ جنية وكان مرتبه لا يتعدى ١٥٠٠ جنية ...!!!

* * * * * *

***- محافظة الاسماعيلية.. والصناديق الخاصة :**

تحصَّل محافظة الاسماعيلية سنويا ملايين الجنيهات من إيرادات المشروعات المحجرية التى تمتلكها .. الأمر الذى سبب فى حرمان الخزينة العامة للدولة من حصيلة إنتاج نحو ٦٠ محجرا منتشرة فى منطقتى فايد وأبو صوير بالإسماعيلية تنتج سنويا نحو ٥٨٠ ألف متر مكعب من الرمال والزلط والدبش ..

ومن هذه الايرادات الفلكية، تهدر المحافظة أكثر من (٢) مليون جنية سنويا كمكافأت للمحافظ ومستشارى المحافظ وقيادات أمنية ورؤساء المراكز والمدن والوحدات المحلية والاحياء ...

كما رصدت التقارير الرقابية أن إيرادات المشروعات المحجرية سالفة الذكر.. بلغت ١٩ مليون و ٧٦٠ ألف جنية على مدار عامين متتاليين تم توجيهها

www.ibtesama.com/vb

كحوافز دورات لبعض العاملين بديوان عام المحافظة وأيضا كقروض للنادى الإسماعيلي وغيره أيضا ..!!!

ولقد كشفت التقارير الرسمية الرقابية إنشاء وفتح حساب خاص (صندوق خاص) باسم مشروع استغلال المناجم والمحاجر بديوان عام محافظة الاسماعيلية .. وتم اعداد لائحة مالية وإدارية له معتمدة من وزارة المالية ... حيث تم تضمين موارده بقيمة إيرادات التراخيص .. الأمر أفضى إلى حرمان الخزانة العامة للدولة من مبالغ طائلة ...

أما الجهاز المركزى للمحاسبات فقد أعترض فى تقريره عن عام (٢٠٠٦-٢٠٠٧) .. لفتح حساب خاص لمشروع المحاجر بديوان عام محافظة الاسماعيلية، على نحو يخالف الاحكام المنظمة .. وتضمينه بقيمة إيرادات التراخيص باستخراج المواد الحجرية ..، بدلا من سداد هذه الايرادات للموازنة العامة للدولة .. لقد بلغ قيمة ما تم حصره هذه السنة مبلغ (٥) ملايين و٥٧٩ ألف جنية ...!!!

أما فى العام المالى (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ..، فقد اعترض تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على فتح الحساب – سالف الذكر – حيث أعدت المحافظة لائحة مالية لمشروع المحاجر بدون موافقة وزارة المالية، وذلك بالمخالفة لإحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية .. وأيضا بالمخالفة لقانون المحاجر والمناجم رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ..، الأمر الذى ترتب عليه صرف بعض موارد المشروع فى غير أوجه الصرف المحددة، ولقد بلغ ما أمكن حصره منها (٨) ملايين و٧٣٦ ألف جنية ... تضمنت مبلغ ٢٢ ألف جنية حوافز دورات لبعض العاملين ..، ومبلغ (٧) ملايين و٧١٣ الف جنية كقروض للنادى الاسماعيلي وغيرة ..!!!

ولقد شملت المخالفات التى نوه عنها الجهاز المركزى للمحاسبات .. تعيين بعض الخبراء والاستشاريين بعقود عمل محددة المدة بمشروع المحاجر دون

www.ibtesama.com/vb

أى عمل فعلى بالمشروع، بالمخالفة لقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧، ولقد بلغ ما أمكن حصرة من مبالغ مصروفة لهم مبلغ (٤٠) ألف جنية ..!!!

*** - محافظة الشرقية .. والصناديق الخاصة :**

فى شهر نوفمبر من عام ٢٠١١، أطل علينا الدكتور عزازى على عزازاى محافظ الشرقية وأدلى باعتراف فى غاية الغرابة .. فقد كان يعتمد فى عملة وصرف مرتبات المواظفين على إيرادات الصناديق الخاصة .. بعد حوالى عشرة أشهر من قيام ثورة يناير ٢٠١١ ..!!

أنه لأمر غاية فى العجب والغرابة .. فأين هى ميزانية المحافظة .. وإذا لم تكف هذه الميزانية فى تغطية مرتبات الموظفين بالمحافظة .. فهل هو سبب رئيسى لكى يسطو المحافظ على إيرادات الصناديق الخاصة التى يمولها فقراء المصريين عنوة وقسرا ..!!!

والعجيب قوله "أنه يسعى حاليا لتنمية موارد الصناديق الخاصة بالمحافظة وذلك بإعادة تحصيل المتأخرات لدى كل مشروع، بعد ما ثبت أن القائمين على هذه الصناديق يتقاعسون عن تحصيل المستحقات الأمر الذى أدى إلى ضياع ملايين الجنيهات على المحافظة .. كأن هذه الاموال حقا شرعيا للمحافظة .. ولم تكن أبدا من حق الخزانة العامة للدولة ؟؟!! وهي في الأصل من عرق ودم فقراء مصر !!!

ويروى سيادة المحافظ ويقول إن رجال المحافظة تقاعسوا عن تحصيل وضياع حوالى ثلاثة ملايين جنية سنويا على المحافظة من مشروع إدارة المواقف..!!! ومن يستخدم سيارات المواقف إلا الفقراء ... !!!

*** - محافظة بنى سويف .. والصناديق الخاصة :**

لقد صرح محافظ بنى سويف "الدكتور سمير سيف اليزل" أن محافظة بنى سويف بها صندوق خاص واحد للخدمات .. وهذا

www.ibtesama.com/vb

الصندوق يخضع – كما يقول – لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات والمديرية المالية بالمحافظة ..

وذكر أيضا .. أن ميزانية المحافظة فى العام المالى (٢٠١٠-٢٠١١) بلغت (١٠٠) مليون جنية .. وصل للمحافظة منها (٦٠) مليون جنية وأخطرت المحافظة من أصحاب السلطة والسلطات فى وزارة المالية بأن عليهم تدبير (٤٠) مليون من عائدات المشاريع التى تدخل صندوق الخدمة بالمحافظة ..

وهذا أمر مشين حقا .. وغريب .. فقد تبين من السطور السابقة أن الحكومة بشكل عام تشجع المحافظات على الاستيلاء على ما تدره الخدمات من أموال هى أصلا من حق الموازنة العامة للدولة .. !!! ويحُضُونهم على نهب واستباحة واهدار المال العام ..!! أليس هذا من عجائب الدنيا !!!

*** – الجامعات المصرية .. والصناديق الخاصة :**

يرى الكثير من الخبراء والمختصين، أن نسبة كبيرة من الصناديق الخاصة موجودة فى جميع الجامعات المصرية، ويتم تمويلها من الخارج بغرض تطوير المنظومة التعليمية بها ..!!

وعلى سبيل المثال .. يوجد فى كلية الطب بجامعة القاهرة أكثر من (٢٠٠) صندوق نظرا لوجود أقسام متعددة بها والغريب أن هناك أكثر من جهة أجنبية تدعم هذه الصناديق وتمولها .. وهذه المبالغ تأتى من الخارج لجهات مخصصة بعينها ..!!!

فنجد أن جامعة الاسكندرية تحوى على ٣٦٧ صندوق خاص، وهى صاحبه أكبر عدد من الصناديق الخاصة بين الجامعات ورصيد هذه الصناديق فى العام المالى (٢٠٠٩-٢٠١٠) يبلغ ٣٣٤ مليون جنية .

أما جامعة عين شمس فيبلغ رصيد الصناديق الخاصة بها نحو (٤٦٢) مليون جنية، ثم نجد أن جامعة بنى سويف لها رصيد يبلغ ٣١٧,٨ مليون في

www.ibtesama.com/vb

صناديقها الخاصة .. اما جامعة الزقازيق فرصيدها ٤٩ مليون جنية، وجامعة المنصورة فرصيدها ١٧٥,٨ مليون جنية في ٥٩ حسابا خاصا ..

أما أتحاد الاذاعة والتليفزيون .. فلديه (١٨) حسابا خاصا تحتوى على رصيد قدرة (١٧٢) مليون جنية ..

△ نبذة عن صناديق النذور :

يمكن القول بكل وضوح .. أن مصر بلد المضحكات المبكيات .. فكلما تمعنت وتجولت وتفحصت في أمور مصر المحروسة، سوف تجد قطعا غرائب وعجائب لا تنتهى أبدا ...

ولعل ما يعرف " بصناديق النذور" يأتى في صدارة هذه الغرائب والعجائب، فما معنى أن يوجد "صندوق خاص" بحجم ضخم يحج إليه العامة والدهماء ويضعون كل ما استطاعوا أن يجمعوه —وهو قليل—في عمرهم.. داخل هذه الصناديق .. ظناً منهم أن أموالهم هذه سوف تذهب لصاحب الضريح الموجود الصندوق بجواره ..، وأنه صاحب "كرامات" وسوف يقضى له حاجته أيا كانت مقابل هذه الرشوة العجيبة !!!!

وما هذا إلا دروب من الشرك الاكبر، تتم على مرآي ومسمع من علماء الدين، والمثير للدهشة أن ما يُصَّب في صناديق النذور هو في الحقيقة أموال ضخمة تعد بالملايين، ولا يوجد نظام معلن يكشف كيف تدار هذه الاموال .. فهى مغارة أخرى من المغارات الخفية تماما "مثل الصناديق والحسابات الخاصة سالفة الذكر" ....

وبادئ ذى بدء .. يمكن القول أن هناك حوالى (٤٠٠٠) ضريح في مصر، معظمها تتبع وزارة الأوقاف .. وأغلبها غير مسجل بالوزارة ...

ولقد أوضحت دراسة حديثة أن حوالى ٣٠٠٠ شخص يعملون في الدَّجَل والشعوذة من خلال هذه الاضرحة التى يقام عليها الموالد ..!!!

www.ibtesama.com/vb

ووفقا للقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٨ .. يتم فتح صناديق النذور التابعة لوزارة الاوقاف كل أسبوع أو شهر أوسنة، عن طريق مديريات الاوقاف .. ويتم توزيع ما فيها من أموال على المشايخ ومقيمي الشعائر والعمال ... فيتم منح شيخ المسجد أو الأمام حصة ونصف بما لا يزيد عن ٣٠٠ جنية، وحصة تقدر بـ ١٠٠ جنية لأمين المكتبة وكاتب النذور ومقيم الشعائر ورئيس العمال .. وأيضا صرف نصف حصته لقارئ القرآن والحرفيين بما يعادل ٨٠ جنية .. ووفقا للقرار سالف الذكر يحصل شيخ مشايخ الطرق الصوفية على (١٥٠) الف جنية سواء كل أسبوع أو شهر أوسنة حسب فتح الصندوق ...!! وحين يفتح الصندوق بلجنة يُستدعى مندوب من وزارة الداخلية ويَحْصُل أيضا على نسبة مما في الصناديق من أموال !!!

وفى دراسة أجرتها وزارة الاوقاف تبين منها أن أهم صناديق هذه الاضرحة تبلغ إراداتها مليارات الجنيهات سنويا ...

فلقد أوضحت الدراسة أن دخل مساجد "آل البيت" من الصناديق الخاصة بالأضرحة يبلغ (٢٠)مليون جنية شهريا، واحيانا (٣٠) مليون ... أى حوالى من ٢٤٠-٣٦٠ مليون جنية سنويا ..!!!

أما دخل صناديق المساجد التى بها أضرحة وغير مسجلة بوزارة الاوقاف فتصل إيراداتها إلى نحو مليارى جنية سنويا ...

وطبقا لدراسة وزارة الاوقاف هذه، تقسم هذه العائدات التى تبلغ في مجملها نحو ٢ مليار و٣٦٠ مليون جنية في حدها الاقصى ... على خمس جهات : وزارة الاوقاف ... الأزهر الشريف .. وزارة التنمية المحلية ... وزارة الثقافة ... وزارة الداخلية ... وأيضا لجهات غير حكومية هى : المجلس الاعلى للطرق الصوفية حيث يحصل على (١٠٪) من هذه الاموال أى حوالى ٢٣,٦ مليون جنية سنويا على أكثر تقرير !!!

www.ibtesama.com/vb

والمضحك حقا أن خليفة المسجد الأحمدي بطنطا يحصل من صندوق النذور على نسبة ٣٪ بما لا يزيد عن (٢٠) ألف جنية ..، أم حامل مفتاح الضريح فيحصل على ٢٪ من أموال الصندوق وبحد أقصى (١٠) آلاف جنية .. سواء أسبوعيا أو شهريا أو سنوياً !!!

والمعروف علميا ..أن النُذُر لا تكون إلا لله تعالى .. فيستلزم الأمر منع والغاء هذه الصناديق .. أما حصول أية جهة على نصيب من هذه الاموال فهو حرام شرعا، وإثم كبير على القائمين على أمورها .. فلاهمَّ لهم سوى الحصول على هذه الاموال .. ومن ثم يقومون بالترويج لهؤلاء الأولياء ولهذه الاضرحة... حتى يجذبوا العامة اليهم للحصول على البركة من الولى، وهذا يستلزم في المقام الأول أن يضعوا أموالهم في تلك الصناديق ..!!!

وهذه الصناديق تُعرض العقيدة للخطر، وما فيها من أموال تتصف بالمخالفات الجسيمة، وهى مشاركة بالإثم وأكل أموال الناس بالباطل .. وبسبب هذه الصناديق .. قُتل الشيخ الذهبى وزير الاوقاف في عهد الرئيس السادات، عندما حاول إلغاء هذه الصناديق بسبب حرمتها ...

ومن المعلوم .. أن إمام المسجد بطنطا يستأثر بنصيب الأسد من اموال النذور فخلال المولد السنوى للسيد البدوى .. يركب خليفة البدوى على الحصان .. ويسير في الزفَّة، ويتم جمع أموال ضخمة في هذا اليوم وحدة لا تقل عن (٣٠٠) ألف جنية في ليلة واحدة ..

ويُقال أن وزير الاوقاف الاسبق "د.محمود زقزوق" إعترض على استأثار خليفة الأحمدي بكل هذه الاموال في ليلة واحدة .. وكان رد الخليفة أنه قال : "هذا حصانى وليركب عليه زقزوق ... ولنر ماذا يحصد من أموال؟؟؟...

وعموما يمكن القول عن يقين .. أن هذه الاموال غير مشروعة لأنها لا تذهب إلى مستحقيها من الفقراء والمساكين، وإنما تذهب إلى جهات

www.ibtesama.com/vb

وأشخاص بعينهم هم وحدهم المستفيدون، لذلك نجدهم أحرص الناس على استمرار هذه الصناديق، واستمرار هذه الموالد والبدع والخرافات التى تتم أمام بيوت الله تعالى حتى يجتذبون العامة وتظل الاموال تتدفق في هذه الصناديق...!!!

والغريب ..أن نصف هذه الاضرحة زائفة حقا، ومنها ضريح "الحسين" حيث يوجد له العديد من الاضرحة في بلدان إسلامية كثيرة ومنها العراق، كذلك ضريح السيدة رقية بنت على رضى الله عنه لها ستة أضرحة في بلدان إسلامية أخرى ...

ولقد أوضحت دراسة اقتصادية مصرية أعدها مجموعة من خبراء الاقتصاد في مصر، أن هناك أموالا ومواشى وغلالا تصرف لحصيلة صناديق النذور .. بل هناك عقارات.وأراضي تصرف مواردها لبناء الاضرحة والمقامات.. وبهذا أصبحت هناك أوقاف للقبور ...!!!

وتوضح الدراسة .. أن أموال نذور "الحسين" تبلغ نحو " (٨) مليون جنية سنويا، وتتفاوت الاضرحة في حصيلة النذور، فمنها ما يجلب (١٥) مليون جنية، ومنها (١٠) ملايين جنية، ومنها ما يجلب (٥) ملايين جنية .. فلو أخذنا المتوسط واعتبرناه خمسة ملايين جنية في السنة، وضربنا هذا الرقم في (١٠٠) ضريح به صناديق نذور في مصر مثلا لأصبح المجموع نحو (٥٠٠) مليون جنية حصيلة هذه الصناديق سنويا في دولة واحدة ..

هذا بخلاف الاموال التى تنفق ببذخ على بناء القباب والمساجد التى بها قبور، وعلى سبيل المثال ..نجد مسجد "إبراهيم الدسوقى" تم ترميم سقفه بمبلغ (٥) ملايين جنية هذا بخلاف الوقف المخصص للقباب وللسَّدنة .. والذى يقدر سنويا بالملايين ... وتؤكد الدراسة أن هذه الملايين يمكن أن تساهم بقوة في حل المشاكل الاقتصادية التى تمر بها مصر بعد الثورة ... والحقيقة أن هذه الصناديق يجب أن تراقب من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات ...!!!

* * * * * *

www.ibtesama.com/vb

وأخيرا يمكن القول .. أنه في أوائل شهر إبريل من عام ٢٠١٢ ... قال مصدر مسئول بوزارة المالية، أن الوزارة أرسلت خطابات إلى كل محافظى الأقاليم يتضمن منحها مهلة لا تتجاوز شهرا حتى تقوم بإحالة كل حسابات الصناديق الخاصة في المحافظات إلى حساب الحكومة الموحد بالبنك المركزى المصرى .. وفى حالة عدم الاستجابة للطلب، سيتم تجميد أرصدة هذه الجهات الحكومية ..

كما أشار المصدر السابق .. إلى أن الوزارة تجرى حصرا كاملا للصناديق الخاصة، والتى يبلغ عددها – في الوقت الراهن – ٣٥١ صندوقا خاصاً بها نحو ٣٦ مليار و٢٠٠ مليون جنية ..

وكانت وزارة المالية قد طلبت من البنك المركزى، وقف تصرف المحليات في أى مبالغ تخصها في حسابات البنك المركزى، وذلك في حالة عدم استجابة المحليات لطلب وزارة المالية ...

ولقد أغضب هذا التصرف معظم المحافظين، وأبدوا امتعاضا من هذا القرار في مجلس المحافظين الاخير، باعتبار أن هذا القرار يضعهم في موقف حرج أمام مواطنى محافظاتهم .. كما أنه يكرس من جديد فكرة المركزية – كما يدعون – التى أتبعها رئيس الوزراء "الجنزورى" في أعمال حكومته الأولى في عام ١٩٩٧، ورغبته في الاستحواذ على ميزانيات جميع الجهات التابعة للحكومة في يده ..!!

وفى هذا الخصوص .. أكد مصدر في مجلس الوزراء أن الغرض الرئيسى من هذا القرار هو صعوبة مراقبة أعمال المحافظات في الوقت الراهن بسبب عدم وجود المجالس المحلية التى كان من مهامها مراقبة أعمال أوجه إنفاق مخصصات تلك الصناديق على تنفيذ المشروعات بالمحافظات وذلك لتعطيل المجالس .. وعدم انتخاب مجالس أخرى حتى الآن ...

www.ibtesama.com/vb

ونود الاحاطة ... أن أموال الصناديق الخاصة المتحصلة من شعب مصر الفقير قادرة حقا على حل أزمة السيولة بشكل جذرى في حالة ضمها إلى الموازنة العامة للدولة ... كما يمكن لهذه الاموال من سد العجز الذى تعانى منه الموازنة حاليا وهو لا يزيد عن ١٤٣ مليار جنية ..

علما بأن قيمة رصيد هذه الصناديق .. تفوق فعلا .. وبمراحل قيمة القروض التى تتفاوض عليها الحكومة الآن مع صندوق النقد الدولى ومؤسسات مالية دولية أخرى والتى تربو على (١١) مليار دولار ...

✸ ✸ ✸ ✸ ✸ ✸

وفى اطار كل ما تقدم من استعراض أغوار أهم واخطر الصناديق والحسابات الخاصة في مفاصل الدولة المتشعبة في محافظات وهيئات ومؤسسات ومختلف مراكز الانتاج والجامعات .. فضلا عن الاستعراض الموجز لصناديق النذور التى تنتشر في البلاد وتتركز في المساجد .. نود أن نوجز أهم الاستنتاجات.. وكذلك التوقعات لتوجهات حكومة الدكتور الجنزورى بشأن أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة .. وما يمكن أن تظهر في الساحة الاقتصادية من قرارات أو أحكام قضائية لهذا الموضوع الشائك ...

لقد أكد الكثير من الاقتصاديون أن حكومة الانقاذ برئاسة الدكتور الجنزورى سوف تلجأ إلى تجميد أرصدة وأموال الصناديق الخاصة .. ذلك الأمر الذى أثير بقوة في الفترة الأخيرة في الربع الأول من عام ٢٠١٢ ..

فقد كانت حكومة الانقاذ تفكر جديًا في البداية لاستخدام أموال هذه الصناديق، - التى تقدر طبقا لقرارات الجهاز المركزى للمحاسبات مبلغ ١٢٧٢ مليار جنية .. وهذا المبلغ يمثل - كما ذكرنا سابقا - جملة أرصدة الصناديق الخاصة عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وربما يزيد عن ذلك في الوقت الراهن (يونية

www.ibtesama.com/vb

٢٠١٢) – في سد العجز الخاص بالموازنة العامة للدولة الذى يتجاوز ١٤٣ مليار جنية .. ولكن القرارات التى أنشئت بموجبها هذه الصناديق حالت دون ذلك !!!...

ولقد أُشيع في وسائل الاعلام المختلفة والانترنت أيضا .. أن هناك توجه لحرق أموال هذه الصناديق من خلال صرفها والخلاص منها تماما في صورة مكافئات وحوافز للعاملين بها في جميع أنحاء الدولة .. وتوقف هذا الأمر بعد أن أثير في مجلس الشعب فكرة حرق أموال هذه الصناديق والتحذير من اتخاذ هذا القرار من جانب المسئولين أو التلاعب بها !!!

وخلال الاسبوع الاول من إبريل عام ٢٠١٢ ترددت أنباء عن وجود توجه لدى حكومة الدكتور الجنزورى لتجميد أرصدة وأموال هذه الصناديق، وإن الحكومة سوف تكلف البنك المركزى بإصدار تعليمات للبنوك التى تمتلك أرصدة لهذه الصناديق .. بعدم الصرف منها إلا بعد وضع ضوابط محددة .. سوف تعلنها الحكومة قريبا ...

وفى الاسبوع الثالث من إبريل لعام ٢٠١٢، قرر الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء تجميد ٤٥,٩ مليار جنية من الصناديق الخاصة وتحويلها إلى البنك المركزى تحت بند الخزانة الموحد .. وفى هذا الخصوص، أكد الدكتور ممتاز السعيد وزير المالية في حكومة الانقاذ أن الصناديق الخاصة لدى البنك المركزى هى ٤٢٢٨ صندوق، وإجمالي ما فيها من أموال في ٣٠ يونيه ٢٠١١ بلغ ٢٩,٩ مليار جنية ، أما الصناديق بالعملة الاجنبية فهى ٦٢٢ صندوقًا رأسمالها ٦,٢ مليار جنية .. كما أشار وزير المالية عقب اجتماع مجلس الوزراء يوم الخميس (١٩-٤-٢٠١٢) أن هناك ٨,٨ مليار جنية في صناديق خاصة بالبنوك التجارية بالعملات الاجنبية والمحلية تم تجميدها جميعا .. وتم نقلها إلى البنك المركزى ووضعها مجمدة تتبع (الخزانة العامة للدولة .) ...

www.ibtesama.com/vb

ومن ناحية أخرى .. أكدت دعاوى قضائية أقامها مواطنون مصريون ضد رئيس مجلس الوزراء "الدكتور الجنزوري" ومحافظ البنك المركزى وكذلك وزير المالية .. وتضمنت تلك الدعاوى أن الصناديق الخاصة وما على شاكلتها مجرد ألاعيب وحيل لتفريغ جيوب المواطن المصرى تحت مسمى التبرع الإجباري ...

وقد حددت محكمة القضاء الإداري جلسة ٢ مايو ٢٠١٢ ثم تم التأجيل لجلسة ٢٢ مايو لا صدار حكم قضائى في هذه الدعاوى القضائية التى تطالب في نهاية المطاف بضم أموال هذه الصناديق للموازنة العامة واستخدامها في سد عجز الميزانية .. لقد الزمت المحكمة في جلسة ٢ من مايو ٢٠١٢ هيئة قضايا الدولة بتقديم تقرير اللجان التشريعية بمجلس الشعب عن حجم أموال هذه الصناديق، وجميع المستندات الموجودة لدى الجهاز المركزى للمحاسبات بخصوص هذه الصناديق ...

أما الدعاوى القضائية سالفة الذكر ... فقد قدرت عدد هذه الصناديق بنحو سبعة آلاف صندوق يبلغ إجمالي إراداتها السنوية بنحو (١٠٠) مليار جنية، وأكدت أن أموالها كانت تستخدم في الانفاق على المكافآت وشراء الهدايا والبدلات والسيارات وإقامة الحفلات بل وتأثيث المكاتب الفاخرة وتتم مشترياتها بالأمر المباشر ...

ولقد أكد الخبير الاقتصادي الدكتور فاروق عبد الحى، أن المسؤولين عن الصناديق الخاصة، كانوا يعتزمون حرق هذه الاموال بصرفها بالكامل على المكافآت والحوافز، ولكن مجلس الشعب حال دون ذلك وحذر الحكومة من الاقتراب من تنفيذ هذه الفكرة، ولذلك لم يكن أمام الحكومة – حكومة الجنزوري– وسيلة أخرى للتعامل مع هذا الملف سوى تجميد أرصدتها في البنوك لحين الانتهاء من وضع معايير جديدة وقانونية خاصة بصرف هذه الاموال تحت اشراف الجهات الرقابية ...

www.ibtesama.com/vb

وأضاف الدكتور فاروق ... أن تقديرات هذه الاموال تزيد عن تريليون جنية تم تجميعها من مصادر مختلفة، ولها وإيرادات ثابتة من تذاكر مواقف السيارات وتجديد الرخص وتحصيل قيمة المخالفات والغرامات .. وكذلك تذاكر دخول المستشفيات والمصروفات والرسوم الادارية والدمغات ورسوم توصيل الكهرباء والمياه .. وهذه الاموال لا تدخل في موازنة العامة للدولة، ولا تستطيع وزارة المالية استخدامها !!! بل لا يحق لها الموافقة على الصرف منها إلا باشتراطات معينة !!!...

وأشار الدكتور فاروق أيضا .. أن أموال هذه الصناديق كانت عرضة للسرقة بسبب عدم إشراف الأجهزة الرقابية عليها .. وأردف قائلا : "إن تجميد الصرف منها يعتبر قرارًا إيجابيا لحين البت في معايير الصرف منها، وإن كان من الأفضل ضمها للموازنة العامة للدولة لتساهم في سد العجز أو على الاقل الاقتراض منها !!!

وأوضح أيضا أن الجهاز المركزى للمحاسبات كشف المخالفات والتجاوزات في هذه الصناديق ولولا الدعاوى القضائية التى أقامها المواطنون للمطالبة بضم هذه الاموال للموازنة لكان قد تم حرق أموال هذه الصناديق أو سرقتها بشكل أوسع عما كان يحدث قبل الثورة !!!...

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثالث

استنزاف الصناديق الخاصة في تعيين الخبراء والمستشارين بعد سن التقاعد

- أضواء على مكافآت الخبراء والمستشارين.
- خبراء ومستشاري محافظ الاسماعيلية.
- مكافآت خبراء ومستشارى وزير التربية والتعليم.
- تضارب بيانات الصناديق الخاصة.
- مناصرة بقاء الصناديق الخاصة.
- آراء خبراء الاقتصاد في الصناديق الخاصة.
- الصحافة وسراديب الصناديق الخاصة.

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثالث

استنزاف الصناديق الخاصة في تحيين الخبراء والمستشارين بعد سن التقاعد

- أضواء على مكافآت الخبراء والمستشارون :

لقد عم الفساد وتفشى فى كل مفاصل الجهاز الإداري للدولة ومازال الأمر كذلك حتى بعد مضى نحو سنة ونصف من قيام الثورة ..

ومن أهم بؤر الفساد هذه .. نلاحظ وجود ميزانية ضخمة تقتطع جزءا كبيرا من الأموال يدفع كرواتب ومكافآت لمستشاري الوزراء والهيئات والمؤسسات العامة فى الدولة .. وتربو قيمة هذه الميزانية عن ٢٠ مليار جنية شهريا يصرف معظمها من الصناديق الخاصة ...

وهذه المليارات تدار بشكل لا يخلو من الفساد، ويؤكد ذلك الخبراء الاقتصاديون وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات .. حيث نجد أن بعض الوزارات لديها أكثر من ٤٠ خبيرا فى التخصصات المختلفة يتقاضى البعض منهم ما بين ١٠ إلى ١٥ ألف جنية شهريا ... بل إن البعض منهم تصل مكافأته شهريا إلى مئات الآلاف من الجنيهات ...!!!

ويؤكد الخبير الاقتصادي "حمدى عبد العظيم" ورئيس أكاديمية السادات الاسبق، أن مكافآت هؤلاء الخبراء والمستشارين التى تفوق ما يقدمونه من استشارات .. إن كانوا يفعلون !!! ترجع أساسا إلى تفشى الفساد

www.ibtesama.com/vb

والمجاملات والمحسوبية ... مؤكدا أن ما يتقاضاه هؤلاء القوم يزيد عن ٢٠ مليار جنية شهريا ... أى ٢٤٠ مليار جنية سنويا وهذا المبلغ وحدة يمكن أن يمحي عجز الموازنة العامة للدولة الذى لا يتجاوز ١٤٣ مليار جنية .. أو حتى تخفيض إجمالى الدين المحلى الذى بلغ ١٠٠١,٩ مليار جنية في شهر مارس من عام ٢٠١٠..، ومن ناحية أخرى يمكن بهذا الرقم الفلكى (٢٤٠ مليار جنية) رفع نسبة كبيرة من البطالة عن جيش العاطلين من الشباب حتى يوجه وجْهَهُ نحو العمل المثمر له ولبلاده .. ويتجنب المغامرة في ركوب البحر للعمل في الدول الأوربية وما يلاقيه هؤلاء الشباب من فقدان الحياه بالغرق في مياه البحر... وإن نجا تقبض علية الدول الاجنبية وترُجِعُه إلى بلادة بعد سجنه..!!!...

وتجاه هذا الفساد الواضح يرى الدكتور حمدى عبد العظيم .. أن إهدار المليارات على أجور ومكافآت المستشارين أمر يجب أن يتوقف اليوم قبل الغد بعد ثورة يناير المجيدة، وحان الوقت أن يعدل القانون الذى يطلق العنان لأي مسئول أن يستقدم سيل من الخبراء والمستشارين بالتالى يفتح الباب واسعا للمحسوبية والفساد .. بل وقتل فرص الشباب، علما بأن معظم هؤلاء المستشارين والخبراء لا يبذلون جهدا يتوازى مع ما يتقاضونه من مئات الآلاف من الجنيهات !!!

وطالب أيضا الدكتور حمدى عبد العظيم الخبير الاقتصادي .. وزارة المالية بضرورة تجميع إيرادات الدولة، خاصة إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة، تلك التى تتبع الوزارت والهيئات والمحافظات والتى تكتظ وتمتلئ بالآلاف الكثيرة من الجنيهات التى يدفعها المواطنين حين تجديد الرخصة .. والمخالفات.. والغرامات .. وما إلى ذلك من جباية خرقاء يدفعها الشعب المغلوب على أمره .. هذه الموارد لا تدخل فى الموازنة العامة للدولة وبالتالى .. لا تستطيع وزارة المالية أن تستخدمها إلا بنسبة معينة !!!

www.ibtesama.com/vb

ويروى الدكتور حمدى .. أنه كان هناك مطالبات من وزراء مالية سابقين،بتحديد حجم هذه الاموال وردها إلى الخزانة العامة للدولة، لتكون بالتالى خاضعة لوزارة المالية .. وإذا ما أرادت هيئة أو وزارة استخدام جزء من هذه الموارد يكون عن طريق وزارة المالية ... كما يجب أن يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بدور رقابى على تلك الاموال المودعة فى الحسابات والصناديق الخاصة ولا يستثنى منها جهة ما !!!

ويضيف .. إن استغلال أموال الصناديق والحسابات الخاصة .. يعنى فى المقام الأول اختفاء عجز الموازنة، وزيادة الانفاق الاستثماري فى الدولة، بما يعنيه ذلك من زيادة فى معدلات التشغيل وزيادة النمو، وتقليل وطأة البطالة .. ذلك لأن تلك الزيادة فى الاستثمارات سوف يتولد عنها حتما، المزيد من فرص العمل، بل من الممكن أيضا أن تترجم هذه المليارات إلى مزيد من الاهتمام بقطاعات : الصحة، والتعليم .. دون الضغط على الموازنة العامة .. بل ربما يترتب عليها بمضى الوقت .. تراجع معدلات الدين العام التى زادت على تريليون جنية ..!!

وفى النهاية .. يقول الخبير الاقتصادى حمدى عبد العظيم .. أنه يجب أن يعود دور هذه الصناديق إلى الهدف الذى كانت قد أنشئت من أجله، عندما كان يدور حول تحسين مستوى الخدمات التى تؤديها الادارات الحكومية والوحدات المحلية، والهيئات الخدمية والاقتصادية .. وهذه الاموال الضخمة يمكنها حل كثير من المشكلات المتجذرة فى المجتمع، وهو ما يصب فى الصالح العام ومن ثم التقليل من "غليان" الفئات الخاصة من الموظفين لرفع مستوى الاجور أو تثبيت العمالة ..

ولعل أبرز المطالبات فى هذا المجال هو الدعوة القضائية المرفوعة من أحد المواطنين ضد رئيس مجلس الوزراء لتعيين "مليون شاب" والاستغناء عن ٩٤ ألف خبير ومستشار .. وقد أقام هذه الدعوة المهندس حمدى الفخرانى لتعيين

www.ibtesama.com/vb

كل من لم تقم الدولة بتعينهم رغم مضى أكثر من ربع قرن على تخرج معظمهم .. حتى يتحقق ضبط القواعد الاجتماعية على إيقاع العدالة ...

- خبراء ومستشارى محافظة الاسماعيلية :

إن مكافآت ومرتبات المستشارين "السوبر" داخل أروقة ودهاليز الحكومة قبل وبعد الثورة المجيدة .. تعتبر من أعظم المجاملات التى يصادفها الانسان فى حياته، ومن اكثر مصادر الاستهتار فاعلية فى مواقع العمل الحكومى الذى يتصف بالوساطة والرشوة المقننة فى مجال تعيين الخبراء والمستشارين بعد سن التقاعد...، أولئك المحظوظين وبخاصة داخل محافظة الاسماعيلية ...

وهذا الأمر مما يدل على أن مصر أصبحت "نهيبه" لكبار المسئولين ومحاسيبهم، والذين يتصرفون فى المال العام الذى حجبوه عن ميزانية الدولة غصبا وقسرا .. وكأنه "تكية" تركها لهم آباؤهم وهم أصحاب حق أكيد فى يعثرتها كما يريدون يمينا وشمالا ...!!!

ولقد أشارت تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن التعاقد مع البعض للعمل كمستشارين لمحافظة الاسماعيلية بالمخالفة لأحكام قرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٧، لنظام توظيف الخبراء الوطنيين ..

وهذا القرار يقضى بأن يوظف هؤلاء الخبراء والمستشارين بطرق التعاقد من ذوى الخبرات والتخصصات النادرة التى لا تتوفر فى أى من العاملين فى نفس الجهة وبشرط ألا يجاوز عمرة ستون عاما ...،.. كما يقضى نفس القرار بأن الجهة الادارية تعد قائمة سنوية بالمبالغ التقديرية للمكافآت التى تخصص للصرف منها على الخبراء .. ويرفق بها كشف بأعداد هم والاعمال التى ستوكل اليهم، والمبررات الخاصة بالاستعانة بهم .. على أن تقدم هذه القائمة كل سنة مالية إلى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .. لدراستها واعتمادها من وزير الدولة للتنمية الادارية ...

www.ibtesama.com/vb

ولقد تبين عند الفحص الذى قام به جهاز المحاسبات .. تعمد محافظة الاسماعيلية بالتعاقد مع بعض المستشارين للمحافظة، دون إخطار جهة التنظيم والإدارة، ودون الحصول على موافقة وزير التنمية الادارية ..

علما بأن المحافظة لديها العديد من القيادات التى يمكنها القيام بالعمل ذاته دون الحاجة إلى هؤلاء الخبراء والمستشارين الذين يُحمِّلُون المحافظة أعباء مالية كبيرة تصرف من الصناديق الخاصة ...

ومن جانب آخر .. تم الكشف عن حصول سبعة مستشارين فقط على مبلغ ٦٦ ألف جنية من الحسابات الخاصة بالمحافظة (حساب الخدمات والتنمية المحلية بالديوان العام بالمحافظة) بالمخالفة للقانون ... نظرا لأن هذا الحساب تستخدم موارده فى تمويل المشروعات الخدمية والانتاجية والخدمات المحلية للمحافظة ..

ولم تكتف قيادات محافظة الاسماعيلية بهذه المجاملات الصارخة لمحاسيبهم من المستشارين (الملاكى) حيث ثبت من الاوراق الرسمية حصول تسع مستشارين خصوصيين على مبلغ ٧٤ ألف جنية من حساب صندوق دعم وتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى رغم أن موارد هذا الصندوق مخصصه وفقا لقرار رئيس الوزراء لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى وفقا للمعايير والمواصفات التى تقرها الدولة للخطة القومية للإسكان الاقتصادى ..

كما حصل خمسة مستشارين آخرين على مبلغ ٤٨ ألف جنية من حساب بيع واستصلاح الأراضي والتى تُخَصَّصُ موارده لاستصلاح الأراضى القابلة للاسترزاع المملوكة للدولة والقيام بردم البرك والمستنقعات، وتزويد الأراضي بالمرافق والخدمات .. بل وأيضا تقديم القروض للشباب لتنفيذ المشروعات الزراعية والريفية التى تساهم فى توفير فرص العمل للشباب والقضاء على البطالة .. !!

www.ibtesama.com/vb

كما كشف الفحص أيضا الذى قام به الجهاز المركزى للمحاسبات عن قيام المحافظة بالتعاقد مع خمسة خبراء لإدارة بعض المشروعات التابعة للديوان العام دون إخطار الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ودون الحصول على موافقة وزير التنمية الإدارية .. ولقد تم تحميل مرتبات هؤلاء الخبراء على المشروعات التى يديرونها، وبلغ إجمالي ما أمكن حصره منها خلال الفترة (١-٧-٢٠٠٦ إلى ٣١-١٢-٢٠٠٧) مبلغ قدرة ١٤٠ ألف جنية بمتوسط شهرى ٧٧٥٩ جنيها بمعدل ١٥٥١ جنيها لكل مستشار شهريا ...

ولقد أكد جهاز المحاسبات فى تقريره عن تلك الواقعة، أن هذا الأمر مخالف للقانون كما أن هذه المبالغ كان يمكن أن تساهم فى تشغيل أضعافهم من العاطلين ...!!!

وفى نفس الاطار .. كشفت التقارير الرسمية عن انتداب أثنين من المستشارين بمجلس الدولة للعمل كمستشارين قانونيين فى غير أوقات العمل الرسمية، رغم توافر الكوادر القانونية بالمحافظة، وتحميل الحسابات الخاصة بقيمة تكاليفهم حيث بلغت فى عام واحد ٨٤٠٢٤ جنيها بواقع ٤٢٠٤ جنيها شهريا .. وتم خصم هذه المبالغ من حساب صندوق الحوافز والخلاصة أن محافظة الاسماعيلية صرفت أجور وحوافز ومنح ومكافئات للمحاسيب من صندوق الحوافز بلغت جملتها ٩٥٨ ألف جنية بالمخالفة للقانون .. أيام العهد البائد !!!

- مكافآت خبراء ومستشارى وزير التربية والتعليم :

إن إهدار المال العام ظاهرة قديمة جديدة حقا .. لم تخل منها الحكومات المصرية المتعاقبة ... والعجيب أن هناك تقريرا صدر فى نهاية العهد البائد فى خلال شهر مايو عام ٢٠٠٩ من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، أكد أن هناك زيادة فى إهدار المال العام، تمثلت فى البذخ فى الانفاق ..

www.ibtesama.com/vb

والاهم من ذلك هو تعيين مجموعة من الموظفيين بعد بلوغهم سن التقاعد بدرجة مستشار ...

هؤلاء المستشارين يتقاضون رواتب ضخمة، ورغم بلوغهم سن المعاش، فهم من أهل الثقة .. لذلك يَصِرُّ أى وزير فى الحكومة على بقائهم إلى جواره، كما يقوم بعض الوزراء باصطحابهم معه فى رحلاته الخارجية .. حيث التكاليف الزائدة على حساب الشعب المصرى دون داع ...

ولقد كشف تقرير عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار أن الحكومة بها مالا يقل عن ٢٦ ألف مستشار .. بواقع ٨٠٠ مستشار لكل وزارة، يحصل هؤلاء الرجال سنويا على مرتبات ومكافآت تصل إلى مليار و٢٠٠ مليون جنية.. فى الوقت الذى يعاني فيه أكثر من ثمانية ملايين شاب – ربما اكثر بكثير – من خرجى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الفنية من البطالة منذ سنين طوال، حتى فقدوا الأمل فى الحصول على فرصة عمل تتناسب مع مؤهلاتهم !!!

ولقد أحتلت وزارة المالية المرتبة الأولى فى عدد المستشارين الموجودين بداخلها فنجد أن وزير المالية "الهارب" الدكتور يوسف بطرس غالى كان لدية فى وزارة المالية أكثر من (٥٠ مستشار) يحصل كل واحد منهم على بدلات ومكافئات تصل إلى ٣٠٠ ألف جنية شهريا ..!!!

وهكذا نجد أيضا وزير السياحة فاروق جرانه كان لديه أيضا (٢٠ مستشار) يحصلون على مكافآت ومرتبات باهظة حيث تصل إلى مليون جنية شهريا !!!

واخيرا .. يمكنّ القول أن هناك تضارب صارخ فى عدد المستشارين والخبراء فى الجهاز الإداري للدولة بشكل يدعو للريبة !!!

ولقد أوضح الدكتور صلاح الدسوقى عميد المركز العربى للإدارة والتنمية فى مصر، أن ظاهرة الخبراء والمستشارين هذه، تُحدث خللا شديدا فى

www.ibtesama.com/vb

مستوى الدخول، إلى جانب انخفاض أداء العاملين نتيجة تدنى الأجور لصالح طائفة من البشر تستحوذ على الجانب الاكبر من الموازنة العامة يتحملها دافعوا الضرائب فى النهاية ..!!!

فلا يمكن أن يتصور عاقل أن يتقاضى موظف لا يعمل شيئا بالمرة، عشرة آلاف جنيها كل شهر .. وهناك الملايين من العاملين لا يتجاوز أجور معظمهم عن ٢٠٠ جنية شهريا .. والمثير للدهشة أن هؤلاء الخبراء والمستشارين فى النهاية يمثلون جزءا من النظام البائد قبل الثورة ...!!!

علما بأن معظم ما يتقاضاه الخبراء والمستشارين من مكافآت وأجور وبدلات يصرف من أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة التى تُحصَّل أموالها من الشعب عنوه ..!!!

واليكم نماذج من مرتبات المقربين والمستشارين والخبراء التابعين لوزير التربية والتعليم .. ويمكن تسمية هذا الأمر "بدولة المستشارين والصناديق الخاصة" في الوزارة المنوط بها تربية الطلبة وتعليمهم الشفافية في حياتهم .. وأهم رجالها هو الوزير الذى يحتضن المستشارين وينفق عليهم من قوت الشعب..!!!

- فنجد .. مدير الادارة المركزية لأمن الوزارة، يتقاضى شهريا عشرة آلاف جنيها بالإضافة إلى ألفين من الجنيهات شرائح شهرية .. وفى نهاية العام يحصل على ١٥٠٠ أجر يوم من المرتب الأساسي !!!
- أما مدير العلاقات العامة بالوزارة فيتقاضى ثلاثة آلاف جنيها شهريا، ونفس الزيادات السابقة تماما ..!!!
- ونجد مساعد أول الوزير يتقاضى ثلاثة عشر ألف جنيها شهريا، بالإضافة للزيادات السابقة ..!!!
- ومساعد الوزير للتطوير الإداري يتقاضى شهريا عشرة آلاف جنيها بالإضافة إلى الزيادات سالفة الذكر أيضا ...!!

www.ibtesama.com/vb

- وأيضا المستشار الإعلامي للوزير فيتقاضى عشر آلاف جنيها أيضا بالإضافة إلى الزيادات سالفة الذكر ..!!!

- وهاهو معاون الوزير للتطوير التكنولوجي .. الذى يتقاضى شهريا عشرة آلاف جنيها بالإضافة إلى الميزات السابقة ..!!!

وهكذا كانت تدار وزارة التربية والتعليم .. وهكذا كانت هذه الوزارة تبعثر أموال الشعب المصرى على المحاسيب والاقرباء والاصدقاء الذين لا يعملون شيئا بذكر في مواقعهم !!!

- تضارب بيانات الصناديق الخاصة :

بالرغم من أن حكومة الانقاذ برئاسة الدكتور الجنزوري قررت تجميد مبلغ ٤٥,٩ مليار جنية – كما ذكرنا سالفا – من أموال الصناديق الخاصة، وتحويلها إلى البنك المركزى تحت بند الخزانة العامة ..

إلا أن الغموض الذى يحيط "بإيرادات ومصروفات وأرصدة" هذه الصناديق لازال مستمرا .. ففى الوقت الذى أكدت فيه حكومة الجنزورى أن عدد هذه الصناديق يبلغ ٤٢٢٨ صندوقا بالعملات المحلية، بالإضافة إلى ٦٢٢ صندوقا بالعملات الاجنبية .. أما العملات المحلية في ٣٠-٦-٢٠١١ فقد بلغت ٢٩,٩ مليار جنية، وقيمة ما في صناديق العملات الاجنبية تعادل ٦,٢ مليار جنية .. في نفس التاريخ ...

إلا أن بعض خبراء الاقتصاد أكدوا أن عدد الصناديق الخاصة يفوق هذا الرقم ويصل إلى نحو ٨٩٠٠ صندوقا برصيد يتجاوز التريليون جنية ...

وهذه الاموال الضخمة في آلاف الصناديق .. لا تخضع للموازنة العامة للدولة أو لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات أو حتى لمجلس الشعب .. كما أن هذه المبالغ تفوق أربعة أضعاف مبلغ الموازنة العامة للدولة كما ذكرنا مرارًا...!!!

www.ibtesama.com/vb

أمـا هـذه الـصناديق التـى لا تخـضع للأجهـزة الرقابيـة فيتمثـل أهمهـا في جهـات سـيادية كـبرى وجهـات أخـرى لا تُعـد ولا تحـصى في جميع أركان البلاد ..

والغريب حقا .. أن الايرادات والمصروفات والفوائض الخاصة بحسابات الصناديق الخاصة بالبنوك التجارية يستحيل حصرها في ظل بقاء أذناب النظام السابق في مواقعهم في كل مفاصل الدولة ...

وكل هذه الصناديق .. ليس لها لائحة مالية أو ادارية معتمدة من وزارة المالية حتى بعد مرور اكثر من عام ونصف على قيام الثورة ...،.. وذلك بالمخالفة للقانون (١٣٩) لسنة ٢٠٠٦ وأيضا بتعديل احكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ..!!!

وفى هذا يقول مدير مركز الدراسات الاقتصادية "الدكتور صلاح جودة" أن مصر لديها حقا مجموعة من البدائل الحقيقية تستطيع بها أن تسد عجز الموازنة العامة للدولة دون الالتجاء إلى صندوق النقد الدولى التابع فعلا للولايات المتحدة أو حتى إلى أى دولة عربية ..

وأشار سيادته ..بأن من أهم هذه البدائل هو الصناديق الخاصة التى قدرت حتى الآن بـ ٨٩٠٠ صندوق خاص بها نحو ١,٣ تريليون جنية .. هذا الرقم الفلكى لو قدر أن يُضَاف للموازنة العامة للدولة .. لأَمَّن لمصر أن تسد جزءا كبيرا جدا من العجز الاقتصادي ..

ومن أموال هذه الصناديق .. يمكن لمصر توصيل الغاز الطبيعى للمصانع والشركات التى تستخدم البوتاجاز الذى نستورده من الخارج بأسعار عالية .. والعمل على توصيل الغاز الطبيعى للمصانع والشركات ... ذلك الذي سوف يوفر نحو ٢٠ مليار جنية في أول عام، وبعد ذلك يصل التوفير إلى ٢٥ مليار جنية كل عام ..

www.ibtesama.com/vb

وأضاف الدكتور صلاح جودة .. أنه يجب أن تقوم أجهزة الدولة وخاصة بعد الثورة .. بدراسة حقيقية لهذا الصناديق مع جردها حتى يمكن معرفة الحقيقة.. وخاصة في ظل تضارب تصريحات المسئولين حولها ..!!!

والعجب العجاب في هذا الأمر .. تأكيد وزير المالية الاسبق سمير رضوان أن هذه الصناديق العجيبة غير موجودة بالمرة .. ثم عاد سيادة الوزير ليؤكد أنها موجودة وبها (١١) مليار جنية ..،.. أما الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء السابق فقال أنها تحوى على (٩١) مليار جنية ..ويأتى دور حازم الببلاوى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الذى أكد أن بهذه الصناديق (١١٢) مليار جنية أما آخر هذه التخمينات فقد جاءت من رئيس الوزارء (الجنزورى) وأكد أن بهذه الصناديق ٢٧ مليار جنية .. ثم عاد بعد ذلك ليقول أنها تبلغ ٣٦ مليار جنية، وأخيرا قررت حكومة الجنزورى – كما ذكرنا سالفا – تجميد ٤٥,٩ مليار جنية من أموال الصناديق الخاصة !!!

والحقيقة أن تذبذب وتعارض تلك التصريحات من كبار المسئولين، يدل دلالة واضحة على عدم تأكدهم مما يقولون وذلك لعدم وجود حصر كامل أو حتى بعض الاحصاءات والمعلومات الحقيقة عن تلك الصناديق الخاصة التى تختلف أعدادها وما يأتيها من موارد وما بها من أرصدة .. فضلا عن انعدام الرقابة والمتابعة وكيفية التحصيل .. والانفاق !!!

بالإضافة إلى عدم تطبيق مبدأ شمولية الموازنة العامة للدولة ..وهذا المبدأ يعنى أن يتم إدماج إيرادات الصناديق الخاصة ضمن إيرادات الموازنة العامة .. ثم يتم الانفاق من خلال أموال الموازنة العامة .. وهكذا تتم المراقبة والمتابعة .. ويكون هناك شفافية في التعامل وأيضا إفصاح ووضوح لكافة موارد الدولة ...

ويمكن القول في هذا الشأن أيضا .. أن قانون إصدار وإنشاء الصناديق الخاصة لم يحدد آليات الصرف أو قواعد الصرف .. وبالتالى وجدنا أن الصرف

www.ibtesama.com/vb

والانفاق يخضع لهوى و "مزاج" المتحكمين في الصناديق من اكبر شخصية إلى أصغر فرد فيها .. ومن ثم تكون الرقابة دون جدوى ..

وإذا ما افترضنا أن المسئول عن الصندوق – وزيرا أو محافظا أو رئيس هيئة مثلا – قام بإنفاق كافة موارد الصندوق في شكل مكافآت أو منح أو حوافز أو بدلات ..، فهذا الاجراء لا يعد مخالفة أبدا، لعدم وجود أية ضوابط تحكم إدارة الصندوق وأمواله ،..

- مناصرة بقاء الصناديق الخاصة :

△- يؤكد الدكتور محمد رأفت محمود محافظ الفيوم السابق، على أهمية وجود الصناديق الخاصة، ودعم الاحتياجات التمويلية للمحافظات الصغيرة أو قليلة الامكانيات مثل محافظات الوجه القبلى وأيضا العديد من محافظات الوجه البحرى حيث أن رأسمال الصندوق بأيًا من هذه المحافظات لا يتجاوز (٢٠) مليون جنية .. هذا بخلاف المحافظات الكبيرة مثل القاهرة والجيزة والاسكندرية .. فإن رأسمال صناديقها يصل إلى مئات الملايين من الجنيهات .. وذلك لتعدد المصادر التى يمكن خلالها فرض رسوم لدعم الصناديق الخاصة .. والمنطق ذاته ينطبق على الجامعات الكبيرة مثل القاهرة وعين شمس والاسكندرية ...

ويضيف الدكتور محمد رأفت .. "إن رئاسة مجلس أدارة الصندوق تكون لسكرتير عام المحافظة وليس للمحافظ لأن القانون يمنع تولى المحافظ للرئاسة.. ولكنة هو الذى يعتمد المحاضر الخاصة بالجلسات" ..!!!

"كما أن أموال الصناديق هذه تَرِدُ من رسوم على مشروعات المحاجر بالمحافظات التى لها ظهير صحراوى، وايضا رسوم تراخيص البناء .. كما سبق القول مرارا !!!".

www.ibtesama.com/vb

ويضيف د. محمد رأفت .. "فى كل الاحوال هى صناديق هامة فى دعم المحافظة أو الجامعة استنادا إلى ممارستى .." (حيث كان سيادته رئيسا لجامعة أسيوط، ثم محافظًا للفيوم) ..

ويؤكد .. " أن أموال الصناديق أسهمت بدور كبير فى تمويل بعض المشروعات التنموية – بالمحافظ أو الجامعة – حيث أن ميزانية الجامعة ٣٥ مليون جنية لا تكفى إلا ستة أشهر ... فى حين كانت جامعة أسيوط تحتاج إلى أكثر من (٤٥) مليون جنية ...!!!".

ويقول أيضا .. "إن ما يقال عن المبالغ الكبيرة التى يتقاضاها بعض المسئولين فى المحافظات من الصناديق الخاصة مُبالَغ فيها ولا أساس لها من الصحة.. أما المكافآت التى كانت تصرف لبعض الاجهزة من الصناديق .. فكانت مقابل جهود وأعمال خاصة ..!!!"

ويطالب د. رأفت .. "بأن تقوم وزارة المالية بوضع لائحة مالية تنظم عمل الصناديق وتحدد نسبة المكافآت من رأسمالها .. لأن عدم وجود قواعد للصرف من أموال الصناديق وحرية المسئول فى الصرف قد تنحو بالبعض إلى سوء الاستخدام لموارد الصندوق !!!".

أما محافظ الفيوم الاسبق "د. سعد نصار" فيؤكد أن "الصناديق الخاصة فى المحافظات تلعب دورا أساسيا فى تنمية المحافظة وبخاصة المحافظات فقيرة الموارد التى لا تكفى الموازنة المعتمدة لها فى تلبية احتياجاتها والمشروعات التنموية التى تتطلبها من أجل توفير فرص عمل لأبنائها، وتقليص حجم وفرص البطالة..".

"كما أن موارد الصندوق يلجأ اليها المحافظ فى الصرف لمعونات الاغاثة والاضرار المفاجئة لأهالى المحافظة مثل الحوادث وانهيار المبانى .. إضافة إلى اللجوء إليها فى شراء أجهزة طبية لمستشفيات المحافظة، وإنارة الطرق ورصفها،

www.ibtesama.com/vb

وإنشاء نقاط إسعاف وإطفاء والمساهمة فى استكمال مشروعات الصرف الصحى ومياه الشرب للقرى المحرومة .. ولا بديل أمام نقص الموازنة للمحافظة غير مثل هذه الصناديق الخاصة للصرف من مواردها لاستكمال هذه المنشآت والمشروعات التنموية ..!!".

ولم يتطرق محافظ الفيوم السابق أو الاسبق للمصادر التى تأتى منها أموال هذه الصناديق .. ألم يعلم أنها تأتى من أفقر فقراء مصر .. ذلك الشعب الكادح الذى يسعى معظم أفراده بليل أو نهار حتى يطعم أولاده .. ويستقطع هذا الشعب قسرا وغصبا من قوت يومه كى يزيد من إيرادات هذه الصناديق .. ألم يعلم أحد من هؤلاء المسئولين أن ذلك يعنى إفقار الفقير ليصل إلى درجة من أدنى درجات الفقر والعوز !!!

* * * * * *

- آراء خبراء الاقتصاد فى الصناديق الخاصة :

وهكذا كان رأى المسئولين السابقين فى المحافظات .. وهكذا نجد تعدد وجهات النظر الاقتصادية حول "الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة" وتبعيتها ما بين مؤيد لبقائها تابعة لوزارة المالية وبين من هو رافض لذلك ومطالب باستقلاليتها عن الحكومة .. واليك فيما يلى طائفة من رؤى بعض الخبراء الاقتصاديين فى "مغارات على بابا" التى فشت وكثرت وتزايدت إلى أن أصبحت بالآلاف وأصبح ما يُصَبُ فيها من أموال الشعب بالمليارات .. وبات من بيده أمرها "يَغْرفُ" بالملايين منها يوما بعد يوم .. حتى رأينا فى الأيام القليلة الماضية أن القائمين على هذه الصناديق يحاولون استنزاف ما فيها من أموال تجنبا لحصول الدولة عليها ..!!!

وفيما يلى يمكن أن نستعرض ما يراه طائفة من الخبراء الاقتصاديين فى "لغز" الصناديق والحسابات الخاصة .. تلك التى أعجزت خبراء وعلماء

www.ibtesama.com/vb

ومسئولي مصر المحروسة، فلا عددها معروف بالضبط .. ولا أموالها الواردة والمنصرفة عرفت بدقة .. حتى ما بها من أرصدة يعجز أى إنسان فى مصر على تحديده وتوضيحه !!! ...

* * * * * *

△- وها هى الخبيرة الاقتصادية "الدكتورة يُمن الحماقى" ترى أن الحكومات المتتابعة لم تبذل ما ينبغى من الجهد لوضع أسس للتعامل مع الصناديق الخاصة .. وأشارت أنه يجب أن تتمتع تلك الصناديق بقدر من الاستقلالية عن الحكومة ...

فالمطالبة بإلغاء الصناديق .. سوف يحرم عدة جهات – مثل الجامعات – من حل أزمة نقص التمويل، حيث تستعين الجامعات بالصناديق الخاصة لسد عجز نقص التمويل، كما أن الصناديق الخاصة فى المحافظات تضمن ميزة اللامركزية، وبإلغائها سوف يحدث مشكلة كبيرة ..

واخيرا .. طالبت بالاحتفاظ بالصناديق الخاصة فى ظل شروط وضوابط رقابية على مصادر الايرادات ونفقاتها !!!

* * * * * *

△- أما الخبير الاقتصادى "حمدى عبد العظيم" رئيس اكاديمية السادات للعلوم الادارية، فقال "إن الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة تشهد فى الفترة الاخيرة مُبالَغة جد كبيرة فى العمل على صرف إيراداتها الضخمة .. وهذا ما يسمى "حرق الصناديق" ...".

ولقد قام الدكتور حمدى عبد العظيم بالتعليق على قول وزير المالية ممتاز السعيد "أن كل حسابات الصناديق الخاصة تسجل ... ويوقع عليها مندوب وزارة المالية .. ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بفحص الدفاتر الخاصة بها،

www.ibtesama.com/vb

ليرصد المخالفات والرشاوى ويحولها للنيابة" .. والواقع يؤكد أن هذا حديث مرسل لا غير !!

وفى هذا قال الدكتور حمدى عبد العظيم .." إن هناك بعض الجهات تخفى أموال الصناديق الخاصة .. والمقصود بالإخفاء، قد يكون قيام بعض المسئولين بالصناديق الخاصة "بحرق الصناديق" وبذلك يصرف كل أو أغلب الاموال المخصصة للصناديق، مما يؤدى إلى بقاء مبالغ صغيرة .. وربما لا يبقى شئ بالمرة لوزارة المالية ...".

واضاف الدكتور حمدى عبد العظيم .. إن تضارب التقارير بين وزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات .. يرجع إلى أن هناك حسابات خاصة تسمى "صناديق" .وهى ليست صناديق فعلية .. فهى عبارة عن أموال تمنح من منظمات دولية لتطوير البيئة وحقوق الانسان، وتمكين المرأة وغيرها ... وتلك الحسابات يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات يرصدها كجزء من الصناديق الخاصة .. وغم أنها حسابات وليست صناديق ..،.. أما وزارة المالية، فتحصى الصناديق الفعلية وليست الحاسابات .. وهنا يحدث التضارب بين تقارير وزارة المالية وجهاز المحاسبات ...!!!

✸ ✸ ✸ ✸ ✸ ✸

△ - أما الدكتور حازم الببلاوى، نائب رئيس الوزراء السابق، فيؤكد أن الصناديق الخاصة كانت استثناء .. ولكن تم تعميمها، وجرى إساءة استخدامها فى مصر ...!!!

وأشار إلى أن وحدة الميزانية تعتبر مبدءا أساسيا ويشترط لسلامة الإدارة المالية، وإن ما حدث فى الصناديق الخاصة كان يمكن أن يكون استثناءًا مبررا لسد العجز المالى لبعض الأجهزة بالدولة .. إلا أنه أنتشر انتشارا سرطانيا ... وهكذا.. ما كان استثناءا صار شائعا وعاما ...

www.ibtesama.com/vb

واعتبر البيلاوى أتجاه الحكومة لا لغاء الصناديق يعتبر أتجاها سليما، يعيد العمل الاقتصادى إلى مبادئه الاساسية .. لافتا إلى أن التشدد فى تطبيق هذا المبدأ غير مطلوب ...

وقال .. "أنه يجب أن يكون هناك بعض الاستثناءات، ولكن تحت إشراف ورقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .. ووضع ضوابط على صرف أموال الصناديق .. وعلى الدولة فقط أن تنفذ القواعد والنصوص الموجودة بالفعل ... إلا أنها لا تُطَبَقُ مثل : قاعدة صرف الاموال فى مخصصاتها .. فهى كثيرا ما تصرف فى غير ذلك !!!".

* * * * * *

△- ونأتي إلى ما قالته الدكتورة "عالية المهدى" عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، لقد أكدت أن الصناديق الخاصة تقع تحت رقابة وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٥، حيث ضم الوزير الاسبق "يوسف بطرس غالى" كل الصناديق لوزارة المالية، وبالتالى تخضع جميعها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة المالية .. ولقد أشارت إلى أن الكثير من الجهات والاشخاص بالغوا فى الحديث عن الاموال المهدرة من الصناديق .. قائلة .." إن الصناديق ومخصصاتها المالية ونفقاتها معروفة منذ عام ٢٠٠٥ للحكومة .." عجبى !!!!!

* * * * * *

△- أما الدكتور رأفت رضوان .. أمين عام الاتحاد العربى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجامعة الدول العربية .. فيؤكد،" أن مشروع القانون الذى وافقت عليه لجنة المقترحات والشكاوى بمجلس الشعب .. والذى يقضى بإلغاء الصناديق الخاصة من الدواوين الحكومية قد لا يرى النور على الاطلاق ..

www.ibtesama.com/vb

ذلك لأن هذا القانون يواجه ثلاثة صناديق من أخطر وأكبر الصناديق الخاصة بمصر من حيث الايرادات والمصروفات .. بل من حيث الغموض والسرية .. وهى عصيَّة على من أرادها من غير أصحابها كبار رجال القوم .. وهى الصناديق الخاصة بوزارة الداخلية .. ووزارة الدفاع .. ورئاسة الجمهورية !!!!".

وأوضح الدكتور رأفت .. وقال : إن هناك خمسة صناديق بوزارة الداخلية تبلغ إجمالي إيراداتها ٢,٩٧٧ مليار جنية منها صندوق مشروعات أرضى وزارة الداخلية الذى بلغت إيراداته ٥٦٨ مليون جنية سنويا، وصندوق تحسين الرقابة الاجتماعية والصحية لضباط الشرطة وبلغت إيرادات السنوية ١,٧٠٢ مليار جنية، وكذلك صندوق تطوير نظام الاحوال المدنية وتبلغ إيراداته السنوية ٣١٨ مليون جنية، وصندوق تحسين الخدمة بمستشفى الشرطة ٣٥٣ مليون جنية، وصندوق تحسين مصلحة السجون ٣٦ مليون جنية !!! ".

وأضاف أيضا الدكتور رأفت رضوان .." إن المؤشرات تؤكد وجود ستة حسابات خاصة لرئاسة الجمهورية، معظم أرصدتها بالدولار، وتبلغ أرصدتها نحو ثلاثة مليارات دولار !!! أى ما يعادل ١٨ مليار جنية ..!!!

بينما يوجد أربعة صناديق خاصة أخرى اكتشفت الحكومة !! أن بها نحو ثمانية مليارات جنية .. وتدعى الحكومة أنها لا تعرف لمن تبعيتها !!!!".

كما أوضح "أن عدد الصناديق الخاصة التى وفَّقت أوضاعها طبقا للقانون.. نقلت أرصدتها إلى حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى بلغت نحو ٦٠٦١ صندوقا من إجمالي ٦٣٦١ صندوقا خاصا بلغت إيراداتها ٩٨ مليار جنية فى ٣٠ يونيه عام ٢٠١١، بينما بلغت أرصدتها بالبنك المركزى نحو ٤٧,٤ مليار جنية...

وفى المقابل بلغ عدد الصناديق الخاصة التى لم تنقل أرصدتها إلى حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى نحو ٣٠٠ صندوق .. وهى لا تزال بالبنوك

www.ibtesama.com/vb

التجارية، حيث بلغت أرصدتها ٨,٨ مليار جنية ..، لم يستطيع الجهاز المركزى للمحاسبات الوقوف على أرصدتها وحركات الايداعات والسحب !!! ..".

وقال أخيرا .."إن جميع الصناديق تساهم بشكل مباشر فى إهدار المال العام ولا يتم توجيه أو استخدام هذه الاموال فى خدمة الاقتصاد المصرى ..

لذلك . لابد من تشريع ينظم عمل وضوابط الصناديق الخاصة من جديد وفقا لسياسة التَحَوُّل الاقتصادي لمصر بعد الثورة ...".

* * * * * *

△- ولقد أكد الخبير الاقتصادى "رضا عيسى" "بأن ضم هذه الصناديق للموازنة لم يعد خيارا .. بل هو إلزام، حيث أن قواعد الشفافية ومعاييرها الموضوعية لا تسمح بالأنفاق خارج الموازنة إلا فى حدود نسبة ٢٪ من حجم الانفاق العام ..، بينما الايرادات السنوية للصناديق الخاصة تصل إلى نحو ١٠٠ مليار جنية أى ما يعادل نحو ٢٠٪ من حجم الانفاق العام من موازنة (٢٠١١-٢٠١٢) ..".

ويرى أيضا .. "أن الاقتصاد المصرى فى حاجة ماسة لأموال هذه الصناديق لا لكى يتم إغلاق باب الفساد فى كافة أروقة الجهاز الإداري للدولة، ومارثون المرتبات المليونية .. ولكن حتى يمكن تخفيف حدة العجز فى الموازنة، والخروج من الدائرة المغلقة للعجز والدين وخدمة الدين .. وأيضا ليمكِّن صانع القرار من حسن توظيف موارد الموازنة العامة لتلبية متطلبات الخدمات العامة بالتعليم والصحة .. ودعم السلع الاساسية للفقراء ...

* * * * * *

△- وتقول الدكتورة "عالية المهدى"، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة سابقا ..، "أنها قامت بعمل حساب مجمع لصناديق

www.ibtesama.com/vb

الكليات، وتم وضع حساب واحد باسم جامعة القاهرة فى البنك المركزى ..، لأن وزير المالية الاسبق "يوسف بطرس غالى" كان قد أصدر قرارا عام ٢٠٠٤ بوضع أموال الصناديق الخاصة فى البنك المركزى فقط، ويقوم وزير المالية بالاستفادة من قيمة الحساب فى سد عجز الموازنة العامة للدولة ..!!!".

وتضيف أيضا .."أنه قبل عام ٢٠٠٤ كانت الصناديق الخاصة لغزا يحير الجميع، ولا يستطيع أحد معرفة الإيرادات والمصروفات إلا رئيس الجامعة واعضاء مجلس الإدارة !!! أما الجهاز المركزى للمحاسبات فكان لا يعرف شيئا عن حسابات الصناديق الخاصة .. الأمر الذى يؤكد إهدار المال العام لعدم وضع الاموال الخاصة بالصناديق فى بنوك وطنية...، فقد كانت توضع فى حسابات سرية ببنوك تجارية بالمخالفة للقانون ..".

وقالت أيضا ".. إن الصناديق الخاصة كانت تستخدم فى تحقيق أهداف هامة جدا – على حد قولها – فى المجتمع الجامعى مثل : توفير المصروفات والكتب الجامعية والملابس للطلاب غير القادرين ... وأوضحت أنها تركت صندوق كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وبه مبلغ مليون و ٣٥٠ ألف جنية..".

وعقَّبت على كل ما تقدم بقولها : إن المطلوب بالفعل هو تشديد الرقابة على الصناديق الخاصة حتى تصرف أموالها فى صالح الاهداف التى أنشئت من أجلها ...

✸ ✸ ✸ ✸ ✸ ✸

△- أما المحلل الاقتصادي "بسنت فهمى" فقد قالت : "إن حجم الاموال الموجودة بالصناديق الخاصة يقدر بما يفوق تريليون جنية .. أى ما يزيد على حجم الودائع فى الجهاز المصرفى بالكامل ..

وقالت ايضا – كما قال كثير من الخبراء والمحللين – أن أموال تلك الصناديق يمكن أن تحل مشاكل مصر خلال ٢٤ ساعة إضافة إلى

www.ibtesama.com/vb

تمويل عجز الموازنة..، وأكدت أن القائمين على إدارة البلاد سواء المجلس العسكرى أو الحكومات المتتالية بعد ثورة يناير، يحاولون تأجيل هذا الملف قدر المستطاع ..!!!".

وعن كيفية تمويل الصناديق الخاصة .. قالت : "كانت تأتى معونات ضخمة من الخارج بغرض تطوير الجهاز المصرفى والوزارات والمحافظات وغير ذلك من قطاعات الدولة، وكانت تدخل تلك المعونات إلى ما يطلق عليه "الصناديق الخاصة" بدلا من أن تدخل ضمن الموازنة العامة للدولة .." وأضافت.." أن هذه الاموال كانت تستخدم لدفع أجور خيالية لبعض القيادات المصرفية تحت مسميات "مستشارين وخبراء" بدلا من استخدامها للأغراض المخصصة لها !!!".

وطالبت بضرورة الاسراع فى الحل فيما يخص هذه الصناديق .. وعلى القائمين على إدارة شئون البلاد أن يدركوا أهمية تلك الملفات، ومن ثم مناقشتها، وإيجاد حلول جذرية لها خاصة أن إرجاءها يؤدى إلى تفاقم الازمات والمشكلات فى ظل العجز الواضح للموازنة العامة ..

وأخيرا قالت .." إن المجلس العسكرى إذا استطاع أن يأخذ إجراءات سريعة فى ملف الصناديق الخاصة .. فسوف تحدث انفراجه سريعة ..،.. أما فى حالة استمرار التباطؤ فسوف يدخل الاقتصاد المصرى نفقا مظلما خلال عام ٢٠١٢ ....!!!!".

* * * * * *

△- بينما يرى الدكتور "مختار الشريف" الخبير الاقتصادى ..، "أن الصناديق الخاصة أمر جديد على الاقتصاد المصرى، والغريب فى هذا الأمر .. أن الذى تبناها هى الجهات الحكومية ..!!!".

www.ibtesama.com/vb

"فأياً ما كانت طريقة تمويل هذه الصناديق .. فإن وجودها خارج نطاق الموازنة العامة للدولة يمثل خطأ قانونيا فادحا، ويخل بمبادئ إعداد الموازنة العامة للدولة.."

وأشار أيضا .."أن هذه الصناديق تمتلك أموالا تفوق أموال الموازنة العامة، الأمر الذى يترتب عليه نتيجة فى غاية الأهمية... وهي أننا أما مؤسستين، أحدهما الدولة وموازنتها العامة بما عليها من قيود قانونية ورقابية ..، ومؤسسة أخرى غير رسمية وتمتلك هذه الصناديق وتديرها دون رقابة أو حتى قواعد مالية منضبطة.. وبالتالى فهذه الصناديق تمثل بابا للفساد !!!".

لذا .. طالب الشريف .. وزارة المالية بسرعة العودة إلى القواعد القانونية الخاصة بمبادئ إعداد الموازنة العامة، وأهمها مبدأ "وحدة الموازنة" وإن انضباط هذا الأمر سيجعل من الموازنة العامة فى مصر شكلا آخر بخلاف الشكل المتوارث منذ عشرين عام تقريبا ...

وفى هذه الحالة يمكن اختفاء عجز الموازنة العامة للدولة، وترشيد الانفاق العام ..

✸ ✸ ✸ ✸ ✸ ✸

△- ويرى "أشرف العربى" الخبير فى المعهد القومى للتخطيط .."إن إنشاء هذه الصناديق يعود لعدة عقود مضت، عندما فكرت الحكومة فى آلية يمكن من خلالها تحسين مستوى الخدمات التى تؤديها الادارات الحكومية، والوحدات المحلية، والهيئات الخدمية والاقتصادية وغيرها من الشخصيات الاعتبارية التابعة للدولة ..

إلا أنه بمرور الزمن، فقدت هذه الصناديق دورها كآلية لتحسن الخدمات، وتحولت هذه الصناديق إلى كيانات تتولى جباية الاموال من المتعاملين

www.ibtesama.com/vb

معها من المواطنين، لتقوم بدورها بتوزيعها على العاملين كمحاولة لمعالجة الخلل في هياكل الاجور ...".

وقال العربى .." إن مواجهة مثل هذه المشكلات التى يعانيها الاقتصاد المصرى، أمر يحتاج إلى تدخل جاد من قبل القائمين على السياسات الاقتصادية لوضع حلول جذرية قاطعة بدون تراجع .. لأن الأمر برمته لا يحتمل التأجيل .. فإنه بغض النظر عن إجمالي الأرصدة التى تمتلكها هذه الصناديق .. فلابد من إخضاعها للموازنة العامة لكوناه جهة إيراديه، وبالتالى فإن تحقيق مبدأ شمولية الموازنة يقتضى إدخال هذه الكيانات ضمن الموازنة العامة للدولة ...!!!

والغريب فى الأمر تباين الأرقام المعلنة فى هذا السياق، حيث أنه فى الوقت الذى يحظر القانون على هذه الصناديق التعامل على حسابات مصرفية فى البنوك التجارية، إلا أن التقارير الرقابية تعلنها بدون مواربة ... حيث أن هناك الكثير من الصناديق مازالت تتعامل على حسابات مصرفية فى البنوك التجارية .. ليس هذا فحسب بل الاغرب من ذلك، أنه لا يوجد حصر واضح أو بيانات دقيقة لعدد هذه الصناديق والحسابات الخاصة الأمر الذي يثير – بلا جدال – العديد من التساؤلات حتى الآن !!!

✸ ✸ ✸ ✸ ✸ ✸

△- أما "منى عبد الراضى" الخبير الاقتصادي ..، فتقول "أنه لابد من تشديد الرقابة على تلك الصناديق، ولا سيما أنها تستقيل حصيلة الخدمات والدمغات والغرامات وغير ذلك من الموارد، لتحسين الخدمات التى تقدمها الهيئات العامة .. مشيرة إلى أن تلك الحصيلة لا تدخل إلى خزانة الدولة، ولا علاقة للموازنة العامة بها .. رغم خضوعها المفترض لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات وتبلغ تريليون و ٢٧٢ مليار جنية .. وذلك طبقا لما أعلن عنها

www.ibtesama.com/vb

مسبقا "المستشار جودت الملط" رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات في مجلس الشعب السابق، عند مناقشة الحساب الختامى للموازنة العامة الماضية "قبل ثورة ٢٥ يناير" .. وقد تجاهل الرد حينها المهندس أحمد عز رئيس لجنة الخطة والموازنة السابقة .. والقابع حاليا في السجن !!!".

واضافت "الخبير الاقتصادى منى عبد الراضى" "أن إهدار اموال الصناديق الخاصة يُعد تقصيراً من جانب رئيس الجهاز .. ويتمثل في عدم قيامه بتوجيه الادارات المعنية بالجهاز، بضرورة العناية المهنية لأعمال فحص حسابات هذه الصناديق الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص .. ولكنه اكتفى ورجال الجهاز بالملاحظة فقط، الأمر الذى على أساسه تم إهدار الكثير من المال العام ...

والأمر لا يقتصر على ذلك فقط ..، فقد تُعد هذه الصناديق الخاصة بمثابة موازنة خفية تبلغ أربعة أضعاف حجم موازنة الدولة .. وهى حصيلة أكثر من عشرة آلاف صندوق .. يصب فيها كل ما يدفعه المواطنين لأى مؤسسة أو هيئة حكومية .. خلاف الضرائب والجمارك ....

والغريب أن قيمة هذه الايرادات والمصروفات والفوائض لتلك الحسابات في البنوك التجارية يصعب حصرها، بل ولا تعلم أى جهة في مصر عددها ... وليس لها لائحة مالية أو إدارية معتمدة من وزارة المالية، وذلك بالمخالفة للقانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ .. وأيضا بتعديل بعض أحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ..

لذلك .. ينبغى على وزارة المالية بسرعة وضع القواعد لمنع إهدار المال العام لتلك الصناديق ..." .

www.ibtesama.com/vb

△- وفيما يقال في بعض مواقع الشبكة العنكبوتية، أن كل من وزارة الدفاع وهيئة الأمن القومى .. يحتفظان بصناديق خاصة حيث قدرت حصيلتهم في العام المالى (٢٠١١-٢٠١٢) بنحو ١٠٠ مليار جنية ...

* * * * * *

△- ومنذ فترة غير طويلة .. وفى خلال مؤتمر بنقابة الصحفيين .. قال الدكتور حسام الصيفى الاستاذ بإحدى الجامعات الماليزية ..، أن النظام السابق رفض عرضا بمبلغ ٢٠ مليار دولار سنويا، قدمته المانيا، مقابل استثمار جزء من الصحراء الغربية لاستخدامات الطاقة الشمسية .. منتقدا سعى الحكومة لاقتراض نحو ٣,٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولى ..!!

وقال .. أن الصناديق الخاصة تحتوى على حوالى تريليون جنية .. وطالب باستغلالها فورا للخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية ..

وطالب الصيفى أيضا الحكومة باستغلال ودائع المصريين فى البنوك والتى تتراوح بين تريليون و ١,٥ تريليون جنية .. حتى تنفرج ازمة مصر الاقتصادية...

وأشار الصيفى ..إلى أن ماليزيا تستثمر في قطاع التعليم .. حيث يَردُ الطلاب العرب إلى ماليزيا لتلقى التعليم الجامعى ... مطالبًا الحكومة المصرية بالاتجاه إلى الاستثمار في التعليم أيضا، وهذا أمر يُدِّرُ على الدولة أرباحا تصل إلى ١٠ مليار جنية سنويا ..!!!

- الصحافة وسراديب الصناديق الخاصة :

لقد أثير اللغط حول الصناديق الخاصة ابتداء من عصر الرئيس السابق، ولكن مراكز القوة والانتفاع من هذه الصناديق، حالت دون حسم المسألة وقطع الشك إزاءها باليقين .. وهو ما حاولت أن تتصدى له "لجنة الخطة والموازنة" في

www.ibtesama.com/vb

برلمان الثورة .. التى تتبعت هذا الموضوع الشائك، وأعدت تقريرا كشف عن المعلومات التالية .. في إيجاز شديد .. وهى كالآتي :

*- أن أعداد تلك الصناديق - كما ذكرنا مرارا - ليست معروفة على وجه الدقة، لأنها منتشرة كالفطر في مختلف مفاصل الدولة .. فنجد أن وزارة المالية قدَّرتها بـ ٤٧٣٧ صندوقا .. في حين أن بيانات الجهاز المركزى للمحاسبات ذكرت أن مجموعها ٦٣٦١ صندوقا والفرق كبير حقا بين الرقمين ...!!!

*- والفرق في عدد الصناديق، أحدث فرقا طبيعيا في حجم الأرصدة المالية التى حددتها كل جهة .. فوزارة المالية ذكرت أن مجموع أرصدة الصناديق الخاصة يصل إلى ٣٦,١ مليار جنية .. أما الجهاز المركزى للمحاسبات فيتحدث عن أرصدة بقيمة ٤٧,٤ مليار جينة .. وبفرق يقدر بنحو (١١) مليار جنية بين الرقمين !!!

*- أن تعديلاً قانونيًا صدر في عام ٢٠٠٦ يلزم الجهات التى أنشأت صناديق خاصة بها، أن تودع حصيلة تلك الصناديق في حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى، ولكن هناك ٤٤٢ صندوقا لم تلتزم بذلك، وقدرت حصيلتها بنحو ٨ مليارات ٨٠٠ مليون جنية ...

*- ويقول أهل الاختصاص في هذا الموضوع : إن عالم الصناديق الخاصة يحتاج إلى مراجعة شاملة .. أولا للتثبت من حجمه .. وثانيا للحفاظ على ما حققه من مرونة وما خلقة من نتائج مسَّت أوضاع مئات الألوف من العاملين.. وثالثا لسد منافذ الفساد وسوء الاستغلال التى برزت مع إنشاء تلك الصناديق.. حتى إن جميع المحافظين ثاروا ثورة ضد وزارة المالية حين وزعت منشورا دعت فيه إلى عدم صرف أيه مبالغ إلا في الأغراض التى خصص لها كل صندوق .. هذا ما ذكره الدكتور حازم الببلاوى وزير المالية الاسبق في كتابه "أربعة شهور في قفص الحكومة" الذى سجل فيه تجربته حين كان عضوا في الحكومة ..!!

www.ibtesama.com/vb

إننا هاهنا نتحدث عن مليارات الجنيهات .. ونجد أنها تتحرك بعيدا عن خطط الدولة ومصالحها العليا .. فضلا عن رقابتها .. الأمر الذى يفتح الباب على مصراعيه لمزالق كبيرة وخطيرة ...

وهكذا نجد أن هذا الوضع المختل لا ينبغى له أن يستمر في الظروف العادية، فما بالك بالظروف الحالية حيث تمر البلاد بضائقة مالية خانقة ... يتطلب تناولها خليطا من الشجاعة والحزم والحكمة ...

* * * * * *

△- وفى شهر مايو .. وفى الثانى عشر منه سنة ٢٠١١، جاء في الأهرام اليومى، "أنه لم يعد يعرف إنسان كائنا من كان، عدد تلك الصناديق (السوداء) التى يقتنيها الكثير من الساسة والمسئولين والاعلاميين، كل في مجاله وتخصصه، حيث أعتدنا مع بزوغ كل فجر جديد منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير في ميدان التحرير وكل ميادين مصر أن نفتح أعيننا على ملحمة فساد جديدة غريبة من إناس جدد وقدامى مع النظام البائد .. ونفاجأ بمسئول ما يفتح صندوقه الاسود، ويذيع على الملاء ما فى جعبته من أسرار خاصة بفساد أو مخالفات صغيرة وكبيرة أو نهب وسرقة من قبل النظام السابق ...

فَكُلٌ يتبارى في فتح صندوقه، لعله يستطيع أن يمحو تورطه فيما سبق، ويلحق بركاب الثورة الجديد ..

* * * * * *

△- ونجد في جريدة الاخبار في السادس عشر من أكتوبر عام ٢٠١١ مقالا بعنوان .."عزبة الصناديق الخاصة" حيث يقول الكاتب : كان شعار نظام مبارك "كن فاسدا .. تعش مطمئنا" .. فقد كان الفساد برنامجا منظما له رأس ورجلان ..، كان له دستور ينظمه، وحكومة تديره، وشبكة كاملة من المعلومات والامكانات والبشر..

www.ibtesama.com/vb

لقد وصل الفساد في المحليات "إلى الركب" كما قال أحد الفاسدين، ولكنه في الحقيقة كان قد وصل إلى "قمم الرؤوس" ..، ولم يكن أحد في المحليات أو خارجها إلا وقد غطاه الفساد ...

△- وفيما يخص الصناديق الخاصة – وهى نموذج صارخ من نماذج الفساد – كان كل محافظ أو وزير أو رئيس هيئة أو مصلحة أو حتى رئيس شركة..، يخترع لنفسة صندوقا خاصا يجمع فيه التبرعات أو إتاوات أو رسوم، ثم يجمع تلك الاموال، ويتصرف فيها كما يشاء ويرضى .. بعيدا عن المشرفين من وزارة المالية أو جهاز المحاسبات .. أو أى جهاز رقابى آخر ..!!!

وهذا الأمر مما يعنى وجود "عزب" خاصة يملكها رئيس الهيئة الذى هو في حقيقة الأمر "رئيس عصابة الصندوق" وهو الذى يقوم بتوزيع حصيلة الصندوق كما يشاء دون حساب، ولا أحد يسأل من أين لك هذا ؟؟ فقد كانت عزبة حقا وصدقا ويقينا .. وكان "حاميها هو حراميها" ..

ولقد وصلت أعداد هذه الصناديق إلى (١٢) ألف صندوق، وقيل أنها أكثر من ذلك بكثير وبلغت أرصدة هذه الصناديق أكثر من ١٠٠ مليار جنية سنويا، وهكذا تمتلئ الصناديق وتفرغ كل سنة .. وكانت جل هذه الاموال تصرف على الحبايب والنسايب والشلة والاصحاب .. والمؤلفة قلوبهم ..!!!

✸ ✸ ✸ ✸ ✸ ✸

△- وجاء في روز اليوسف اليومية في ٢٥ أغسطس من عام ٢٠١١ مقالا يوضح أن كل شئ في العهد البائد كان بالقانون حتى الصناديق والحسابات الخاصة !!!

فلا شك أن النظام البائد قد حصَّن فساده بالعديد من القوانين والتشريعات واللوائح والقرارات الوزارية .. وكانت الصناديق الخاصة يتم

www.ibtesama.com/vb

السحب منها على المكشوف، دون الوقوع تحت أيه ملاحظات رقابية .. حتى أن الجهاز الوحيد (المركزى للمحاسبات) الذى كان له الحق في مراجعة حسابات الحكومة ... دون التوغل في شئون رئاسة الجمهورية أو المصروفات السرية .. كان أيضا ليس له الحق أو السلطة – طبقا للقانون – بمراقبة الصناديق الخاصة!!!

إن كل شئ فاسد مفسد .. كان بالقانون .. ولقد أثير موضوع الصناديق الخاصة في ظل النظام السابق، وداخل أروقة الحزب الوطنى (المنحل) وفى لجانه المتعددة ومؤتمراته السنوية .. أثير هذا الموضوع من أكثر من عضو ...

ورغم كل الهجوم على أوضاع تلك الصناديق .. إلا أن الانطباع فور إثارة "فساد الصناديق الخاصة" هو الموافقة على الغائها وضمها للموازنة العامة للدولة، وكذلك إجراء تحقيقات رقابية عن مصاريف هذه الصناديق ..!!!

ولكن في الحقيقة كانت كل هذه التعليمات (مجرد ضحك على الذقون) .. واليوم وبعد ثورة ٢٥ يناير، نقرأ عن صناديق خاصة تصرف مئات الألوف من الجنيهات شهريا كمكافأة لرؤساء هيئات .. ورؤساء جامعات وأهمهم جامعة القاهرة، حيث قيل أن مكافاة "رئيس جامعة القاهرة وصلت إلى (٧٠) ألف جنية شهريا .." وهكذا نلاحظ شئ من العبث والاستغلال المشين، حينما نجد أن أستاذ الجامعة يتقاضى حوالى أربعة آلاف جنيها شهريا .. في حين يقبض زميل له الآلاف المألفة ويتولى سلطة مؤقته في أدارة الجامعه .. ويسفر الأمر عن فارق في المرتب والمكافآت رهيب جدا ...!!!

✸ ✸ ✸ ✸ ✸ ✸

لقد كثر الحديث في الآونة الاخيرة عن ظاهرة "الصناديق الخاصة" التى نمت بطريقة عشوائية .. ونظرا لجمود اللوائح والقوانين المطبقة في الدولة .. فقد ساعد ذلك على تحويل الصناديق الخاصة إلى آلية للفساد والافساد !!!

www.ibtesama.com/vb

ولقد كان من المفترض أن يكون إنشاء هذه الصناديق من رئيس الدولة وحدة، لكن التوسع التدريجى في تفويض هذه السلطة لكل المستويات الأدنى، حتى شملت الوزراء ورؤساء الهيئات والشركات ومجالس الحكم المحلى وغيرها، أدى إلى تكاثر غير طبيعى في عددها إلى أن وصل إلى أكثر من أثنى عشرة ألف صندوق حتى الآن، وبلغت حصيلة الاموال المتجمعة فيها حوالى ٥٠٠ مليار جنية وفقا لتقديرات الحد الأدنى وإلى أكثر من ١٢٠٠ مليار جنية وفقا لتقديرات الحد الأقصى ...

وساد الفساد في هذه الصناديق واصبحت مواردها أموالا "سائبة" أو مستباحه من جانب القائمين عليها .. وأنفقت معظمها على الهدايا والعطايا والرشاوى ...

علما بأن المعلومات المتاحة عن الصناديق الخاصة – رغم الكثير من التقارير الصحفية التى تناولت هذا الموضوع – لا تزال متضاربة ولا تتسم بالقدر الكافى من الشفافية ...

وفى هذا يقول الدكتور حسام عيسى أستاذ القانون بجامعة عين شمس، إن فساد الاجهزة الرقابية وعدم وجود رقابة على الصناديق الخاصة المقدر عددها بحوالى (١٢٢٠٠) صندوق حكومى .. منها (١٢٢) صندوقا في وزارة الداخلية.. وكان دخل الوزير السابق "حبيب العادلى" من هذه الصناديق ٤,٢ مليون جنية شهريًا .. كذلك (١٢٢) صندوقا في مجلس الوزراء .. وكل هذه الصناديق لا يستفيد منها الشعب .. ويسطو عليها كبار رجال الدولة !!

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثاني

الأجهزة الرقابية والتنفيذية والموازنة العامة في ضوء الصناديق الخاصة

الفصل الأول : الجهاز المركزى للمحاسبات فى ضوء الصناديق الخاصة.

الفصل الثانى : وزراء المالية وآراءهم العقيمة فى الصناديق الخاصة.

الفصل الثالث : الموازنة العامة للدولة والصناديق الخاصة.

الفصل الرابع : ماذا بعد ... !!؟؟

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

الجهاز المركزي للمحاسبات في ضوء الصناديق الخاصة

- تقديم.
- النهب المقنن والرسمى.
- أخطر مستندات الصناديق الخاصة.
- أخطر الصناديق الخاصة على الاطلاق.
- قراءة فى إحدى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات.
- تجريم عدم الافصاح عن حركة أموال الصناديق الخاصة.
- وكيل جهاز المحاسبات وضم الصناديق الخاصة للموازنة.
- العصابة التى تفاخر بأخطر قضايا الفساد.
- أحدث تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الصناديق الخاصة.
- صناديق العجب ... والشعب الذى نهب.
- الدولة الموازية من الباطن.

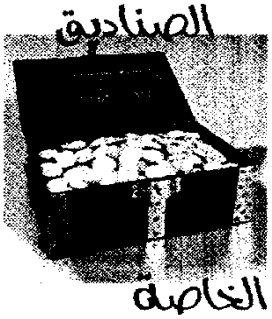

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

الجهاز المركزى للمحاسبات
فى ضوء الصناديق الخاصة

- تقديم :

يقول الكثير من المعنيين بموضوع الصنايق الخاصة التى بدأت – كما ذكرنا سالفًا – منذ عام ١٩٧٣ واستمرت " تَعْصُر " فقراء المصريين وتُحصِّل منهم رسوم مالية مختلفة الأنواع طوال ما يقرب من أربعين سنة حتى الآن (٢٠١٢)... وهم صابرين محتسبين !!!

لقد جاءت الصناديق والحسابات الخاصة إلى الوجود لأهداف غير نبيلة وأغراض لئيمة بفتح منفذ مثل " مغارة على بابا " ليغترف منه كل الفاسدين من كبار رجال الدولة فى العهد البائد ...ولم يتوقف الأمر بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة ... بل استمر نهب الفقراء المعدمين من الشعب المصرى يوميًا وحتى بعد مرور أكثر من سنة ونصف على ثورة يناير... ، وتم توظيف هذه الصناديق فى كل ربوع مصر ... لتكون بابا خلفيًا لنهب المال العام وانفاقه فى غير الأغراض المخصصة له .

وهكذا نجد الواقع لظاهرة الصناديق الخاصة ... يعكس صورة فساد صارخ يضرب بجذوره فى أعماق الصناديق التى تدر على القادرين قبل غيرهم أموالاً طائلة وهم فى يسر من رغد العيش ... ولكن الجشع كان ومازال رائدهم فى اغتصاب أموال هذه الصناديق !!!

www.ibtesama.com/vb

ونظرة عميقة فى هذا الموضوع الخطير الذى يزيد ما يحصده من أموال عن موازنة الدولة مرات عديدة ... نجد أنفسنا أمام مشهد طويل ومتوغل ومتفشى فى المجتمع حيث يسهم فى تعميق الفساد فى كل مفاصل الدولة ... بل إن هذا الأمر أهدر فرصًا حقيقية كان يمكن استغلالها لبناء واقع أفضل لجميع مؤسسات وهيئات الدولة .

وليس من المقبول حصول تلك الفئة الضالة على مليارات الجنيهات من هذه الصناديق على ذلك النحو الذى نراه منذ أربعين سنة ... فى غيبة القواعد الملزمة التى توفر مظلة حماية أكيدة لهذه الأموال .

ألم تر أن هذه الصناديق أُنشِئَت فى ظل فساد شاع وانتشر حتى أصبح من مستلزمات الحياة ... وجاؤا إلى هذه الصنايق وألبسوها عباءة قانونية هشة ينفذ عبرها لصوص المال العام الذين (لا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلا ذِمَّةً وَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُعْتَدُونَ) (التوبة : ١٠) .

وهكذا لم يعد الواقع يحتمل الصمت على تلك الفوضى التى تقود إلى عمليات اختلاس منظم ومقنن لهذه الأموال التى نهبت من فقراء المصريين طوال عقود عديدة .

لقد سهَّلَت وزارة المالية منذ أن ظهرت ظاهرة الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة الطريق أمام الطامعين فى أموال الصناديق ... بل ووفرت لهم المناخ الملائم للحصول على " زكائب " من الأموال دون أدنى مسئولية قانونية... ضاربين عرض الحائط بقانون المحاسبة الصادر فى ٢٠٠٦ والذى يقضى بنقل حسابات الصناديق للبنك المركزى .

وهكذا ... تخلت وزارة المالية عن دورها فى ضبط النهب ... واحجام الانفاق من أموال الصناديق والحسابات الخاصة المنتشرة فى كل مفاصل الدولة... وهى بهذا تعد شريكة حقًا فى منظومة الفساد ... !!!

www.ibtesama.com/vb

والمثير للدهشة والاستغراب ... أن وزير المالية الأسبق "سمير رضوان" عندما حاول – من خلال المنشور رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ – ضبط مسألة الانفاق والاهدار والنهب من أموال تلك الصناديق ... رأينا أن هذا المنشور مُورِس عليه ضغوط جد كبيرة وخطيرة من المسئولين بعد الثورة الذين مازالوا يتحكمون في أمور البلاد ...وأخيرًا تم تجميد قرار وزير المالية " سمير رضوان " ووضع فى ظلام الادراج ولم يخرج أبدًا للنور... وذلك حتى تظل الأوضاع داخل هذه الصناديق باقية راسخة ... وكأن اصلاح الفساد فيها أمر مستحيل ... نحن – فعلاً – أمام كارثة حقيقية باستمرار توفير الحماية – حتى الآن – لسرقة أموال الصناديق والحسابات الخاصة .

والحقيقة الصارخة ... أنه أننا أمام منظومة فساد متكاملة الأركان... راسخة حقًا بل نحن أمام حالة مزعجة عابثة بأموال الشعب التى صُبَّت فى الصناديق صبًا وقسرًا من جيوب شعب معظمه من المحتاجين الفقراء البؤساء من سكان العشوائيات ، وسكان القبور ، وبؤساء القرى النائية فى الريف ... وفقراء العمال الذين يعملون باليومية، وأيضًا أولئك أصحاب المهن الحرة الذين بأكلون يومًا ويصومون آخر !!!

والمدهش حقًا ... تَنَصُل العديد من الهيئات ومؤسسات الدولة – الذين يحتلونها حتى الآن رجال العهد البائد – من مسئوليتها تجاه ما يحدث فى الصناديق الخاصة ، حيث نجد الجميع يتحدث عن واقع غير موجود ... وكأن الفساد فى عالم آخر ...وكوكب آخر، ولكن الواقع أن هذه الآفة المزمنة (الفساد) بازغة تراها العيون وتلمسها الأيدى وكل من فى الأجهزة المعنية ...ولكن للأسف الشديد تقف الحكومات المتتالية بعد الثورة من حكومة الفريق شفيق ، والدكتور عصام شرف إلى حكومة الجنزورى ... ساكنة هادئة... مغيَّبة تجاه هذا الأمر ... وكأن كل منهم أعطت تصريحًا وتفويضًا للقائمين على كل الصناديق الخاصة

www.ibtesama.com/vb

والحسابات الخاصة فى مصر لنهب أموالها... وتفريغ هذه الصناديق من المليارات الموجودة فيها !!!

ومن الملاحظ ... وجود كارثة حقيقية تتجسد فى قيام معظم مؤسسات وهيئات الدولة بانشاء صناديق خاصة داخلها ... تصب فيها ما تتلقاه من رسوم وموارد أخرى... وذلك دون اخطار الجهات المسئولة عن ذلك ...حتى يتسنى وضعها تحت المراقبة ... من ثم يصبح من الصعوبة بمكان معرفة عدد الصناديق الخاصة فى البلاد وبالتالى لا يمكن معرفة حجم الأموال الموجودة بها ... ولا يمكن حصر ذلك إلا عن طريق التقريب !!! وبالتالى نلاحظ أن الحكومات المتتابعة بعد ثورة يناير منذ أكثر من عام حتى الآن ، لم تستطع اجراء حصر دقيق لهذه الصناديق لوجودها داخل منظومة من الفساد المقنن ... !!!

ومن واقع ما تقدم ...نعتقد أن حكومات ما قبل ثورة يناير ... بل والحكومات الثلاثة بعد الثورة حتى حكومة " الجنزورى " ... ،كما إن أية حكومة منذ عام ١٩٧٣ – بداية انشاء الصناديق الخاصة حتى الآن (٢٠١٢) – لم ترغب فى ايجاد الضوابط الملائمة والحاكمة والمسيطرة على ايرادات ومصروفات...، بل وانشاء هذه الصناديق والحسابات الخاصة ... لذلك تُرك القائمين على هذه الصناديق دون التعرض لهم ... وتُركت أوضاع الصناديق تسير على غير هدى،... حتى تكون بابًا خلفيًا للمسئولين ينهبون أموالها دون رقابة فاعلة .

ويمكن القول بيقين ... أن الفساد مازال قائمًا يرتع فى كل مفاصل الدولة بشكل يثير الانسان الحر ... ولا توجد النية لمقاومة هذا الفساد المستشرى فى البلاد ... فقد تحولت الصناديق الخاصة ... حقًا وصدقًا ويقينًا ... إلى ظواهر فاسدة يشارك فيها الوزراء ومن دونهم بصورة أو بأخرى .

فالأموال متاحة فى الصناديق والحسابات الخاصة دون رقابة صارمة ... رغم وجود القواعد المحددة لذلك... ولكن الهيئات والمؤسسات تقوم بالتعامل

www.ibtesama.com/vb

مع الأموال الموجودة فى هذه الصناديق باعتبارها ملكية خاصة . بل إنها تُحوِّل المراقبين عليها إلى جزء من منظومة الفساد ... حتى أصبحوا الخصم والحكم فى آن واحد ... !!!

وهكذا رأينا ... أن الضوابط موجودة ...ولكن يسعى البعض إلى تغيبها، فكثير من مفاصل الدولة قامت بانشاء العديد من الصناديق بداخلها بعيدًا عن عيون الرقابة أو فى غفلة منها ... ولدينا مثال صارخ وهو محافظة القاهرة التى يوجد بها ٣٠ صندوقًا خاصًا لا يعرف معظم الباحثين عن أرصدتها شيئًا ... إلا أننا على يقين أن حصيلة هذه الصناديق لابد وأن تصل إلى مليارات الجنيهات نظرًا لكبر النشاطات الموجودة بهذه المحافظة فى كل مجال ...!!!

والجدير بالذكر ... أن وزارة المالية أقدمت فى نهاية عام ٢٠٠٩ باجراء مسح شامل للصناديق الخاصة للوقوف على حجم الأموال الموجودة بها ، ولكنها لم تتمكن من ذلك لوجود الكثير من العقبات أهمها عدم القدرة للوصول لكل صندوق ... فمن ذا الذي يستطيع ذلك بعد فشل وزارة المالية ؟؟؟

ومن هذا يمكن القول أنه كان هناك رغبة جامحة من القائمين والمستفيدين من هذه الصناديق لاستمرار الأوضاع السائدة من النهب والسرقة والمصروفات الباهظة ...وفى ظل ذلك يصبح من المستحيل إيجاد صيغة ملائمة تُنَفْذُ بها القرارات لضبط الانفاق المالى للصناديق !!

- النهب المقنن والرسمى :

ويعتقد أن كل نهب فى مصر المحروسة لا يمكن أن يتم من وراء ظهر الحكومة الرشيدة...، ولكن تبين لنا أن هناك نهبًا منظمًا ومقننًا يمارسه أهل الحل والعقد فى الحكومة ذاتها !!!

وهذا النهب يستهدف فى المقام الأول مواردها المالية التى تستقطعها فئة ضالة من المسئولين الكبار...، من بسطاء الناس وفقراء القوم وبؤساء البلاد ...

www.ibtesama.com/vb

ثم تُصَبُّ هذه الأموال فى وعاء ضخم كبير منتشر فى جميع أنحاء البلاد يسمى "الصناديق الخاصة" وهى تمثل فى الحقيقة أهم وأحدث مبتكرات النهب الرسمى...!!!

وهذه الصناديق والحسابات الخاصة ... بمثابة أوعية موازية تتبع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والجامعات والمحافظات وما يتبعها من مراكز ادارية ... ويُصَبُّ فيها حصيلة الخدمات والتمغات والغرامات – كما ذكرنا سالفًا – وغير ذلك من الموارد .

وحصيلة هذه الصناديق والحسابات الخاصة ، لا تدخل إلى خزينة الدولة... ولا علاقة للموازنة العامة للدولة بها ...؟ ومن ثم لا تعرض تفاصيلها على مجلس الشعب ... رغم خضوعها المفترض لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات كما ذكرنا مرارًا ... !!!!

والصحيح ... أنه طبقًا لقانون الموازنة الصادر فى عام ١٩٧٣ ... ينبغى أن تدخل كل الايرادات العامة بمختلف أصنافها ومصادرها ضمن الموازنة ... إلا أن انشاء الصناديق الخاصة كان استثناء على هذه القاعدة .

لكن الممارسة العملية قلبت الوضع حقًا ... فقد تحول هذا الاستثناء إلى قاعدة حتى أصبح عدد الصناديق ما بين ٧ إلى ١٢ ألف صندوق . وربما أكثر من ذلك بكثير .

ويذكر تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات – كما أوضحنا سابقًا – ، أن جملة أرصدة الصناديق الخاصة فى العام المالى (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) بلغ ١٢٧٢ مليار جنيه (أى تريليون و٢٧٢ مليار جنيه) . أما قيمة المخالفات- التى تم حصرها – فى نفس العام . فبلغت ٣٩٥٥ مليون جنيه (أى نحو أربعة مليارات جنيه) .

www.ibtesama.com/vb

هذه الأرقام التى لم يسمع عنها الشعب المصرى من قبل .. لا يستطيع بشر عاقل أن يتبين خطورتها ... إلا بعد القاء نظرة فاحصة على بنود الموازنة العامة للدولة ... فى نفس العام (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) .

فقد بلغ اجمالى الانفاق العام لمصر فى ذلك العام نحو ٣٧٥ مليار جنيه ... وهذا الانفاق العام يشمل الأجور وشراء السلع والخدمات وفوائد الدين العام والاستثمارات، أما الايرادات العامة فبلغت ٢٨٥ مليار جنيه وتشمل ضرائب وجمارك وعائدات قناة السويس وهيئة البترول وغيرها... كما بلغت قيمة العجز فى الموازنة ذلك العام نحو ٩٠ مليار جنيه ...!!!

وهكذا يتضح مما تقدم من بيانات وأرقام ، أن أرصدة الصناديق الخاصة تعادل نحو ٤,٥ ضعف من اجمالى ايرادات الموازنة العامة التى هى ٢٨٥ مليار جنيه ... كما تعادل أرصدة الصناديق الخاصة أيضًا ١٤ ضعف عجز الموازنة .

والمذهل حقًا فى هذا الأمر ، أن هذه المفارقة التى لا يصدقها عاقل أو نصف عاقل لم يشر إليها تقرير لجنة الخطة والموازنة الذى عرض على مجلس الشعب بخصوص الحساب الختامى عن السنة المالية الأخيرة ...

* * * * * *

وعمومًا ... هناك الكثير من الملفات والتقارير المليئة بالتفاصيل المزعجة والمثيرة ، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك حجم الفساد المريع الذى استشرى بلا هوادة ليغتال أحلام الملايين من المصريين الشرفاء على مدار السنوات الكثيرة الماضية .

ولعل تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات ، تشير بدقة ووضوح ... بل وبالأرقام إلى نوعية وحجم الخسائر التى أصابت العديد من قطاعات ومفاصل

www.ibtesama.com/vb

الدولة المصرية ... نتيجة قيام فئة فى غاية الضلال والخسة بالسيطرة على معظم موارد الدولة بغير وجه حق التي تمثلت في ما يصب في الصناديق الخاصة ...!!!

ولأن وقت الحساب قد حان بعد قيام الثورة المجيدة التى مر عليها أكثر من سنة ونصف ، فلا بد أن تتم محاسبة الفاسدين من كبار القوم وصغارهم على اهدار أموال الشعب المصرى وضياع حقوقه .

وتقضى آليات تصحيح هذا الوضع والرجوع إلى جادة الصواب ... العمل الجاد على تتبع التقارير والملفات الخاصة بالصناديق والحسابات الخاصة ، لمعرفة الحقائق كاملة منذ جاءت هذه الصناديق وأفسدت إيرادات الدولة كما أفسدت البشر .

علمًا بأن الأجهزة الرقابية المختلفة كانت تحاول أداء مهمتها على الرغم من التعتيم الذى كان يفرض على الحقائق التى توضحها التقارير من قبل المسئولين فى النظام السابق .

* * * * * *

- أخطر مستندات الصناديق الخاصة على الاطلاق :

تعتبر الصناديق والحسابات الخاصة بالبنك المركزى " مغارة " بها كنز لا ينضب ولا ينتهى إسمه " الصناديق والحسابات الخاصة " ... وهي كنز بلا رقيب ولا حسيب... حتى صارت المليارات القابعة فيها مستباحة من الجميع... ونستعرض أخطر الوثائق والمستندات الخاصة بالصناديق فى خمسة مستندات خطيرة طبقًا لما يلى :

***- المستند الأول :**

وهو مذكرة رسمية مرفوعة لرئيس الجهاز المركزى للمحاسبات أعدتها (إدارة الرقابة المالية على الوزارات الرئاسية والاقتصادية والخدمية) بالجهاز ...

www.ibtesama.com/vb

حيث جاء فيها أن جملة الصناديق والحسابات الخاصة فى البنك المركزى والبنوك التجارية تبلغ (٦٣٦١) حساب وبلغ اجمالى رصيدها فى ٣٠ – ٦ – ٢٠١١ مبلغ (٤٧) مليار و(٤) ملايين جنيه .

ولقد تبين من فحص أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة بالبنك المركزى وجود (٦٠٦١) حساب رصيدها (٣٨,٦) مليار جنيه . تتضمن (٥) خمسة مليارات جنيهًا تتعلق بالهيئات الاقتصادية والحسابات الأخرى ... ، ... ونحو (٥) مليارات و ٨٠٠ مليون جنيهًا رصيد بالعملات الأجنبية ... أما الباقى قيبلغ (٢٧,٧) مليار جنيهًا تخص الجهاز الادارى للدولة والإدارة المحلية والهيئات الخدمية والأشخاص الاعتبارية والجامعات .

أما أرصدت الصناديق والحسابات الخاصة بالبنوك التجارية (خارج البنك المركزى) فقد بلغت (٣٠٠) حساب رصيدها (٨) مليار و(٨٠٠) مليون جنيهًا.

ولقد رصدت المذكرة بعد أن فحصت هذه الحسابات – سالف الذكر – عن عدة مفاجآت شملت : عدم استصدار قرارات جمهورية لانشاء بعض الصناديق والحسابات الخاصة ، وذلك بالمخالفة للقانون ... ، ... وأيضًا رصدت عدم تحصيل جانب من موارد ومستحقات بعض الصناديق والحسابات الخاصة أو تعليتها ، وصرف بعض أموال الصناديق والحسابات الخاصة فى غير الأغراض المخصصة لها ... بل وأيضًا بقاء بعض الحسابات والصناديق مجنبة لمدة طويلة دون الاستفادة منها فى الأغراض المنشأة من أجلها... وكذلك بقاء مبالغ لتمويل بعض المشروعات دون اتخاذ الاجراءات الجدية لدراستها ...وأيضًا عدم احكام الرقابة على عملية الصرف والايداع ... ، وصرف مبالغ دون وجود مستندات مؤيدة للصرف ...، وتحميل بعض الصناديق مبالغ دون مبرر!!

www.ibtesama.com/vb

*- المستند الثانى :

وهو مذكرة أخرى تحمل درجة (سرى وشخصى) صادرة من جهاز المحاسبات ، كشفت عن مفاجآت أخرى أخطرها ، أن بعض وحدات الجهاز الادارى بالدولة خالفت قانون المحاسبة الحكومية الصادر عام ٢٠٠٦ ، والذى نص على أنه لا يجوز لوحدات الجهاز الاداري والادارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية ... فتح حسابات باسمها أو باسم الصناديق الخاصة التابع لها خارج البنك المركزى ... ، كما أنه لا يجوز لوزير المالية الترخيص بفتح حسابات بالبنوك خارج البنك المركزى لهذه الوحدات – كما ذكرنا فى موقع آخر سالفًا – إلا أن وزارة المالية تقاعست عن تطبيق هذا القانون .

وحينما طلب جهاز المحاسبات من وزارة المالية ... الزام الجهات المالية بالدولة بايداع أرصدتها فى الحسابات الخاصة بحساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى ... كان رد وزارة المالية على الجهاز ... بأنها لا تمتلك البيانات عن أسماء تلك الصناديق والحسابات الخاصة ... وإنما تتوافر فقط بالبنك المركزى .

وأيضًا حينما طلب الجهاز من البنك المركزى فى أكتوبر ٢٠١١ الحصول على تلك البيانات ، كان رد البنك المركزى فى نوفمبر من نفس العام ... بأنه يقوم بارسال تلك البيانات لوزارة المالية بصفة دورية !!! وهكذا كان التواطؤ بين وزارة المالية والبنك المركزي !!!

وتكشف المذكرة عن مفاجأة مذهلة حقًا ... وهى أنه وحتى صدور قانون ربط الموازنة العامة للدولة نهاية عام ٢٠١١ ... لم تتضمن الموازنة العامة هذه موازنات الصناديق الخاصة !!!

*- المستند الثالث :

وهذا المستند هو عبارة عن " قائمة للحسابات الخاصة بالعملات الأجنبية " . لقد كان عدد هذه الحسابات (٨٢٠) حساب فى ٣٠ – ٦ – ٢٠١١، وكان اجمالى أرصدتها (٥) مليار ، ٨٤٦ مليون ، ٤٧٥ ألف جنيه .

www.ibtesama.com/vb

وجاءت الحسابات بالدولار فى المركز الأول بعدد ٤١٨ حساب خاص ، ٢٥٥ حساب باليورو ، ٩٥ حساب بالجنيه الاسترلينى ، ١٥ حساب بالريال السعودى ، ١٤ حساب بالفرنك السويسرى ، ٩ حسابات بالكرون الدانمركى ، ٤ حسابات بالدينار الكويتى ، وحسابين اثنين فقط بالين اليابانى ... ومثلهما بالدولار الكندى ...!! ورغم ذلك ... تحاول كل وزارة بعد الثورة حتى بعد استقالة وزارة الدكتور كمال الجنزوري ... الاقتراض من صندوق النقد الدولي مبلغ ٣,٢ مليار دولار ... بشروط لا تتفق مع روح الثورة !!!!

***- المستند الرابع :**

وهو عبارة عن كشف بحركة الحسابات الخاصة بالبنك المركزى للسنة المالية (٢٠١٠ - ٢٠١١) والبالغ عددها (٥٢٤١) حساب ، ورصيدها ٣٢ مليار ، ٨٠٣ مليون، ١٨٣ ألف جنيه .

والمفاجأة فى هذا البيان ... أنك تكتشف أن جامعة القاهرة لها ٢٥٥ حساب خاص... أما اتحاد الاذاعة والتليفزيون فله (١٨) حساب ... ، وأن أقل جامعة حكومية لديها أكثر من (١٠٠) صندوق خاص ... أما هيئة المجتمعات العمرانية فلديها ٢٧ حساب خاص ... ، وهيئة النقل العام بالقاهرة لديها (١٤) حساب خاص .

***- المستند الخامس :**

وهو ما يسمى (بمنشور الأزمة) ... وهو المنشور رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ الصادر من وزير المالية الأسبق (سمير رضوان) فى شهر يوليو من نفس العام ، وتطلب فيه وزارة المالية من جميع وحدات الادارة المحلية بكافة المحافظات فى مصر ... الالتزام بأحكام القانون رقم (١٣٩) بعدم فتح حسابات للصناديق والحسابات الخاصة خارج البنك المركزى ... وتوريد النسب المقررة باللوائح المالية لمشروعات هذه الحسابات أولاً بأول... وأيضًا حظر صرف أموال هذه الحسابات فى غير الأغراض المنشأة من أجلها .

www.ibtesama.com/vb

والمثير للدهشة والعجب ...أن الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء فى ذلك الحين رفض وقتها تطبيقه عمليًا !!! ، وهكذا اختفى المنشور ولم يظهر إلا فى عهد وزير المالية الحالى " ممتاز السعيد " الذى فجر المفاجأة بعدم وجود رقابة من وزارة المالية على الصناديق والحسابات الخاصة ... وإن قرار وزير المالية (سمير رضوان) سالف الذكر أختفى بفعل فاعل ... بل إن رئيس الوزراء (د. عصام شرف) رفض وقتها الكشف عنه... أليس ذلك من عجائب الدنيا !!! ويقال أن د. عصام شرف من ثوار التحرير !!!

- أخطر الصناديق الخاصة على الاطلاق :

إذا كان الفساد فى الصنادق والحسابات الخاصة قد وصل كما يقولون "للركب " فإن درجة الفساد تختلف من صندوق إلى آخر ، كل حسب حجم أصوله والأموال التى تُهْدَر... حيث وصل الفساد فى بعض هذه الصناديق إلى "ما فوق الركب " بل تجاوز الحنجرة فى بعضها .

وينطبق هذا القول على أحد الصناديق التى تم انشاؤها بموجب قانون البنك المركزى وهو " صندوق تطوير البنوك العامة " الذى يتم من خلاله التعاقد مع بعض القيادات المصرفية من أولئك العاملين بالخارج أو من بنوك القطاع الخاص والبنوك الأجنبية التى لها فروع فى مصر ... ، كى يتم انتدابهم للعمل فى البنوك الحكومية بحجة اعادة هيكلتها وتطويرها .

ويسفر الأمر عن تقاضى تلك الفئة من رجال المصارف رواتب ومزايا ضخمة من أموال الصندوق ...رغم أنهم لا يمارسون أى عمل أو دور سوى ... التنظير ... والتعامل بتعال وكبر مع قيادات وموظفى البنوك الحكومية ... !!!

هذا علمًا بأن صندوق تطوير البنوك العامة هذا ، يمتلئ بأرباح وفوائد المودعين التى تُحوَّل إليه . بدلاً من أن تضاف الفوائد المستحقة لأصحاب الأرصدة من المواطنين المودعين ... وهذا لا يمكن إلا أن يكون نهب منظم ...

www.ibtesama.com/vb

وخيانة أمانة !!! ولم يكتف هذا الصندوق بذلك... بل يتم تغذيته بأموال المنح... والمعونات الخارجية لصالح المستفيدين منه ، وهم بالطبع من المحاسيب والمقربين والشخصيات الهامة ، رغم أن رواتب هؤلاء من الخارج أو من البنوك الدولية التى يعملون بها ... تكفى وتفيض لاثرائهم .

ومن أجل عيون هؤلاء ...وفى ظل الفساد الذى لم يترك مكان فى مصر إلا عشش فيه ونخر فيه بكل قسوة وجبرون ... نجد اعتراض رئيس البنك المركزى فاروق العمدة وأيضًا القيادات الأخرى فى البنك على طلب الجهاز المركزى بمراقبة هذا الصندوق الذى تصب فيه المليارات من العملات الأجنبية والمصرية...!!!

تلك هى الشفافية !! والصدق والأمانة !! من رجال هم قمة السلطة المصرفية فى مصر المحروسة !!! ...

- قراءة فى إحدى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات :

تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الصناديق الخاصة ... يبدأ بمقدمة قصيرة تؤكد أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ... أجاز انشاء صناديق وحسابات خاصة فى ضوء اعتبارات معينة ... ، ... وفى الأحوال الضرورية لتحقيق أهداف محددة تحكم استخدام هذه الحسابات والصناديق وتحقيق الرقابة عليها .

ولهذا صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ... الذى قضى بخضوع الصناديق والحسابات الخاصة لرقابة وزارة المالية قبل الصرف ... أى أن الصناديق الخاصة لا تستطيع أن تتعامل مع الأموال التى لديها إلا بإذن من وزارة المالية ...!!!

والحقيقة الدامغة ... أن وزارة المالية تشرف بالفعل على الصناديق الخاصة، ولكن وزير المالية حينما يعطى إذنًا بالصرف يتصف هذا الأذن بموافقة اجمالية ...

www.ibtesama.com/vb

أى لا يعرف الوزير من أين تنفق تلك الأموال بالتحديد !!! ...وهذا أمر فى غاية العجب ... ألا يحق له أن يسأل ويستفسر ليعلم ما خفى من هذه الأمور ؟!

ويقول تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ... " وقد أسفر فحص الجهاز عن خروج بعض الصناديق والحسابات الخاصة عن تلك الضوابط التى تحكم انشاؤها ، وعدم تحقيق الكثير منها لأهدافها ، وعدم أحكام الرقابة على مصروفات العديد منها ... بل والصرف من أموالها فى غير أغراضها ، ومن مظاهر ذلك : مساهمات ودعم لبعض الجهات ...، والمغالاة فى النشر والاعلان فى بعض الصحف والمجلات ...، ومكافآت لبعض العاملين المتدبين من جهات أخرى ...، أو تجهيز بعض القاعات والمكاتب ... ، وشراء أراضى أو صرف كامل حصيلة بعض الصناديق كمكافآت دون الصرف على باقى أغراض الصندوق ...، ناهيك عن ضعف الرقابة على المبالغ المنصرفة من بعض الحسابات أو اضافة بعض المبالغ لبعض الحسابات بالخطأ وكان يتعين اضافتها إلى ايرادات الموازنة العامة للدولة ...!!! " .

ومن المعلوم أن موارد الصناديق والحسابات الخاصة ... تأتى من كل ما يدفعه المواطن إلى الجهات العديدة التى ذكرناها مرارًا وتكرارًا كرسوم تختلف قيمتها من جنيهات معدودة مثل تذاكر الزيارة فى مستشفيات الدولة الحكومية... وتتصاعد لتصبح نحو ٣٥٠ مليون جنيه قيمة رخصة انشاء مصنع من مصانع الحديد أو الأسمنت ...!!!

وهذا عن التحصيل ... أما المُحَصَّل من أجله ... فيختلف باختلاف الوزارة أو المحافظة ... ، من تبرعات لصالح مشروعات وهمية تحت مسمى تجميل المدن أو تشجير الشوارع أو دعم شركات الخدمات العامة والنظافة والأبنية التعليمية والصحة والبيئة ... وكل ما يمكن أن يخطر لك على بال ... ،

www.ibtesama.com/vb

إلى التبرع لفتح جامعة أو كلية ... وهكذا يكون الأمر لجمع التبرعات "ببشاعة" منقطعة النظير ... لتصب فى الصناديق والحسابات الخاصة .

وهذه المبالغ تُحصَّل بايصال غير رسمى ... مجرد ورقة لخداع المواطنين .. وهذا لا يمكن أن يسمى تبرع ... بل هو فى الحقيقة نصب واحتيال على المواطنين فى جميع أنحاء البلاد ... والمسئولين يتفرجون على هذه المهزلة ولا يعملون شيئًا حتى فى الفترة التى تلت ثورة يناير !!!

- تجريم عدم الافصاح عن حركة أموال الصناديق الخاصة :

لقد كشفت المذكرة الموجهة من الادارة المركزية للرقابة على الوزارات الرئيسية إلى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ، تقاعس وزارة المالية عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ . ولا سيما فيما ورد بالمادة (٣٠ مكرر) والتى قضت الفقرة الأولى بأن تلتزم وحدات الجهاز الادارى والادارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة التى تكون قد فتحت حسابات خارج البنك المركزى ... دون ترخيص من وزارة المالية ... باغلاق هذه الحسابات خلال مدة لا تتجاوز ٣٠ من نوفمبر سنة ٢٠٠٦ ، وفتحها فى البنك المركزى المصرى .

وكذلك الفقرة الثانية من المادة (٣٠ مكرر) ... التى قضت بأن يصدر وزير المالية بالاتفاق مع محافظ البنك المركزى ... القواعد المنظمة لضبط حسابات الجهات الادارية ، وله حق الاطلاع على حسابات الجهات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة (٣٠ مكرر) من هذا القانون .. وحصر أرصدتها لدى البنك المركزى وجميع البنوك ... سواء كانت حسابات جارية أو حسابات ودائع أو غير ذلك من الحسابات بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية .

وطالب الجهاز باتخاذ ما يكفل من اجراءات لالزام جميع الجهات الموازية بايداع ما لديها من أرصدة حسابات خاصة بحساب الخزانة الموحد وذلك فى

www.ibtesama.com/vb

٣٠ – ٦ – ٢٠١١ ، لتعزيز رصيد حسابات الحكومة بالبنك المركزى ، وتقليل ما يقوم به البنك من تحميل الخزانة فوائد تغطية الرصيد المدين لحساباتها بالبنك... وتخفيف أعباء الدين المحلى .

وأوضح الجهاز ...أن وزارة المالية كانت قد قامت بمخاطبة الجهات الادارية المعنية بكتبها المتعددة لاقفال حساباتها المفتوحة خارج البنك المركزى اعمالاً للقانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ ، حيث طلبت بعض الجهات الافادة عن أسماء هذه الحسابات وفروع البنك المفتوحة طرفها ، ونوع العملة المفتوح بها الحساب ...وذلك حتى تتمكن من متابعة هذه الحسابات واتخاذ اللازم بشأنها .

وحيث أن البيانات التى تطلبها تلك الجهات لا تتوفر لدى وزارة المالية ، وإنما تتوافر فقط لدى الادارة المختصة بالرقابة والاشراف على البنوك بالبنك المركزى المصرى .

وبناء على ذلك ... تمت مخاطبة الادارة المذكورة بالبنك المركزى لامداد وزارة المالية بتلك البيانات ، حتى يمكن افادة الجهة الادارية بها ، لتتمكن من الدراسة واتخاذ ما يلزم ... لتحويل أرصدة الحسابات المخاطبة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ ، إلى حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى .

وازاء هذا التصرف غير الحاسم ... ومع تكرار المكاتبات الحكومية دون تصحيح أوضاع تلك الحسابات ... عاود الجهاز طلبه المتمثل فى أنه كان يتعين على وزارة المالية اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالزام جميع الجهات الموازية بايداع ما لديها من أرصدة حسابات خاصة بحساب الخزانة الموحد لتعزيز رصيد حسابات الحكومة بالبنك المركزى ، وتقليل ما يقوم به البنك من تحميل الخزانة فوائد تغطية الرصيد المدين لحساباتها بالبنك وتخفيف أعباء الدين المحلى .

وفى النهاية طالب الجهاز المركزى للمحاسبات بضرورة العمل على استصدار ما يفيد تجريم عدم الافصاح عن حركة أموال الصناديق والحسابات

www.ibtesama.com/vb

الخاصة فى كل ربوع البلاد ... وهكذا كانت تدار أمور الصناديق والحسابات الخاصة ... بالاهمال وعدم الاكتراث من أهم مفاصل الدولة !!!

- وكيل الجهاز... وضم الصناديق الخاصة للموازنة :

أكد وكيل الجهاز المركزى للمحاسبات السابق " عاصم عبد المعطى " أنه يجب تفعيل – كما ذكرنا مرارًا – المادة (٣) من القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ ... وهو المتعلق بأن جميع الأنشطة والموارد يجب أن توجه إلى أنشطة الدولة ، بشكل واضح وشفاف ودون حجب أى موارد عن الموازنة ... خاصة أموال الصناديق الخاصة والحسابات الموجودة فى البنوك التجارية للهيئات العامة... حتى أصبحت هذه الموارد موازنة اضافية إلى جوار الموازنة العامة .

كما يجب تفعيل القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ – سالف الذكر – والخاص بالمحاسبة الحكومية ...حيث أنه من خلاله ، يتعين وضع أموال الصناديق الخاصة فى حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى ... ليكون خاضعًا لرقابة وزارة المالية قبل الصرف وأيضًا لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بعد الصرف .

وأوضح وكيل الجهاز السابق ... أن الانفاق العام يجب أن يكون فعالاً ... كما يجب عدم اتخاذ ثورة ٢٥ يناير ذريعة بكونها أثرت سلبًا على الاقتصاد المصرى، وعرقلت عجلة الانتاج ... ومن ثم اللجوء إلى تخفيض الانفاق من خلال هذا الادعاء ... والتأثير على مستوى الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن محدود الدخل .

وأخيرًا قال وكيل الجهاز السابق ... أن عجز الموازنة (٢٠١٢ – ٢٠١٣) بلغ ١٣٤ مليار جنيه لا يعنى أن مصر فى نكبة ... أو أن الوضع الاقتصادى متعثر... فقد توالى العجز وتفاوتت قيمته خلال الفترة الأخيرة ففي العام الماضى (٢٠١١ – ٢٠١٢) بلغ العجز نحو ١٢٤ مليار جنيه وفى العام السابق له

www.ibtesama.com/vb

(٢٠١٠ – ٢٠١١) بلغ العجز ٩٨ مليار جنيه ... وهذا أمر يؤكد أن وضع الاقتصاد بشكل عام خلال ثورة يناير حتى الآن أفضل نسبيًا من الفترة السابقة لها ، مؤكدًا أن الاقتصاد خلال سنة تقريبًا من قيام الثورة ، أسفر عن زيادة فى الصادرات المصرية – غير النفطية – بنسبة ١٧٪ ...مطالبًا بضم أموال الصناديق والحسابات الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة لتغطية العجز الذى يظهر دائمًا فى موازنة الدولة ويعالج الكثير من القضايا الاقتصادية والمالية فى البلاد .

- العصابة التى تفاخر بأخطر قضايا الفساد :

وتبدأ هذه القصة مع جلسة مجلس الشعب – قبل ثورة يناير – التى انعقدت فى شهر مارس من عام ٢٠١٠ ، لمناقشة تقرير لجنة الموازنة .

ووقف نائب مجلس الشعب السابق " المهندس أشرف بدر الدين " وقال:

" إن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات للعام المالى (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) أشار إلى أن هناك مبلغ تريليون و٢٧٢ مليار جنيه هى حصيلة الصناديق الخاصة لم يدرجوا فى تقرير لجنة الخطة . وأن قيمة المخالفات التى استطاع الجهاز حصرها عن نفس العام بلغت ٣٩٥٥ مليون جنيه (نحو أربعة مليارات) أما الباقى فلا يعرف أحد أين ذهب ؟؟ وكيف صرف ؟؟؟ ولمن ؟؟ " .

واستطرد النائب المهندس أشرف بدر الدين بقوله ... " إن قانون الموازنة ينص على أن تشمل الموازنة كافة الايرادات والمصروفات ... ولكنها تشمل فقط نحو ٢٠٪ من الايرادات وهى عبارة عن : الضرائب ... ، عوائد قناة السويس... ، البترول ... ، والهيئات الاستثمارية ... أما الثمانين فى المائة (٨٠٪) الباقية من الايرادات ... فتذهب من جيوب الشعب مباشرة إلى الصناديق والحسابات الخاصة ، والتى وصلت إلى ١٢٧٢ مليار جنيه ... حيث تم انفاق جانب كبير منها فى نشر اعلانات التهانى والتعازى ومكافآت لبعض العاملين والمنتدبين من جهات أخرى ... أو تجهيز قاعات ومكاتب وشراء أراضى ...

www.ibtesama.com/vb

أو تم صرف كامل حصيلة بعض الصناديق كمكافآت دون الصرف على باقى أغراض الصندوق !!" .

لقد كان هذا الحديث هو الذى أدلى به النائب فى مجلس الشعب فى شهر مارس سنة ٢٠١٠ والذى أشار فيه إلى أرقام الجهاز المركزى للمحاسبات والخاصة بما فى الصناديق والحسابات الخاصة من أموال ... حيث تساءل عن كيفية الصرف والايداع ولمن ؟؟؟

وكانت أغلبية أعضاء المجلس من رجال الحزب الوطنى الديموقراطى المنحل ، وكانوا يعضدون الحكومة فى كل ما تقر وتفعل وترفض فى المجلس ... ومن ثم تجاهلت أغلبية المجلس ما قاله النائب المحترم من حديث غاية فى الخطورة والغرابة ... الأمر الذى دفع النائب " حمدى حسن " إلى التغاطى عما كان ينوى أن يقوله ، وطلب من المسئولين الاجابة على سؤال المهندس أشرف بدر الدين وهو : لماذا لم تدرج حصيلة الصناديق الخاصة البالغة ١٢٧٢ مليار جنيه فى تقرير لجنة الموازنة ... ، ولصالح من هذا ؟؟

وهذا المبلغ الفلكى – كما ذكرنا سالفًا – للتذكرة فقط - يعادل ١٤ مرة ضعف العجز الموجود فى الموازنة ... كما يبلغ خمسة أضعاف الايرادات العامة للدولة ، ويبلغ أيضًا أربعة أضعاف النفقات العامة للدولة مثل الصحة ، التعليم، المياه ، الصرف ، والطرق ... ونستطيع سداد ديون مصر ... وزيادة الرواتب لتصل إلى المستويات العالمية... كما يمكننا اصلاح التعليم والصحة والنقل والمواصلات ... بل وتحويل الموازنة من العجز إلى الفائض .

وهنا ...طلب النائب " حمدى حسن " من المستشار جودت الملط الاجابة على السؤال : " أين هذا المبلغ ؟؟؟ وكيف تم صرفه ؟؟؟ ولماذا لم تدرجه اللجنة فى تقريرها وتجاهلته تمامًا ؟؟ " ثم توجه بالسؤال إلى د. فتحى سرور رئيس المجلس السابق ... ولم يرد عليه د. فتحى سرور ... وقال : يرد رئيس الجهاز ... !!!

www.ibtesama.com/vb

أما وزير المالية الأسبق ... د. يوسف بطرس غالى فقال له مستهترًا :" لن يرد عليك أحد ... تحدث براحتك " !!!

فرد عليه النائب حمدى حسن من فوره وقال له : " بالطبع فقد سبق أن تسببت فى ديون الدولة الداخلية والخارجية ... بل وأنك تعالج على نفقة الدولة من الأموال المخصصة للفقراء والمحتاجين ...ولم يحاسبك أحد !!! فهل سيحاسبك أحد على ١٢٧٢ مليار جنيه أخرى " فكة " ضائعة ومختفية عن الحساب الختامى للدولة ؟؟؟

وأخيرًا قام المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ليرد عما أثير من تساؤل فى الجلسة ... وتحدث فقط عن المخالفات التى تتصف بها الصناديق والحسابات الخاصة التى ذكرها من قبل النائب " المهندس أشرف بدر الدين " والتى بلغت نحو أربعة مليارات جنيه ...وتجاهل المبلغ الأصلى البالغ ١٢٧٢ مليار جنيه...!!!

وهكذا مر حديث النائب " أشرف بدر الدين " مرور الكرام على عصبة الدكتور نظيف رئيس الوزراء الأسبق ... كما تجاهل المجلس كله اعتراضات النائب حمدى حسن... وأخيرًا تم اعتماد تقرير الموازنة دون اضافة المبلغ سالف الذكر (١٢٧٢ مليار جنيه) ... وسط تصفيق حاد من نواب الحزب المنتخبين بالتزوير والغش ... الذين استطاعوا النجاه " بمغارة على بابا " وما فيها من أموال مكدسة تزيد زيادة فاحشة عن أرقام الموازنة العامة للدولة !! وهذه الموازنة كما ذكرنا سالفًا ينص قانونها على ضرورة أن تشمل كافة الايرادات والمصروفات!!!

- أحدث تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات عن الصناديق الخاصة:

إن الحسابات والصناديق الخاصة باتت بمثابة كنز عظيم لا ينضب ما فيه من دوام موارده المتنوعة يومًا أثر يوم ... لتلك الفئة القائمة على وحدات الجهاز الادارى للدولة .

www.ibtesama.com/vb

هكذا رأينا من كل ما سبق ذكره أن كل القائمين والمشرفين والمساعدين والعاملين فى هذه الصناديق والحسابات الخاصة يحصل على كل ما يريد وقت ما يشاء دون مسئولية أو حتى عتاب !!!

وهذه الصناديق كثيرة عديدة منها ما صدر دون قرار أو قانون لانشائها... ومنها ما صدر أيضًا بعد صدور قانون ينص على ضرورة إغلاقها وضم ما فيها للخزانة العامة.

وكثيرًا ما جاهد الجهاز المركزى للمحاسبات والكثير من نواب الشعب الشرفاء طوال عدة دورات لمحاولة فتح تلك المغارة التى تحوى كنوز ضخمة وفلكية من أموال فقراء المصريين ، وكشف حقيقة هذه الحسابات والصناديق التى تتجاوز أرصدتها المليارات من الجنيهات ، ولكن وجدنا أن كل هذه الصناديق بعيدة عن أيدى الحكومة ... وإن اقتربت منها تقترب على استحياء وخجل ولكن الحكومات الرشيدة تفضل القروض والمساعدات المشروطة أيًا كان مصدرها !!!

وسبق أن ذكرنا جزءًا من تقرير حديث للجهاز المركزى للمحاسبات ، الذى أشار بوضوح إلى أن جملة عدد الصناديق والحسابات الخاصة هو ٦٣٦١ حسابات ... حيث بلغت أرصدتها بالبنك المركزى والبنوك التجارية بالعملتين المحلية والأجنبية ما يعادل مبلغ ٤٧,٤ مليار جنيه .

وذكر هذا التقرير ... أنه بعيدًا عن البنوك التجارية ... بلغ عدد الحسابات والصناديق الخاصة ٦٠٦١ حسابًا .. واجمالى رصيدها فى ٣٠ – ٦ – ٢٠١١ نحو ٣٨,٦ مليار جنيه ، يخص منها الهيئات الاقتصادية والحسابات الأخرى خمسة مليارات جنيه وأما الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبيه فتبلغ ٥,٨ مليار جنيه...، والباقى وقدره ٢٧,٧ مليار جنيه فيخص الجهاز الادارى ... والادارة المحلية... والهيئات الخدمية ... والأشخاص الاعتبارية .

www.ibtesama.com/vb

أما حركة الحسابات عن العام المالى (٢٠١٠ – ٢٠١١) فبلغ اجمالها ٩٨,٧ مليار جنيه (ايداعات) ...، ونحو ٩٧,٨ مليار جنيه مسحوبات بفائض مرحل يبلغ (٠,٩) مليار جنيه هذا بخلاف رصيد أول المدة البالغ ٣١,٩ مليار جنيه فى (١ – ٧ – ٢٠١٠) .

وبذلك يكون اجمالى رصيد آخر المدة فى (٣٠ – ٦ – ٢٠١١) نحو ٣٢,٨ مليار جنيه... هذا بالاضافة إلى رصيد آخر المدة للحسابات بالعملات الأجنبية البالغ نحو ٥,٨ مليار جنيه ... وهكذا يكون اجمالى رصيد آخر المدة نحو ٣٨,٦ مليار جنيه .

ولقد أضاف التقرير سالف الذكر أن أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة بالبنوك التجارية فى ٣٠ – ٦ – ٢٠١١ بلغت ٨,٨ مليار جنيه لعدد ٣٠٠ صندوق وحساب .

كما تضمنت ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات فى تقريره سالف الذكر ... عدم تحصيل جانب من موارد بعض الصناديق والحسابات الخاصة ... بل وتحصيلها واضافتها بالخطأ لايرادات حسابات أخرى .

وأيضًا صرف بعض أموال الصناديق والحسابات الخاصة فى غير الأغراض المخصصة لها مثل : القروض والسلف ... ، ودعم واعانات ومصروفات ضيافة لبعض الجهات ... فضلاً عن شراء أغذية لبعض الوفود والمعسكرات ، نشر اعلانات وتعازى... وكذا شراء قطع غيار لاصلاح بعض السيارات أو صرف مكافآت وبدلات لبعض العاملين بأزيد من النسب المقررة .

ولقد تضمنت الملاحظات أيضًا ... بقاء أرصدة بعض الحسابات والصناديق مجنبة لمدة طويلة دون الاستفادة منها فى الأغراض المنشأة من أجلها... هذا فضلاً عن استئجار بعض المبانى وتجهيزها دون استغلالها لفترات طويلة ... وكذلك بقاء أجهزة وتجهيزات مشتراه من أموال الصناديق والحسابات الخاصة دون الاستفادة منها مما يعرضها للتلف والتقادم .

www.ibtesama.com/vb

بالاضافة إلى عدم الاستفادة من وحدات سكنية ومحلات تجارية تم انشاؤها من أموال بعض الصناديق والحسابات الخاصة وبقاؤها دون استغلال لمدة طويلة .

ولقد أكدت ملاحظات الجهاز ...عدم إحكام الرقابة على عمليات الصرف والايداع بسبب تحصيل بعض الايرادات دون وجود لائحة مالية منظمة لذلك... ، وأيضًا صرف بعض المبالغ دون وجود مستندات مؤيدة للصرف ... هذا بالاضافة إلى تحصيل بعض المبالغ نقدًا فى حين أن الواجب تحصيلها بشيكات.

وأوصى الجهاز أيضًا .. باتخاذ الاجراءات اللازمة نحو اعداد اللائحة المالية لبعض الحسابات التى أسفر الفحص عن عدم وجود لائحة مالية لها معتمدة من وزارة المالية ... وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٣٢ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ... المعدل بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٩ بشأن المحاسبة الحكومية.. وذلك احكامًا للرقابة على عمليات الصرف والايداع .

وطالب التقرير فى النهاية ...بالالتزام بالتعليمات واللوائح المنظمة لأعمال الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص ... والعمل على تحصيل مواردها ... وكذلك التشديد لمراعاة عدم الصرف من أموال الصناديق والحسابات الخاصة إلا فى الأغراض التى خصصت للصرف من أجلها ... ومراعاة اتخاذ الاجراءات الواجبة لتدعيم نظم الرقابة والضبط الداخلى حفاظًا على المال العام .

- صناديق العجب ... والشعب الذى نهب :

فى عهد الرئيس السادات ... وقع سيادته على صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ فى ٢٩ يولية من نفس العام بالموافقة على انشاء الصناديق الخاصة .

www.ibtesama.com/vb

وحذى الرئيس المخلوع – حسنى مبارك – حذوه ، منذ أن احتل كرسى الرئاسة ومن ثم أصدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ فى ٢٥ يوليو من نفس العام ،.. وقضى بالموافقة على انشاء الصناديق الخاصة ... – كما ذكرنا تفصيلاً فى الصفحات السابقة .

وكانت أموال هذه الصناديق والحسابات الخاصة منذ صدر أول قانون يجيز انشاء تلك المغارات فى عام ١٩٧٣ ... وما يصب فيها دومًا بليل أو نهار . وما ينهب منها من كبار رجال الدولة ...وكأنها " مصباح علاء الدين" . أو "خاتم سليمان " ...والحقيقة أنها كانت تشبه بوجه عام ... " مغارة على بابا والأربعين حرامى " ... !!

وهكذا طلب المخلوع من وزير بيت المال " يوسف بطرس غالى " الهارب ، أن يداوم على فتح الصناديق والحسابات الخاصة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ليطفئ نار النهم الذى أصيبت به عصابته من رجال السلطة والسلطان فى كل مفاصل البلاد .

ومرت الأيام والسنين وصناديق العجب تجمع من قوت الشعب "الغلبان" مبالغ صُبَّت فى الصناديق والحسابات الخاصة صبًا تحت مسمى رسوم ودمغات ... ثم تذهب هذه الأموال فى غمضة عين إلى جيوب أغنياء القوم المشرفين والقائمين واللاعبين بأموال الشعب فى تلك الصناديق والحسابات الخاصة التى بلغت على حد قول بعض المتخصصين إلى ما يزيد عن أثني عشر ألفًا من الصناديق الخاصة فى جميع أنحاء البلاد !!

أما الشعب المصرى " الغلبان " فليظل كما هو فى العشوائيات بالملايين فى جحور كجحور الفئران بماء وهواء ومكان يعف عنه الحيوان ... ويظل أيضًا ساكنى الجبانات ينامون مع الموتى وهم أحياء ... وما بالك بالملايين الأخرى

www.ibtesama.com/vb

الذين يعيشون تحت خط الفقر فى القرى النائية التى لا يطأها بشر إلا قليلاً ... بؤس من وراءه بؤس !!!

وتحتوى تلك الصناديق السوداء فى جميع أنحاء البلاد على أموال لا حصر لها .

ويقال أنه بموجب هذه الأموال يمكن أن يتم نقل معظم سكان مصر الفقراء نقله نوعية من الفقر ... إلى الستر ، علمًا بأن الكثير من الجهات فى جميع مفاصل الدولة تنكر وجود الصناديق والحسابات الخاصة تمامًا ، بالطبع ... لأن الكنز الذى " يغرفون " منه سوف يخرج من أيديهم ... وهم قد تعودوا على " المال الحرام " !!!

علمًا بأن وزير المالية فى حكومة الجنزورى ... كان يشغل منصب كبير المستشارين فى ولاية الوزير الهارب يوسف بطرس غالى ... لذلك فأغلب الظن أنه يعلم علم اليقين كل كبيرة وصغيرة عن الصناديق والحسابات الخاصة فى ربوع البلاد ... إلا أنه كما رأينا كثيرًا ... الكل يدعى عدم معرفته لعدد وأرصدة ومصاريف وايرادات تلك الصناديق والحسابات الخاصة ... لأن من يسيطر عليها حتى الآن هم رجال العهد السابق المستفيدين منها بليل أو نهار دون محاسبة أو لوم يذكر !! وهم الذين يحكمون بلادنا حتى بعد قيام الثورة بنحو سنة ونصف !!

- الدولة الموازية من الباطن :

من الملاحظ لكل ذى لب من المتخصصين والعارفين والاقتصاديين فى مصر المحروسة ... حتى أولئك القائمين على أمور البلاد منذ أن تفجرت ثورة ٢٥ يناير حتى الآن وبعد مضى أكثر من ١٨ شهرًا على قيام الثورة المجيدة ... لا أحد يريد الافصاح بشكل مسئول ودقيق يعتد به عن عائدات تلك الصناديق وأوجه الانفاق منها ... وكل ما يقال فى هذا الشأن من الأجهزة الرسمية

www.ibtesama.com/vb

والمسئولين وغيرهم . " إن هذا الرقم هو كل ما أمكن الحصول عليه...وهذه البيانات هي البيانات المتاحة أمامنا " . ناهيك عن تصريح المسئولين الذى يضرب بعضه بعضًا ... فمازال الفساد طبقات بعضه فوق بعض !!!

وفى هذا الخصوص ... يقول " ابراهيم يسرى " عضو الجهاز المركزى للمحاسبات ويؤكد أن الحسابات الخاصة والصناديق الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص .. هى بمثابة الباب الخلفى للموازنة العامة للدولة .. لنهب واستباحة واهدار المال العام من خلال تحصيل الايرادات العامة ... والتصرف فيها دون ضوابط ...خارج الموازنة العامة للدولة !!!

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثاني

وزراء المالية وآراءهم العقيمة نحو الصناديق الخاصة

- تقديم.
- الوزير الهمام "يوسف بطرس غالى".
- آراء وزير المالية الدكتور سمير رضوان فى الصناديق الخاصة.
- آراء الدكتور حازم الببلاوى وزير المالية فى الصناديق الخاصة.
- الدكتور ممتاز السعيد وزير المالية والصناديق الخاصة.
- آراء وزيرة التعاون الدولى فى الصناديق الخاصة.
- رأى الدكتور كمال الجنزورى فى الصناديق الخاصة.
- بلاغ للنائب العام للتحقيق فى أرصدة الصناديق الخاصة.
- رواتب وزراء المحروسة حتى الآن !!!

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثاني
وزراء المالية وآراءهم العقيمة
نحو الصناديق الخاصة

- تقديم :

يقال أن هناك ثلاثة مصادر رئيسية تمثل أهم المصادر المالية للصناديق والحسابات الخاصة منذ أن نشأت حتى الآن وهى :

المصدر الأول : الرسوم التى تفرضها الصناديق على المواطنين أو تخصمها من أرباح الجهات التابعة لها مثل ... صندوق تطوير وتحديث " القطاع المصرفى " حيث يخصم سنويًا ٥٪ من أرباح البنوك العامة ، لاضافتها إلى حصيلة الصندوق ، ذلك الذى لم يخضع للرقابة منذ انشائه فى ٢٠٠٥ حتى الآن !!!

المصدر الثانى : لموارد الصناديق والحسابات الخاصة يأتى من القروض والمعونات والمنح التى تأتى من جهات خارجية ... حيث كان لرئيس الجمهورية والوزراء وكبار المسؤولين – فى العهد البائد – الحرية المطلقة فى توجيهها وصرفها .

أما المصدر الثالث : للصناديق والحسابات الخاصة ، فهو من الموازنة العامة للدولة من باب التحويلات الرأسمالية الموجودة فى الموازنة العامة فى الباب الرابع... أو حتى من الاحتياطى العام كما فعل رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات " جودت الملط " بعد ثورة يناير ، وحصل على (١٠) ملايين جنيه لصالح صندوق العاملين بالجهاز خصمًا من الاحتياطى العام سالف الذكر !!

www.ibtesama.com/vb

والمشكلة الحقيقية فى هذه المعضلة الآن ليست فى حجم الأموال ...ولكن فى حقيقة تبعية هذه الأموال ؟ ومن المسئول عنها ؟ والمجالات التى كان يتم الانفاق عليها من خلالها ؟؟ وحتى بعد انفجار ثورة يناير ٢٠١١ بحوالى سنة ونصف ... لم تصل الدولة أو أى مسئول لمعلومات مؤكدة حول تبعية هذه الصناديق المجهولة وأموالها ؟؟

ويرى الكثير من أصحاب السلطة والمختصين بهذا الأمر ، أن مفتاح السر... واللغز الكبير الخاص بالصناديق والحسابات الخاصة ... مازال فى يد وزير المالية الهارب "يوسف بطرس غالى " المحكوم عليه بمدة ٣٠ سنة سجن... ذلك " البلهوان " الذى ابتكر تبويبات جديدة فى الموازنة العامة للدولة ، اعتبارًا من العام المالى (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) ، وكان يهدف بها حماية أموال ومخصصات ، واخفاء أموال الصناديق والحسابات الخاصة عن أعين مجلسى الشعب والشورى والجهات الرقابية – فى هذا الزمان الأغبر – وذلك عند اقرار الموازنات العامة للدولة ...ومراجعتها ... فمن هو هذا الوزير المسمى "يوسف بطرس غالى " .

- الوزير الهمام يوسف بطرس غالى (آخر وزير مالية فى العهد البائد) :

ولد يوسف رؤوف يوسف بطرس غالى فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٢ فى مدينة القاهرة ... وهو ابن شقيق " بطرس غالى الأمين العام السابق للأمم المتحدة " .

وحصل على درجة البكالوريوس فى الاقتصاد من جامعة القاهرة سنة ١٩٧٤ ، وحصل على درجة الدكتوراه من معهد " ماساشوستس للتكنولوجيا الأمريكية " عام ١٩٨١ .

ولقد عمل " خبيرًا اقتصاديًا " لمدة ست سنوات (١٩٨١ – ١٩٨٦) فى صندوق النقد الدولى ... ثم عمل خلال الفترة (١٩٨٦ – ١٩٩٣) مستشارًا

www.ibtesama.com/vb

اقتصاديًا لكل من رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزى المصرى ...وكان فى نفس الوقت أستاذًا مساعدًا فى الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ...وأيضًا كان مديرًا لمركز التحليل الاقتصادى بمجلس الوزراء... وفى الفترة (١٩٩١ – ١٩٩٣) كان عضوًا بمجلس إدارة البنك الأهلى المصرى .

وفى الفترة (١٩٩٣ – ١٩٩٥) كان وزيرًا للدولة للتعاون الدولى ، ثم أصبح وزيرًا للدولة لشئون مجلس الوزراء . وفى الفترة (يوليو ١٩٩٧ – سبتمبر ١٩٩٩) شغل منصب وزير الاقتصاد ، وفى الفترة (يناير ١٩٩٩ – يونية ٢٠٠١) كان وزيرًا للاقتصاد والتجارة الخارجية ، ثم تولى منصب وزير التجارة الخارجية حتى سنة ٢٠٠٤ ، ثم وزيرًا للمالية حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

أى أن هذا الوزير العبقرى !!! الهمام ظل فى منصب هام ودقيق منذ عام ١٩٨٦ حيث عمل مستشارًا اقتصاديًا لرئيس الوزراء ومحافظ البنك المركزى حتى أصبح فى عام ٢٠٠٤ وزيرًا للتجارة الخارجية ثم وزيرًا للمالية حتى عام ٢٠١١ . وظل هكذا فى مركزه الهام حوالى (٢٥) سنة متوالية !!

أما عمله وتعليمه فى أمريكا ... فقد أصبغ عليه الميل الكبير لاعتناق الفكر الأمريكى المستغل لدول العالم الثالث ومنها الدول العربية وفى القلب مصر المحروسة ، وإذ لم يكن هذا دأبه فى أمريكا وفى مصر ما عُين أبدا لمدة ست سنوات كخبيرًا اقتصاديًا فى أكبر مؤسسة مالية عالمية (البنك الدولى) يسيطر عليها وعلى رجالها الولايات المتحدة الأمريكية .

أما هذا التصعيد المتواصل فى أهم مفاصل الدولة الاقتصادية ...فهو يشير بوضوح لمدى التوافق الذى تمتع به يوسف بطرس غالى ... مع عقل مبارك ورجاله ونجله جمال حتى يمكن تنفيذ سياسة إذلال المصريين واستغلالهم حتى النفس الأخير ، طالما كانت حصيلة الضرائب والجباية قادرة على ملء عين الرئيس وعائلته وحاشيته !!!

www.ibtesama.com/vb

وكان هذا الوزير يوسف بطرس غالى يمعن فى ولائه لسياسات واشنطن، والليبراليين الجدد ... كما أنه كان يمعن أيضًا فى " احتقار المصريين " لأبعد الحدود !!!

ولقد عمل دائمًا على خفض رقاب المصريين الفقراء تحت ذل الحاجة والعوز ارضاءًا لسادة صندوق النقد والبنك الدوليين ...ولقد شهدت مصر فى عهده الميمون !! مميزات واستثناءات كثيرة وكبيرة لرجال الأعمال ...الأمر الذى جعلهم فوق البشر وخارج مظلة القانون !!!

وعندما أصبح هذا الرجل وزيرًا للاقتصاد والتجارة الخارجية (١٩٩٩ – ٢٠٠١) أصدر عدة قرارات كارثية أضرت بالاقتصاد المصرى والشعب المصرى إيما ضرر ... ومنها القرار رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٠ والذى يمنح المستوردين والمصدرين شهادة حماية بجانب القرارات رقم ٣٠ ، ١٦٣ ، ٣٣٩ ، ٤٤٢ لسنة ٢٠٠٠ ،وهى القرارات التى صدرت جميعها لصالح رجال الأعمال المميزين ... حيث يكتفى بالفحص الظاهرى ومطابقة البيانات المدونة على بضائعهم المستوردة طبقًا لما هو ثابت فى مستنداتهم مما لا يحقق من آليات الرقابة على الواردات ...!!!

ومن الكوارث التى سببها هذا الوزير للاقتصاد المصرى بمخالفة القانون.. قيام غالى بالتغاضى عن تعليمات البنك المركزى وضرب بها عرض الحائط ، بل إنه تجاوز مجلس الدولة ...وذلك بأن منح حق تحصيل (١٠٧) مليار جنيه حصيلة الضرائب والجمارك " لبنك باركليز " الأجنبى متجاوزًا البنوك الوطنية ، ومخالفًا للقانون والقواعد...

والمثير للدهشة والعجب ... أن الجهاز المركزى للمحاسبات ، أنتقد تصرفات وزارة المالية هذه ، بل إنه كشف عن تلاعب هذا البنك... بأن احتفظ ببعض الأموال التى حصلها من الضرائب والجمارك لمدة ٥٧ يومًا دون أن يوردها للبنك المركزى .

www.ibtesama.com/vb

وهـذا الـوزير الفاسـد المفـسد ... الـذى أطلقـت عليـه " الـصحافة الأمريكية" لقب الرجل الذى جلب التقدم والاصلاح لمصر...، ولم لا !! وهـو رجل أمريكا فى مصر ، فقد تعلم فى جامعاتها ...وشغل أعـلى المناسـب فى أكـبر المؤسسات المالية التى تسيطر عليها الولايات المتحدة ... وكان العميل المخلص للامبريالية الأميريكة دومًا .

وهذا الرجل حكم عليه فى يونية ٢٠١١ حكمًا تاريخيًا – كما ذكرنا سالفًا – بمعاقبته بالسجن ٣٠ عامًا بعد اتهامه بالأضرار العمدى بالأموال ومصالح الغير من مالكى السيارات الموضوعة لـدى مـصلحة الجـمارك...بـأن اسـتولى لنفـسه وللغير على ١٠٢ سيارة بقيمة ٣٥ مليون و٧٩١ ألف جنيه ..!!

علمًا بأنه تم التحقيق معه فى قيامه بالاستيلاء عـلى ٤٣٥ مليـار جنيـه مـن أموال المعاشات الخاصة بالمصريين ، واستخدام هذا المبلغ فى سد العجز فى ميزانية الدولة ودعم البورصة المصرية .

أما فيما يختص بالحسابات والصناديق الخاصة ... فقد كشف وكيل الجهاز المركزى للمحاسبات " مصيلحى عليوه " عن قيام الوزير بطرس غالى بانشاء " حسابًا خاصًا" تحت مسمى " صندوق قطاع مكتب وزير المالية " وذلك من أجل دفع الفوائد الخاصة ببعض الجهات السيادية فكلف الدولة عام ٢٠١٠ نحو ٣,٨ مليار جنيه بالسالب ، تم تحميلها على الموازنة العامة للدولـة ... وكانـت معظم الأموال الموجودة فى هذا الـصندوق يـتم صرفهـا عـلى المكافـآت والمـنح والجهود غـير العاديـة ... بـل وكافـة المـسميات المطاطـة ... وذلـك بالمخالفـة للأغراض الحقيقية لتلك الحسابات .

حتى العملات التذكارية لم يتركها " الوزير البهلوان " فقـد تـم اتهامـه ورئيس الخزانة العامة ورئيس مصلحة صك العملة باهـدار عمـلات تذكاريـة تاريخية ذهبية بقيمة أربعة ملايين جنيه ، ففى الفـترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٠) صـدر

www.ibtesama.com/vb

قرار الوزير بصهر العملات سالفة الذكر دون الرجوع للجنة الفنية المختصة ... ثم باع ما تم صهره من عملات لنفسه ... علمًا بأن العملات المنصهرة تزن نحو واحد طن ، ٧ كيلو ، ٤٩٠ جرام وهى عملات تاريخية لا تقدر بثمن !!!

- آراء وزير المالية الدكتور سمير رضوان فى الصناديق الخاصة :

لقد شغل الدكتور سمير رضوان منصب وزير المالية فى حكومة تسيير الأعمال برئاسة الفريق أحمد شفيق الأولى (٣١ يناير ٢٠١١ – ٢١ فبراير ٢٠١١) وكان وزيرًا للمالية أيضًا فى حكومة شفيق الثانية (٢٢ فبراير ٢٠١١ – ٣ مارس ٢٠١١) .

ولقد تم الابقاء عليه فى وزارة الدكتور عصام شرف بعد استقالة وزارة شفيق – حتى تم تغيير الوزارة ومجئ الدكتور الجنزورى – (٣ مارس ٢٠١١ – ٢٢ نوفمبر ٢٠١١).

وهو حاصل على بكالوريوس من كلية والاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة سنة ١٩٦٣ وماجستير عام ١٩٦٧ من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية جامعة لندن ، وأيضًا على الدكتوراه فى الاقتصاد من جامعة لندن عام ١٩٧٣ .

كان عضوًا فى لجنة السياسات بالحزب الوطنى المنحل ... كما كان أيضًا عضوًا معينًا فى مجلس الشعب السابق لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

ففى النصف الثانى من شهر فبراير ٢٠١١ ، أكد الدكتور سمير رضوان وزير المالية أنه قد تم اتخاذ نحو ١٩ اجراءًا لمواجهة تداعيات الأحداث منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير .

أما أهم هذه الاجراءات التي ذكرها وزير المالية ... فهو الاجراء الثالث عشر ، الذى يشمل على اعادة تأهيل المبانى والممتلكات العامة بمختلف أنحاء

www.ibtesama.com/vb

الجمهورية التى وقعت بها أضرارًا وتلفيات من جراء أحداث يناير ٢٠١١ ... حيث يتم تمويل ذلك من أرصدة الحسابات الخاصة والصناديق الخاصة ... المفتوحة باسم مختلف أجهزة الدولة والمحافظات لأغراض تتمثل فى تحسين الخدمة والتى يبلغ اجمالى أرصدتها ٨ مليارات جنيه... ولقد تم عرض الموضوع برمته على الدكتور رئيس الوزراء للموافقة على توجيه المحافظين والجهات المعنية الأخرى التى لديها هذه الصناديق الخاصة لاتخاذ اللازم فى هذا الشأن على أن يتم التنفيذ الفورى .

أما الاجراء الرابع عشر ، فيتضمن إعادة تأهيل أقسام الشرطة والمبانى والممتلكات التابعة لوزارة الداخلية التى طالها التخريب خلال أحداث يناير ٢٠١١ ، ويتم تمويل ذلك من الصناديق الخاصة بوزارة الداخلية والأجهزة التابعة لها حيث يمكنها تدبير مبالغ جملتها ٢,٣ مليار جنيه لهذا الغرض ...وتم عرض ذلك على رئيس مجلس الوزراء حيث يتم تنفيذ ذلك فورًا .

وقال وزير المالية " د. سمير رضوان " إن الاجراء الخامس عشر يتضمن صرف المبالغ المطلوبة لاعادة إدراجها لمشروعات تنموية بمختلف أجهزة الدولة بعد موافقة وزارتى التعاون الدولى والتنمية الادارية بمبلغ ٧٨٣,٤ مليون جنيه، ويتم تمويل هذا الأمر من الحساب الخاص لبرنامج منح الاستيراد السلعى الأمريكى وتم عرض ذلك على رئيس مجلس الوزراء .

ويتضمن الاجراء السادس عشر ، تسوية حالة أصحاب سيارات التاكسى ممن تم ضمهم إلى المرحلة الأولى ومساواتهم بنظرائهم في المرحلة الأولى ... وتحمل وزارة المالية بقيمة الفرق بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ...ويتم تمويل هذا الأمر من صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع .

والعجب العجاب حقًا ... أنه حتى الآن لم نعد نعرف يقينًا كم هو عدد تلك الصناديق السوداء التى يقتنيها الكثيرون من الساسة والمسئولين والاعلاميين ... كل في مجال تخصصه .

www.ibtesama.com/vb

وفى هذا يدلى الأستاذ الدكتور حسام عيسى أستاذ القانون بجامعة عين شمس ، بدلوه فى هذا المعترك ويقول : " إن فساد الأجهزة الرقابية ، وعدم وجود رقابة على الصناديق الخاصة التى تربو على ١٢٢٠٠ صندوق حكومى ... منها ١٢٢ صندوقًا من وزارة الداخلية ... وهذه الصناديق لا يستفيد منها الشعب ... !!!

* * * * * *

ومن ناحية أخرى ... نستعرض ها هنا بعض بيانات الكتاب الاحصائى السنوى الذى أصدرته هيئة الرقابة المالية حيث بلغ اجمالى الصناديق المسجلة ٦٤٣ صندوق خلال عام ٢٠١٠ ... وصدر فى أوائل عام ٢٠١١ .

والملاحظ تراجع عدد الصناديق المسجلة بهيئة الرقابة المالية خلال العام المذكور بنسبة ٢٩٪ ، حيث تم تسجيل خمسة صناديق فقط حتى ٣٠ يونية ٢٠١٠ مقابل سبعة صناديق تم تسجيلها خلال نفس الفترة عام ٢٠٠٩ ... أما الصناديق التى تم شطبها فبلغت (١١) صندوقًا مقابل سبعة صناديق تم شطبها خلال العام السابق ٢٠٠٩ .

ولقد أوضح الكتاب الاحصائى السنوى لهيئة الرقابة المالية أن عدد الصناديق الحكومية بلغ ١٦٥ صندوقًا مسجلاً لدى الهيئة ... هذا بخلاف ٨١ صندوقًا بالجهات السيادية ، أما قطاع الأعمال فبلغت صناديقه ١١٣ صندوقًا ، والقطاع الخاص ١١٤ صندوقًا أما عدد صناديق البنوك فبلغ ٢١ صندوقًا ، والجامعات ١٥ صندوقًا والنوادى ٨ صناديق والمعاهد والكليات ١٣ صندوقًا والمؤسسات الصحفية (١١) صندوقًا .

علمًا بأن هيئة الرقابة المالية هذه تابعة لوزارة المالية الذى يرأسها وزير المالية سمير رضوان الذى جاء إلى وزارة المالية فور اندلاع الثورة المصرية .

www.ibtesama.com/vb

والغريب أن الدكتور سمير رضوان وزير المالية – الأسبق – ذكر فى شهر مارس سنة ٢٠١١ أنه ينكر وجود الصناديق الخاصة أو حتى وجود أموال بها ... ثم عاد وأعلن أن بهذه الصناديق نحو ٣٦ مليار جنيه...وقال فى تصريح له بأن الوزارة تراقب الصناديق الخاصة ... ولكن ليس لوزارة المالية سيطرة عليها ، باعتبارها خارج الحساب الموحد !!!

ولكن حركة " رقابيون ضد الفساد " أسرعت بتكذيب ما نشر فى وسائل الاعلام على لسان وزير المالية سمير رضوان من أن أموال الصناديق الخاصة لا تتعدى ٣٦ مليار جنيه .

وأكدت الحركة – التى شكلها أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات – بهدف مواجهة كل أشكال الفساد فى مصر ... أن الحركة قامت باجراء حصر لهذه الأموال الموجودة فى الحسابات بالبنك المركزى ووجدت أن قيمتها ٨٨ مليار جنيه وليس ٣٦ مليار فقط هذا بخلاف الأموال الموجودة فى البنوك التجارية ...!!!

ولقد أوضح أحد أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات " ابراهيم أبوجبل" أن أرصدة تلك الحسابات وصلت فعلاً إلى ٨٨ مليار جنيه أما مصروفاتها فقد بلغت ٦١ مليار جنيه وفوائضها بلغت ٢٧ مليار جنيه .. ، أما قيمة الايرادات والمصروفات وفوائض تلك الصناديق بالبنوك التجارية فيصعب حصرها ...بل لا تعلم أية جهة فى مصر ما هو عددها .. ولكن بالتأكيد هى أكثر مما أورده رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات فى بيانه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة حين قال أنها حوالى ٢١ مليار جنيه ومصروفاتها نحو ١٥ مليار جنيه ، وفوائضها نحو ٧ مليارات جنيه !!!

وفى أوائل شهر أكتوبر من عام ٢٠١١ ، أعترف د. سمير رضوان وزير المالية ، بأن الصناديق والحسابات الخاصة تشكل صداعًا دائمًا ومستمرًا فى رؤوس

www.ibtesama.com/vb

المصريين ، بعد أن تعددت الشكاوى من الكثيرين حول المبالغ الضخمة الموجودة فى تلك الصناديق ، خاصة وأن عدد الصناديق قد وصل إلى أكثر من (١٠) آلاف صندوق... وقد ترددت أنباء عن احتوائها على قرابة التريليون جنيه... مما دعا عمرو أديب إلى ترديد المقولة الشهيرة " إن مصر أغنى بلد فى العالم... لأنه يتم سرقتنا منذ ٧٠٠٠ سنة ولا يزال بها فلوس... "وصرح د.سمير رضوان : "بالفعل مصر تسير رغم القدر الرهيب من الأموال التى نهبت " .

وأخيرًا يمكن القول .. أنه رغم كثرة التقارير الصحفية والمناقشات التليفزيونية التى تناولت بالتعليق أنشطة الصناديق والحسابات الخاصة ... ، فإن المعلومات المتاحة عنها لا تزال متضاربة ولا تتسم بالقدر الكافى من الشفافية .

لذلك ... نتمنى ونأمل من وزارة المالية أن تتخذ الخطوات التالية :

(١) - اصدار بيان رسمى يتضمن حصر دقيق لكل الصناديق الخاصة فى مصر .. ومصادر تمويلها ، وأوجه انفاقها ، وحجم أرصدتها ... وهل هناك ضرورة لاستمرارها ؟؟

(٢) - بحث امكانية تحويل الأرصدة إلى الخزانة العامة وبحيث تكون الخزانة العامة هى الجهة الوحيدة لتلقى الايرادات العامة بمختلف أنواعها حتى يمكن توفير حد أدنى من العدالة الاجتماعية وهو لن يتحقق إلا بالعمل على سد الثغرات الفاسدة والصناديق الخاصة واحدة منها .

وفى نهاية الحديث عن آراء الدكتور سمير رضوان وزير المالية عن الصناديق والحسابات الخاصة ... نرى أن هناك سؤال يفرض نفسه وهو : لماذا لا يتجه الدكتور سمير رضوان إلى فتح " مغارة " الصناديق والحسابات الخاصة... ليأخذ منها ما يكفى ويزيد لسداد كل ديون مصر ...أو على الأقل لسد عجز الموازنة العامة لمدة ١٤ سنة مقبلة على أقل تقدير ... دون اللجوء إلى الخارج للاقتراض ؟؟؟ وهذا مجر بند وحيد من بنود كثيرة يمكن أن تحل كل

www.ibtesama.com/vb

المشاكل المتعلقة بعجز الموازنة فى عهده ، وذلك لو افترضنا أن هناك عجزًا حقيقيًا!!!

وإذا كان الدكتور سمير رضوان قد أعلن خلال رحلته الخليجية – وهو ما يزال فى وزارة المالية – بأن عجز الموازنة القادم سوف يصل إلى ١٠٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى ، فإن اتخاذ بعض القرارات من شأنها سد هذا العجز ، وذلك مثل ، تحويل أرصدة وايرادات الصناديق والحسابات الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة ، بل ويجب أن تخضع مصروفات هذه الصناديق والحسابات الخاصة لمراقبة مسبقة من قبل وزارة المالية ... وهذا الأمر لن يتحقق أبدًا ... إلا بإلزام هذه الصناديق – فى جميع المحافظات – بفتح حسابات بنكية فى البنك المركزى ... حتى يسهل معرفة ايراداتها .. بل ويستطيع الجهاز المركزى للمحاسبات من مراقبة عملها ... ويتمكن بذلك من تحديد أوجه القصور والاسراف فى صرف تلك الأموال الضخمة القابعة فى الصناديق والحسابات الخاصة !!!

ونرى أنه من المؤكد أن فتح ملف الصناديق والحسابات الخاصة سيدفع بالضرورة إلى معالجة الخلل القائم فى العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الدولة المصرية .

فمثلاً ... نجد العاملون وفى قطاع البترول ... يعتبرون هذا القطاع ملكًا لهم ، وهم أحق بموارده ... ولا يحق لأحد غيرهم ...ناهيك عن حق ميزانية الدولة!!! كذلك العاملون فى قطاع البنوك ...بل وفى قناة السويس أيضًا ...، فلو نظرنا بدقة فى أجور العاملين فى هذه القطاعات مقارنة بأجور أقرانهم فى القطاعات المحلية الأخرى ...لتأكدنا من هذا الخلل الصارخ .

والأمر نفسه ينسحب على المحافظات التى بها محاجر – كما ذكرنا سالفًا – أما أموال هذه المحاجر فتعتبر ملكًا للمحافظة . وأما غرامات المرور فهى ملك

www.ibtesama.com/vb

وزارة الداخلية ... وغرامات الموازين على الطرق ورسوم البوابات فهى ملك الهيئة العامة للطرق والكبارى !!! وكأننا أصبحنا عدة أقاليم ... ولسنا دولة واحدة بموازنة واحدة .

وهكذا نجد أن عجز الموازنة الذى كان يُخَاف منه ويعمل له ألف حساب... بل كان يخوفنا به الدكتور سمير رضوان ... سينخفض فى لمح البصر ليصبح أقل من عشرة مليارات جنيه.. يمكن للدولة المصرية تدبيرها من العمل على ترشيد الاستهلاك والنفقات الحكومية الباهظة التى لا يزال حجمها غير معروف ... بل إنها تعد بابًا من أبواب الفساد الذى يجب غلقه .

إذ كيف ونحن نعيش نجاح ثورة ٢٥ يناير العاتية ... لا نعلم بالضبط اجمالى دخل كل وزير فى الدولة المصرية خلال عام شاملاً الحوافز وبدلات السفر واجمالى مصاريف رحلاته الخارجية ؟؟؟ وسوف نستعرض ذلك بشكل من التفصيل فى الصفحات التالية .

ونرى أنه من الضرورى ونحن فى هذه الظروف التى تعقب الثورات ... أن ندرك حجم المخاطر المترتبة على الافراط فى الاقتراض من الخارج ، دون الوقوف بشكل حقيقى على حجم مواردنا وأموالنا وقدرتنا على التقشف ... أما الاستمرار فى منهج الاستسهال واللجوء إلى الاقتراض ... سوف يسلم " رأس مصر " ومعها كل المصريين إلى مؤسسات التمويل الدولية التى لا ترحم بل إنها تخطط فعلاً لهذا اليوم !!!

- آراء د. حازم الببلاوى وزير المالية السابق فى الصناديق الخاصة :

لقد جاء تعيين الدكتور حازم الببلاوى كنائب لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزيرًا للمالية فى وزارة الدكتور عصام شرف (٢٢ فبراير ٢٠١١ - ٣ مارس ٢٠١١) خلفًا للدكتور سمير رضوان وزير المالية الأسبق .

www.ibtesama.com/vb

وكان الدكتور حازم الببلاوى فى هذا الوقت يبلغ من العمر ٧٣ عامًا ... وهو خريج كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٥٧ ، وحاصل على الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية من جامعة باريس عام ١٩٦٤ ...وقد عمل الدكتور حازم رئيسًا لبنك تنمية الصادرات المصرى لمدة ١٢ سنة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٥ ...ثم عمل خمس سنوات فى الأمم المتحدة ، ثم عمل سنة ٢٠١١ مستشارًا لصندوق النقد العربى فى أبو ظبى .

وهو أحد خبراء الادارة والاقتصاد الذين طالما أعلنوا رفضهم للسياسات الاقتصادية التى مارستها حكومات الحزب الوطنى المنحل المتعاقبة ، لما فيها من إضرار بالغ بالصالح العام .

ولقد واجه الدكتور حازم الببلاوى بعد تعينه فى وزارة المالية ، مقاومة شرسة كان يبديها بعض تلاميذ مدرسة وزير المالية الأسبق الدكتور يوسف بطرس غالى داخل ديوان عام الوزارة أو غيرها من الوحدات الحسابية ... وهذا أمر يكاد يكون طبيعيًا ومنطقيًا له ما يبرره ... فالتعقيد والغموض الذى طالما تمسكت هذه الفئة به فى بنود الموازنة كان أمرًا رفضه تمامًا الدكتور حازم الببلاوى... كما رفض أيضًا سياسات الاستعانة بالمستشارين فى كافة قطاعات الوزارة ممن يحصلون على مرتبات سخية جدًا قررها من قبل وزير المالية الأسبق الدكتور بطرس غالى ... ولم يقم بألغاءها الدكتور سمير رضوان ووزير المالية الذي خلفه الدكتور الببلاوى .

وفى هذا الوقت العصيب على الاقتصاد المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير ... نرى خبراء الاقتصاد ورجال المال يعلنوا تفاؤلهم بمقدم الدكتور حازم الببلاوى نائبًا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزيرًا للمالية ... وذلك لما يجدون فى هذا الرجل من قدرة على الامساك بزمام الأمور بما يتوافر لديه من رؤية ثاقبة وخبرة طويلة من العمل داخل وخارج مصر ، الأمر الذى يمكنه من تحقيق

www.ibtesama.com/vb

العدالة الاجتماعية والتخصيص الأمثل للنفقات وتطبيق الأساليب العلمية فى الموازنة ودخول جميع إيرادات الدولة فى الموازنة العامة وأخيرًا العمل على الغاء الصناديق الخاصة .

وأعلن الدكتور حازم الببلاوى ... بضرورة تحويل الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة .. وهذا الأمر لن يغلق أكبر أبواب الفساد فى المحليات فحسب ...بل يمكن أن يدفعنا إلى طلب رفض المعونة الأمريكية سواء العسكرية أو المالية ، لأن لدينا – فى هذه الحالة – ما يكفى من الموارد ... لا سيما أن هذه الصناديق بلغ حجمها نحو ١,٣ ترليون جنيه ... وهذا يعنى ببساطة سداد كل الديون المصرية الداخلية والخارجية... وبالتالى تنتفى الحالة إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية أو حتى قبول المساعدات والمعونات خصوصًا المعونة الأمريكية ... تلك المعونة التى كانت خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة الذريعة التى تعطى للولايات المتحدة الحق فى التدخل فى السياسة المصرية وتوجيهها نحو مصالح أمريكية واسرائيلية ...سواء على الصعيد السياسى أو على الصعيد الاقتصادي .

ولقد أثبتت السنوات الماضية ... أن الذى استفاد من هذه المعونة الأمريكية هو الاقتصاد الأمريكى ... والمواطن الأمريكى فى المقام الأول ... وليس المواطن المصرى ... برغم أن شكل المعونة والمنح أمريكية ... ولكن جوهرها الحقيقى ...والواقع الحقيقى...أن مصر هى التى كانت تعطى المعونة للولايات المتحدة ، وتدعم الفلاح الأمريكى ...وذلك عندما تستورد القمح ، وتدعم وسائل النقل الأمريكى التى كانت تأخذ نحو ٣٣٪ من حجم المعونة الأمريكية ...وأيضًا تدعم الموظف الأمريكى الذى يعمل فى برنامج المعونة فى مصر حيث كان راتبه لا يقل عن عشرة أضعاف راتبه فى أمريكا... وأيضًا تدعم المصنع الأمريكى حيث استورد السوق المصرى بما قيمته ٥٥ مليار دولار سلع أمريكية فى السنوات الماضية .

www.ibtesama.com/vb

وهنا ... يمكن أن نتساءل ... هل وقفت حكومة عصام شرف ووزير المالية السابق " سمير رضوان " على حجم ما لديها من موارد ... وأحصتها ؟؟

ولكنى أعتقد جازمًا ... أن حكومة الدكتور عصام شرف لم تفعل ذلك... بل إن الدكتور سمير رضوان لم يعكف بجد على معرفة حجم ما لديه من ثروات.. حيث أن هذا الأمر ليس صعبًا بالمرة ، بل أنه لا يتطلب منه سوى اتخاذ بعض القرارات فقط ونرى أن القرار الأول الذى كان يجب أن يتخذه – فى فترة ولايته لوزارة المالية – هو فتح ملف الصناديق الخاصة الذى وصل عددها حسب تصريح المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات عام ٢٠١٠ نحو ٦٣٥٠ صندوقًا تضم ١,٣ تريليون جنيه ، وثمة آلاف أخرى من الصناديق غير معروفة وغير معلنة لأن حساباتها فى البنوك التجارية...وهذا مما يخالف القانون .

✸ ✸ ✸ ✸ ✸ ✸

وأخيرًا – بعد استقالة وزارة عصام شرف – قال الدكتور حازم الببلاوى وزير المالية السابق : إن هناك تفريطًا في مبدأ وحدة الموازنة العامة خاصة أن كل مدخلات الدولة لا تندرج داخل تلك الموازنة ...!!!

وأضاف ... أن من أسباب التدهور الاقتصادى أن كل موازنات القوات المسلحة والصناديق الخاصة ... والنقابات ، لا تدخل ضمن الموازنة العامة للدولة ... الأمر الذى يهدر مبدأ وحدة الموازنة ... !!!

وقال الدكتور حازم الببلاوى .. إن مصر تنزف دمًا بسبب تدهور الحالة الاقتصادية والتى تتمثل فى عجز الميزانية ونقص التمويل ... رغم وجود أموال ضخمة فى الصناديق والحسابات الخاصة ... هذا بجانب التراجع المستمر فى أرصدة العملات الأجنبية في ذلك الوقت ...

✸ ✸ ✸ ✸ ✸ ✸

www.ibtesama.com/vb

ويقول الدكتور حازم الببلاوى فى كتابه (أربعة شهور فى قفص الحكومة): أنه إلى جانب التشابكات المالية والمستحقات العالقة وما تثيره من اضطرابات فى سلامة المالية العامة .

فقد عرفت الدولة مشكلة أخرى هى ما يطلق عليها (الصناديق الخاصة) ، ولقد بدأت فكرة (الصناديق الخاصة) بمبررات معقولة ، ولكنها أدت فى النهاية إلى توسع مالى عشوائى كاد أن يخرج عن السيطرة .

ولقد كانت الفكرة الأساسية وراء انشاء مثل هذه الصناديق ، هى توفير نوع من المرونة فى إدارة بعض المرافق العامة مع تخصيص موارد خاصة لها ... ترتبط بنوع النشاط الذى تقوم عليه .

فالسياحة مثلاً تحتاج إلى تنمية خاصة ، ويمكن توفير موارد مخصصة لها ومرتبطة بهذا النشاط ، بحيث يمكن توجيهها لخدمة هذا النشاط ... هكذا تفرض بعض الرسوم على الأنشطة السياحية ، ويخصص عائدها لخدمة هذا المرفق العام .

ولكن الدكتور الببلاوى وزير المالية السابق ... نسى أو تناسى أهم وأخطر الصناديق الخاصة وأشهرها قاطبة ... وهو صندوق التنمية الثقافية والذى كان يتبع وزارة الثقافة والوزير الأسبق ، حيث تولى إدارته دائمًا أحد أقرباء الوزير أو أحد أتباعه ...حيث تولى الاشراف على هذا الصندوق لفترة من الزمن أحد السائقين المصريين الذى كان يعمل سائقًا فى سفارتنا فى روما وهو "زوج ابنة أخت الوزير " وكان هذا الصهر يتصاعد فى مناصب الوزارة حتى أصبح ، ذات يوم " أمين خزانة المال فى الوزارة وهو صندوق التنمية الثقافية " .

وكان هذا الصندوق يمول من عائد اقتصادى هام لغاية ، وهو حصيلة بيع "التذاكر " للدخول إلى متاحفنا القومية وآثارنا العريقة فى جميع أرجاء البلاد وغيرها أيضًا من موارد .

www.ibtesama.com/vb

ولقد أختصت وزارة الثقافة صندوقها هذا " أو مغارة على بابا " بهذه التدفقات الضخمة من الأموال ، وكانت تحت تصرف شخص واحد ، يتصرف فيها كيف يشاء ، ويغدق منها على من يريد ...وهو الوزير المتصرف الوحيد دون منازع فى هذه الأموال الطائلة ...لا حسيب ولا رقيب !!!

ويستطرد الدكتور البيلاوى بقوله ... إن فكرة الصناديق الخاصة كأى فكرة تبدأ على أساس معقول ومقبول ... ، ثم ما تلبث أن يتم التوسع فيها ، وتخرج عن الاطار الذى بدأت به .

ومن هنا ... بدأت المحليات بوجه خاص فى التوسع فى انشاء مثل هذه الصناديق ، واستخدمت المرونة المقررة للانفاق منها للتوسع فى الانفاق على مجالات أخرى بعيدة عن النشاط المقصود فى سند انشائها ... ، ... وغالبًا ما يفيد منها العاملون فى الوزارة أو المصلحة بصرف النظر عن خدمة القطاع نفسه الذى أنشئ الصندوق من أجله .. !!

وفى الوقت نفسه ... فإنه نظرًا إلى ضعف المرتبات ، وعدم القدرة على اجتذاب الكفاءات اللازمة فى مختلف المجالات ، فكثيرًا ما استخدمت أموال هذه الصناديق لدفع مرتبات ومكافآت مغرية لبعض العاملين ... ، ... وهنا أيضًا حدثت انحرافات غير قليلة ، ولم تعد هذه المكافآت تقتصر على جذب الكفاءات ، وإنما أصبحت مجالاً للمحسوبية ومنح المكافآت وتمويل السفريات ، وغير ذلك مما لا يرتبط بالغرض الأول لانشاء مثل هذه الصناديق .

ومن هنا قامت الدعوة لاعادة النظر فى أوضاع الصناديق الخاصة ، تلك الصناديق التى تتضمن خروجًا عن قواعد المالية العامة فى وحدة وعمومية الموازنة .

فما كان يمكن السماح به كاستثناء لتحقيق بعض المنافع ومزيد من المرونة ، تحول فى العمل إلى أحد مصادر الاسراف ...وأحيانًا الفساد .

www.ibtesama.com/vb

لذلك فقد قامت الحاجة إلى اعادة النظر فى هذا التطور الذى اتسع بشكل سرطانى... ومع ذلك ، فإنه عند الانتقال من المجال النظرى للمطالبة بالاصلاح إلى الواقع العملى ... ، فإن الأمور تبدو أكثر صعوبة ، وإن هذا الواقع – حتى وإن كان غير صحى – فإن ازالته تحتاج إلى وقت ، ولا يمكن أن يتم بشكل فجائى مما قد يترتب عليه أضرارًا غير قليلة ... وهكذا قال الدكتور البلاوى وهو الذى كان وزيرًا للمالية !!!

ويروى فى هذا الصدد مثالاً يعزز ويوضح مثل تلك الصعوبة ... ويقول : فى أحد اجتماعات مجلس المحافظين ، والذى يجتمع برئاسة رئيس الوزراء ... وجدت على جدول الأعمال ما يشير إلى منشور وزارة المالية رقم ١٢ لسنة ٢٠١١، ولم أكن أعرف بالتفصيل مشكلة هذا المنشور ... فوزارة المالية تصدر بشكل منتظم منشورات لمختلف الوزارات للتأكيد على ضرورة الالتزام بالقواعد القانونية وبتعليمات الموازنة عند تنفيذها من جانب مختلف الوزارات والمصالح الحكومية .

وكان المنشور ١٢ لسنة ٢٠١١ من ضمن تلك المنشورات ، وعندما بدأت المناقشة وجدت جميع المحافظين ، وبلا استثناء تقريبًا ، فى ثورة جامحة ضد هذا المنشور الذى يدعي المحافظين جميعهم أنه يعطل العمل فى المحافظات ويهدد بتوقف الأعمال ، بل وربما يؤدى إلى اعتصامات واضرابات فى أجهزة العاملين فى تلك المحافظات ... ، لذلك طلب الجميع سحب هذا المنشور حتى ينتظم العمل فى المحافظات .

وسألنى رئيس الوزراء عن رأى المالية ... فقلت له وللمجلس :" إننى لا أعرف تفاصيل هذا المنشور ، ولكنى أعتقد أنه يؤكد على رأى المالية فى ألا يتم الصرف من الصناديق الخاصة فى غير الأغراض المنصوص عليها فى قرار انشاء مثل هذه الصناديق . وهذا هو موقف القانون، ووزارة المالية لا تستطيع أن تخرج

www.ibtesama.com/vb

عن حكم القانون ، ولذلك فإن مسئول وزارة المالية فى المحافظات مسئول عن تنفيذ ذلك ... ، ... والمفروض ألا يسمح بالصرف إلا فى الحالات الواردة فى أغراض الصندوق " .

وأردفت قائلاً : " إنه مع ذلك ، فاللمزيد من الحيطة ، فإننى سوف أرجع إلى معاونى فى الوزارة لاستطلاع مختلف أبعاد الموضوع " .

وفى ضوء ذلك ... قرر المجلس ارجاء العمل بالمنشور رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ لحين ورود رد وزارة المالية على ما أثير من مناقشات فى الاجتماع .

وقال الدكتور البلاوى فى كتابه سالف الذكر تعقيبًا على ما تقدم : "وبالرجوع إلى زملائى فى المالية ، تبين صحة ما ذكرته تمامًا ، وأن المنشور يطلب من الجهات المختلفة ومنها المحافظات ، عدم الصرف من أموال الصناديق الخاصة فى غير أغراض هذه الصناديق ، كما هو وارد فى قرارات انشائها ، وقد أرسلت وزارة المالية خطابًا بهذا المعنى لمجلس الوزراء ... ، ... ومع ذلك استمر العمل بقرار مجلس المحافظين بارجاء العمل بالمنشور المقدم ... " عجبى !!!

- آراء الدكتور ممتاز السعيد وزير المالية ... فى الصناديق الخاصة:

فى البداية نرى أن نوضح أنه فى السابع من ديسمبر عام ٢٠١١ ... ، أدت حكومة الانقاذ الوطنى برئاسة الدكتور كمال الجنزورى اليمين الدستورية أمام رئيس المجلس العسكرى المشير حسين طنطاوى ... وكان الدكتور ممتاز السعيد وزير المالية فى هذه الحكومة .

وقبل الولوج إلى توجهات وآراء وزير المالية ممتاز السعيد فيما يختص بالصناديق والحسابات الخاصة التى مازال القائمين عليها صغارًا أم كبارًا يستنفذون ما تحويه من مبالغ ضخمة تقدر بالمليارات عنوة وقسرًا من أموال ودماء المصريين الفقراء المحتاجين من سكان العشوائيات ...وساكنى القبول من الأحياء ، وأهل القرى الفقيرة فى كل أنحاء مصر ... بجانب عمال اليومية ...

www.ibtesama.com/vb

ومن هم فى بطالة دائمة من العمل سواء كانوا من المتعلمين أو من غيرهم ... وهم جميعًا يعدون بالملايين !!!

نود أن نوضح بإيجاز لأهم التحديات الاقتصادية التى أضرت بمفاصل الاقتصاد بشكل أصبح كارثيًا .

فمنذ بداية عام ٢٠١١ ، تضرر العديد من المصانع المختلفة حتى أغلق أكثر من ألف مصنع أبوابه ...وذلك بسبب تعذر المستثمرين من الحصول على تمويل من البنوك ... تلك التى تخشى بدورها من تعثر المستثمرين نتيجة الأوضاع الاقتصادية ، بل إنها أصبحت تعتمد فى أرباحها بشكل أساسى على عائدات اقراض الحكومة المصرية ، من خلال شرائها لأذون الخزانة ... وخاصة مع الارتفاع المتوالى لفائدة تلك الأذون .

وبات العاملين فى تلك المصانع من العاطلين الذين لا مورد لهم ... يستجدون ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ... وما بالك بعائلاتهم ومتطلبات أسرهم وحياتهم اليومية وما تطلبه من غذاء وملبس ومصاريف للحركة اليومية... إلخ . هؤلاء هم الذين ضربهم توقف البنوك عن تمويل رجال الأعمال أصحاب المصانع !!!

ونرى كما يرى معنا الكثير من رجال الأعمال والاقتصاديون أن تعافى الأداء الاقتصادى يبدأ مع استتباب الأمن فى ربوع البلاد ، فالأمن والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، وبالتالى فالأحوال الأمنية السيئة لا تشجع على الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.

كما يرى معظم رجال الأعمال أن هناك مشكلة كبيرة تؤرق المستثمرين المصريين وهى متعلقة باستتباب الأمن ، وهى مشكلة التهريب التى تضر بالمنتجات المحلية ، فالبلاد الآن مليئة بالسلع المهربة ، الأمر الذى أدى إلى تراجع

www.ibtesama.com/vb

الطلب على المنتجات المحلية، وقيام الحكومة بتجفيف منابع التهريب يجب أن يوضع على رأس الأولويات الملحة .

* * * * * *

أما السيرة الذاتية لوزير المالية ممتاز السعيد – فيستوجب الأمر محاول سردها بشئ من الايجاز ...علمًا بأن سنوات خدمته فى وزارة المالية انتهت فى عهد وزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالى .

وبادئ ذى بدء ... يمكن القول ، أن كل الشواهد تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك ، أن الثورة المصرية المجيدة ...لم ولن تستطع التخلص بسهولة وإن طال الزمن من "فلول" النظام السابق ... فحتى الآن ... وبعد مرور نحو سنة ونصف على قيام الثورة فى ٢٥ يناير عام ٢٠١١ . لازالوا يعملون فى كل مفاصل الدولة ... بل إن نفوذهم ازداد فعلاً عن فترة ما قبل الثورة ... خاصة أنهم بدأوا يحسبون أنفسهم على الثورة والثوار ، ويتحدثون فى كل مكان باسم مصر ومصلحة مصر .

ورغم حالة الوعى وعدم الخوف والجرأة التى أصبح عليها الشارع المصرى ، فإن بعضًا من أولئك " الفلول " يقبع فى مناصب حساسة وخطيرة... وهذا ما سوف يؤدى بدوره إلى توتر الأوضاع فى مصر مرة أخرى ...؟ ويعطل نهوض البلاد إلى الأفضل والأحسن ... !!!

وحين تولى الدكتور حازم الببلاوى موقع نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزيرًا للمالية فى حكومة الدكتور عصام شرف خلال الفترة (يوليو ٢٠١١ – ديسمبر ٢٠١١) . أصدر قرارًا بتعيين " الدكتور ممتاز السعيد " نائبًا له ... وسط حالة من الجدل خلفها القرار ، خاصة أن الدكتور ممتاز السعيد يعد من أهم أعمدة وزارة المالية حيث كان يعمل بالوزارة منذ (٤٠) سنة مضت ...

www.ibtesama.com/vb

رغم انتهاء سنوات خدمته فى فترة تولى يوسف بطرس غالى لوزارة المالية كما ذكرنا سابقًا.

والجدير بالذكر... أن الدكتور ممتاز السعيد كان دائم السعى – وهو موظف فى الوزارة – لتسهيل الأمور لكل وزير مالية ... لعلمه بخبايا بنود الموازنة وكيفية ضبطها حسب الطلب – كما ذكر البعض – الأمر الذى يمكن أن يبرر سبب الاستعانة به بعد خروجه من المعاش وحتى أصبح وزيرًا للمالية فى عهد الدكتور كمال الجنزورى، كما تمسكت به وزارة الدكتور هشام قنديل أيضًا !!!

وفى هذا الصدد ...لا يمكن اغفال القضية التى عرفت بقضية " الجمارك الكبرى" اتهم فيها – وهو برئ – الدكتور محى الدين الغريب وزير المالية آنذاك عام ٢٠٠٢ ، ومعه خمسة قيادات من مصلحة الجمارك وبعض رجال الأعمال ... وأيضًا الدكتور ممتاز السعيد.

ولقد نسب إليهم جميعًا أنهم تسببوا فى اهدار ٣٤ مليون جنيه من الأموال العامة؟... وتم الحكم على " الغريب " لمدة ٨ سنوات سجن .

ولكن الدكتور ممتاز السعيد ... خرج من هذه القضية دون أن يمسه أى اتهام ، فقد تم الصاق التهم لوزير المالية محى الدين الغريب افتراءًا على الله .

فقد كان الدكتور ممتاز السعيد ... رجل الأزمات والتدابير "والفهلوة"... فكان يخرج من أية قضية بكل سهولة ... ذلك لأنه الرجل الأساسى والهام لتفصيل الموازنة حسب ما يريد الوزير ... وهكذا فهو المتحكم الأول فى كل شئ ... ورجل وزارة المالية الأول الذى لا يمكن الاستغناء عنه...!!!

ويقال ... أن الدكتور ممتاز السعيد تسبب فى بلوغ نسبة الدين العام إلى ٦٢٧ مليار جنيه ...وهو الذى أنشأ موازنة مستقلة " لقطاع مكتب الوزير "

www.ibtesama.com/vb

تدخل ضمن التقسيم الوظيفى للموازنة العامة للدولة ... كما تم اسناد اعتمادات مستقلة ووظائف مستقلة أيضًا له ... وكل ذلك بموافقة " الجهاز المركزى للتنظيم والادارة " .

ولقد ذكرت بعض المصادر ... أن ما يتحصل عليه الدكتور ممتاز السعيد من كافة جهات الدولة نظرًا لمساعداته المختلفة لهم يصل إلى نحو ٢١٨ مليون جنيه سنويًا!!!

والجدير بالذكر فى هذا الشأن أن القطاع الذى كان يترأسة الدكتور ممتاز السعيد فى وزارة المالية قبل تقلده موقع وزير المالية وقبل احالته على المعاش .. كان يضم ٩٢ موظفًا ويضم أيضًا بين دفتيه عددًا ضخمًا من الموظفين المنتدبين يربو على ٤٠٠ موظف آخرون ، ويتم صرف نحو ٢٩ مليون جنيه لهذا القطاع كمكافأة سنوية .

ويقال أيضًا ... أن هذا القطاع تم ايجاده خصيصًا لممتاز السعيد بقرار وزارى ، والعجيب أن هذا القطاع المميز ليس له وظيفة فى وزارة المالية ... فهو مخالف للقانون والدستور ...ولقد أنشئ أصلاً للتستر على الفساد وأوجه التلاعب بموازنة الدولة !!!

ولقد تجاوزت خروقات ممتاز السعيد الحد فى عهدس يوسف بطرس غالى وزير المالية الأسبق ... فقد أكد الكثير ممن عاشروه فى هذه الفترة ... أن ممتاز السعيد كان يضبط تكاليف رحلات هذا " الألعبان " يوسف بطرس غالى حيث كانت تتكلف الرحلة الواحدة نحو ٢٥٠ ألف جنيه ... الأمر الذى يحمل خزانة الدولة بأعباء كثيرة ... بل ويتم تقييدها فى موازنة الدولة على هيئة بنود الزامية ... !!!

وها هو مستند خطير للغاية يدين تصرفات الدكتور ممتاز السعيد الذى كان تحت إمْرَة وزير المالية بطرس غالى وسبق أن تناولته عدة وسائل اعلامية .

www.ibtesama.com/vb

وهذا المستند صادر من أحد الدبلوماسيين بوزارة الخارجية – لم يذكر اسمه – وهو عبارة عن خطاب موجه من الدكتور ممتاز السعيد إلى رئيس مكتب التمثيل التجارى فى باريس ويدعى " كريم ويصا " ويحمل رقم ٣١٩٠ بتاريخ ٣٠ من يوليو عام ٢٠٠٨... وهو خاص برحلة قام بها يوسف بطرس غالى إلى باريس استغرقت يومين فقط ... وكان يتضمن هذا الخطاب أنه : " بالاشارة إلى الفاكس الوارد بشأن طلب تعزيز الحساب ٦٣٣٩ بنك مصر فرع باريس بمبلغ ١٥ ألف يورو ، لتغطية فواتير الاقامة الفعلية بالفنادق ، واستئجار السيارات ....، ... نحيطكم علمًا بأنه قد تم تعزيز الحساب بمبلغ ٣١ ألف يورو " تعادل ٢٦٣ ألف جنيه مصرى " وذلك للأغراض الآتية :

- ١٥ ألف يورو لتغطية نفقات الاقامة الفعلية بالفنادق لسيادة الوزير ... ، وكذلك استئجار السيارات .
- ١٦ ألف يورو مكافأة اثابة تصرف لسيادة الوزير وللعاملين بمكتب التمثيل التجارى فى باريس ... الذين بذلوا فعلاً مجهودات فائقة لتنسيق الزيارات والارتباطات التى قام بها الوزير ... مما كان له الأثر فى نجاح المهمة فى باريس.

وهكذا يمكن معرفة الأسباب التى أدت إلى بقاء الدكتور ممتاز السعيد فى وزارة المالية لمدة (٤٠) سنة ... ولكن ما يدعو الجميع للتساؤل بعد انهيار النظام السابق ، لماذا يستمر هذا الرجل – رغم وجود الآلاف من كبار وخبراء الاقتصاد فى وزارة المالية وفى جميع أنحاء مصر – فى نفس المكان بل لماذا إزداد نفوذه بعد الثورة وأصبح وزيرًا لمالية وزارة الدكتور كمال الجنزورى بل ظل وزيرًا للمالية أيضًا في وزارة الدكتور هشام قنديل بعد تولي الدكتور محمد مرسي سدة الحكم!!!

* * * * * *

www.ibtesama.com/vb

أوضحنا من قبل أن حكومة الدكتور كمال الجنزورى أدت اليمين الدستورية فى السابع من ديسمبر عام ٢٠١١ وضمت فيما ضمت من الوزراء الدكتور ممتاز السعيد كوزيرًا للمالية .

وما إن مرت أيام قليلة على أداء اليمين ... إلا ورأينا الدكتور ممتاز السعيد وزير المالية يصرح ويعلن أن وزارته تدرس – حاليًا – تنفيذ ما أوصت به لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب بضرورة ضم أموال الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة ... ، ... على أن يتم ضم ٥٠٪ من أرصدتها للموازنة العامة للعام المالى (٢٠١٢ – ٢٠١٣) لاستخدامها فى سد عجز الموازنة ... مع الحفاظ على ملكية هذه الأموال للجهات الأصلية صاحبة الحسابات والصناديق الخاصة وسوف يتم استخدام ٥٠٪ الباقية ضمن موازنة الدولة (٢٠١٣ – ٢٠١٤) .

وكلنا يعلم يقينًا أن هذه الأموال اغتصبت من فقراء المصريين وكانت جباية لأموال ليس لأحد حق فيها ودفعت غصبًا وقسرًا لتوضع فى الحسابات والصناديق الخاصة التى توزيع كمكافآت ومنح للكبار قبل الصغار !!!

وهكذا يأتى الدكتور ممتاز السعيد وزير المالية ليعلن أن أموال الصناديق والحسابات الخاصة هى فى الأساس أموال الدولة – وليست أموال الفقراء – ومن حق المالية الاستعانة بها على شكل قروض حسنة – وليس الاستيلاء عليها تمامًا لصالح الدولة التى تشرف على الافلاس فى هذا الوقت – لتلبية احتياجات الموازنة العامة للدولة ... سواء لزيادة الدعم للسلع الأساسية ... وأيضًا لزيادة الأجور أو تثبيت العاملين المؤقتين بالجهاز الادارى للدولة ... وهكذا قال وزيرنا الهمام !!!

وقال وزير المالية فى حديثه .. كلامًا مطاطًا وارشادات عامة لا ترقى إلى اصدار القرارات الملزمة التنفيذ للاستيلاء على كل الأموال الضخمة القابعة فى آلاف الصناديق والحسابات الخاصة التى أغتصبت من قوت الشعب الفقير .

www.ibtesama.com/vb

فقال سيادته : " أن الوزارة بصدد اعداد إدارة تشريعية تسمح بالمواءمة بين الدور الذى تقوم به هذه الصناديق وعدم اغفاله ... وبين تحقيق مبدأ شيوع الموازنة ووحدتها...بمعنى أن أى ايراد فى الدولة يدخل ضمن موازنتها ومواردها، وأن الدولة هى التى تقوم بتحديد النفقات ، بما يسمح بتقديم الخدمات للمواطنين ... ، مشددًا على ضرورة التزام الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام ... وكذلك الأجهزة التى لها موازنات خاصة ... بقرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بترشيد الانفاق ، وحظر انشاء أى أجهزة ... أو هيئات ... أو صناديق خاصة... أو حسابات خاصة ... " !!!

وأعلن ممتاز السعيد أيضًا ... أن حكومة كمال الجنزورى بدأت تنفيذ ترشيد وتخفيض الانفاق العام للموازنة الحالية للدولة (٢٠١١ – ٢٠١٢) لتوفير (٢٠) مليار جنيه (٣,٣ مليار دولار) .

وقد قيل – كما ذكرنا سالفًا – أن حجم الأموال الموجودة فى الصناديق الخاصة تقدر بأكثر من تريليون جنيه .

وقد طالب سيادته من جميع الجهات التى لديها تلك الصناديق والحسابات الخاصة باخطار وزارة المالية بحجم ما يمكنها تحويله إلى الخزانة العامة من أرصدة من حساباتها بالبنك المركزى ...وأغفل سيادته حسابات وصناديق تعد بالآلاف فى البنوك التجارية التى لا يرضى أصحاب هذه الصناديق أو حتى إدارة البنوك التى تحتضن هذه الحسابات أن تكشف عن نفسها أو تحويل أية مبالغ ... فهم المستفيد الأول والأخير من الثروات الضخمة التى تصب فى صناديقهم صبًا ويومًا إثر يوم ، وهم يستولون على ما يريدون منها دون رقيب أو حسيب !!

واستطرد وزير المالية الهمام فى قوله أن تحويل المبالغ التى يمكن أن تحول من الصناديق الخاصة بالبنك المركزى إلى الخزانة العامة ... تعد قرضًا حسنًا من تلك الجهات... ويتم رد هذه الأموال !!! دون فوائد بعد ٣ سنوات بجانب

www.ibtesama.com/vb

فترة سماح عامين... !! هذا هو رأى وزير المالية د. ممتاز السعيد !!! ولك الله يا مصر.

* * * * * *

ونود الاحاطة أن لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب ، وقعت على قانون بإلغاء المادتين (٢٠ ، ٢١) من قانون الموازنة العامة للدولة ... ويقضى هذا التعديل بالغاء الصناديق الخاصة للقضاء على الفساد المالى والادارى داخل أجهزة الدولة .

أما المادة (٢٠) فكانت تقضى بجواز انشاء صناديق خاصة طبقًا للقواعد والأحكام المنصوص عليها فى القانون .

أما المادة (٢١) فكانت تقضى بانشاء صندوق استثمار الودائع والتأمينات ، وتكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ، ويرأسه وزير المالية ، ويختص بتوظيف الأموال المتاحة للاستثمار من الأوعية الادخارية وهيئات الادخار والتأمينات .

وإلى هنا ... ظهر وكيل وزارة المالية ليرفض هذا التعديل ... ووصفه بأنه غير دستورى وهذا الرد هو الرد المحتمل والمتوقع .. لأن الموافقة على تعديل المادتين (٢٠ ، ٢١) سالفتى الذكر ... يؤدى إلى وقف النبع الذى يصب الخير على القائمين على هذه الصناديق سالفة الذكر ...وهكذا مازال الفساد قابعًا فى أهم وزارة فى حكومة الدكتور كمال الجنزورى ومازال كذلك حتى الآن !!!

* * * * * *

ومرت الأيام والشهور ... وطلع علينا الدكتور ممتاز السعيد وكشف لنا ما خفى عن العالمين !!! وقال : " أنه وفقًا لآخر رصيد أتيح للوزارة حول أموال الصناديق الخاصة ... فقد بلغت ٣٦,١ مليار جنيه .

وطالب أمام اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ...: بضرورة اصدار تشريع لضم هذه الصناديق للخزانة العامة للدولة – كما ذكرنا سالفًا – .

www.ibtesama.com/vb

وذكر وزير المالية ممتاز السعيد ... أنه سبق وأن تقدم بمشروع قانون إلى مجلس الشعب السابق قبل الثورة المجيدة ، لتفعيل قانون المحاسبة الحكومية الذى يلزم الدولة بعدم صرف أى أموال خارج الموازنة العامة للدولة ... إلا أن هذا الطلب تعرض لهجوم شديد من الأعضاء والحكومة فى مجلس الشعب الأسبق ... وفشل الأمر كله فى ضم الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة... !!!

وكان وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب قد تقدم ببيان عاجل أمام مجلس الشعب حول أموال الصناديق الخاصة وكيفية حساباتها وأوجه صرفها ؟؟؟

وقام وزير المالية الدكتور ممتاز الشعب بالرد بقوله : " أنه رغم عدم وجود قانون يتيح وضع هذه الأموال فى موازنة الدولة ... إلا أننا نجحنا فى أن نضع هذه الصناديق تحت البصر ... من خلال البنك المركزى " !!! ، واستطرد قائلاً : " لقد أصدرنا فى بداية عام ٢٠١١ منشورًا رقم (١٢) عرف بمنشور الأزمة ، وضع مجموعة من الضوابط المالية لتحد من أى انفاق خارج الحدود القانونية للصناديق .. إلا أن جميع المحافظين أعترضوا ذلك لأنه يغل أيديهم فى الانفاق على المكافآت والمنح " !!! هذا هو ما قاله الوزير بالنص!!! ثم قال " إضطرت الوزارة أمام هذا الرفض إلى تجميد المشروع " – كما ذكرنا سالفًا – .

ثم قال وزير مالية مصر المحروسة : " أن هناك ٤٢٢٥ صندوقًا بالعملة المحلية و٥١٢ صندوقًا بالعملة الأجنبية ، متوقعًا أن يمثل هذا الرصيد ٨٠ ٪ من المعلوم من أرصدة الصناديق .

وحول خريطة هذه الصناديق ... أوضح وزير المالية أن هناك ٩٥٥ حسابًا بالعملة المحلية تحوى على ٨ مليارات جنيه ..، أما الوزارات فلديها ٨٨٢ حسابًا بالعملة المحلية و٢٥٥ حسابًا بالعملة الأجنبية بها ٢٢ مليار جنيه ... أمام أرصدة الجامعات ففيها ٣١٥ حسابًا بالعملة المحلية و٢٦١ حسابًا بالعملة الأجنبية ...

www.ibtesama.com/vb

بلغت أرصدتها جميعًا ٤,١ مليار جنيه ... كما أشار إلى أن هناك حسابات متنوعة بها نحو (٢) مليار جنيه .

ونأتى فى هذا الصدد .. ونعرض ما صرحت به وكيل الوزارة بالجهاز المركزى للمحاسبات " زينب عبد الغنى" بالقول : " إن آخر التقارير التى حصل عليها الجهاز فى شهر يونية ٢٠١١ تؤكد أن هناك ٦٣٦١ حساب للصناديق الخاصة – وهذا الرقم يخالف الرقم الذى أدلى به وزير المالية الدكتور ممتاز السعيد فى عاليه – وفى هذه الحسابات رصيد من الأموال تبلغ ٤٧,٤ مليار جنيه ... وهى الأموال المعلومة والتى أتيح للجهاز التوصل إليها بالمستندات فقط ... !!!

* * * * * *

وفى مجلس الشورى فجر الدكتور ممتاز السعيد وزير المالية مفاجأة من العيار الثقيل بعد أن انتقده رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية فى المجلس ... وكشف عن حجم المخالفات واهدار المال العام فى الحسابات والصناديق الخاصة... وخاصة ذلك التضارب الواضح والفج فى الأرقام بين معلومات وزارة المالية ومعلومات الجهاز المركزى للمحاسبات حول أموال وأرصدة الصناديق والحسابات الخاصة .

وكانت مفاجأ الدكتور ممتاز السعيد تتمثل فى اعلانه فى المجلس عن تأييده لالغاء جميع الصناديق والحسابات الخاصة فورًا ...وفى هذا الخصوص طالب بمساندة " البرلمان" لتعديل جميع القوانين التى تحول دون ضم هذه الصناديق والحسابات الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة .

ولقد أكد فى حديثه أمام مجلس الشورة ، أنه تم نقل ما يقرب من ٣٥ مليار جنيه من أموال الصناديق والحسابات الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة .

www.ibtesama.com/vb

ثم قال وزير المالية – محتدًا على أعضاء المجلس – إن من يقول أن هذه الحسابات تبلغ المليارات ، فعليه أن يقدم لنا الدليل ...وأشار أيضًا بأن هناك أرصدة لشركات وهيئات لا يمكن حسابها ضمن الصناديق والحسابات الخاصة... وطالب بضرورة التأكد من المعلومات والبيانات التى يقدمها البعض لمجلس الشورى ... علمًا بأنه لا توجد أرصدة خفية ، والقول بغير ذلك يحدث بلبلة فى الشارع ... وأوضح بجلاء أن أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة تحت نظر وزارة المالية والبنك المركزى ... !!!

والعجب العجاب أنه قال " لا توجد أرصدة – للصناديق والحسابات الخاصة – خفية على وزارة المالية ... والقول بغير ذلك يحدث بلبلة فى الشارع " وطالما الأمر كذلك، لماذا لم يذكر لنا البيانات الكاملة عن هذه الحسابات والصناديق من حيث عددها بالضبط، وأرصدتها بالكامل والمنصرف منها .. ويضع هذه البيانات أمام مجلسى الشورى والشعب!!!

وأخيرًا ذكر وزير المالية ممتاز السعيد ... أنه أصدر قرارًا بعدم حصول موظفى وزارة المالية على أى عائد مادى عند الاشراف على هذه الصناديق .. بل إنه أكد أيضًا أنه كان على خلاف مع وزير المالية الأسبق الدكتور يوسف بطرس غالى ... وقال أيضًا أرجو ألا يتعرض أحد لشخصى ... وأنا أعمل لوجه الله...!!!

وأعتقد أن سيادة وزير المالية ممتاز السعيد نسى أو تناسى أو حتى تخيل أن المصريين لا يعلمون تاريخه فى وزارة المالية ومع الدكتور يوسف بطرس غالى على وجه الخصوص... كما ذكرنا سالفًا !!!

✸ ✸ ✸ ✸ ✸ ✸

وقبل مفاجأة الدكتور ممتاز السعيد فى مجلس الشورى – كما ذكرنا سالفًا – وهى تتمثل فى تأييده لالغاء جميع الصناديق والحسابات الخاصة فورًا مع ضرورة

www.ibtesama.com/vb

مساندة "البرلمان" لتعديل القوانين التى تقف حجرة عثرة لضم هذه الصناديق والحسابات الخاصة للموازنة العامة للدولة .

وقبل هذه المفاجأة ببضعة أيام ... ناقش مجلس الشورى تقريرًا أعدته لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن الصناديق والحسابات الخاصة بحضور كل من : وزير المالية ممتاز السعيد ، وممثلون عن البنك المركزى ... ، وممثلون عن الجهاز المركزى للمحاسبات .

وذكر رئيس اللجنة ... أن اجمالى عدد الصناديق والحسابات الخاصة التى لم تنقل أرصدتها إلى حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى – بالمخالفة للقانون الذى صدر عام ٢٠٠٦ – بلغ عددها ٣٠٠ صندوق وحساب خاص ... وهى لا تزال فى البنوك التجارية... حيث بلغت أرصدتها ٨,٨ مليار جنيه .

أما الجهاز المركزى للمحاسبات فلم يستطع الوقوف على حركة هذه الأموال (٨,٨ مليار) وبالمثل لم يستطع الوقوف على حركة ايداعاتها ومسحوباتها.

وذكر رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بالمجلس ... أنه من الضرورى خضوع هذه الحسابات والصناديق الخاصة لرقابة وزارة المالية قبل الصرف ... وعدم فتح حسابات جديدة خارج البنك المركزى إلا بموافقة وزير المالية ، كما يجب إلزام الجهات التى فتحت حسابات فى البنوك التجارية بالرجوع للبنك المركزى .

وأوصى رئيس اللجنة سالفة الذكر ... بضرورة تشكيل لجان فحص من الجهاز المركزى للمحاسبات مع مندوبين من وزارة المالية ، وذلك لمراجعة ما يخص كل صندوق... والغاء أى مادة قانونية تعطى صلاحية اصدار قرارات انشاء صناديق خاصة وحسابات خاصة ، وحصر الصناديق التى تخص مؤسسة الرئاسة ، وفحص حساباتها ... واصدار تشريع يجرم عدم الافصاح عن

www.ibtesama.com/vb

الصناديق والحسابات الخاصة ، وايقاف أنشطة الصرف مع جميع الحسابات التى ليس لها لائحة تنظم نشاطها المالى ... وتشديد رقابة وزارة المالية قبل الصرف ورقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بعد الصرف على أموال هذه الصناديق .

* * * * * *

- آراء وزيرة التعاون الدولى فى الصناديق الخاصة :

فى الثالث من أبريل لعام ٢٠١٢ ، استعرض مجلس الوزراء فى اجتماعه برئاسة الدكتور كمال الجنزورى تقريرًا مفصلاً من وزير المالية الدكتور ممتاز السعيد حول نتائج الحصر الذى أجرته وزارته بالتعاون مع البنك المركزى حول الصناديق والحسابات الخاصة .

وأعلنت السيدة ؟ فايزة أبو النجا وزيرة التخطيط والتعاون الدولى فى نفس اليوم ، أن عدد الصناديق الخاصة وصل إلى ٣٥١ صندوقًا ، وصافى اجمالى أرصدتها ٣٦,٢ مليار جنيه ، وأن هناك "أربعة " صناديق خاصة أخرى يجرى البحث عن تبعيتها واجمالى المبالغ الموجودة بها نحو (٨) مليارات جنيه .

وقالت – فى مؤتمر صحفى – أنه يجرى حاليًا استيضاح البحث والحصر الدقيق بالتنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزى ... وأضافت أن حكومة الجنزورى هى أول حكومة طلبت حصرًا كاملاً لهذه الصناديق والأموال الموجودة بها وحجم تمويلها وعلى من يتم انفاق أموالها ... وقالت بالنص : "أعلن باسم الحكومة ، أن الحكومة لم تحصل على مليم واحد من هذه الصناديق ولم يحصل أى وزير على أية مبالغ من هذه الصناديق... ومن لديه غير ذلك فليتقدم للنيابة والنائب العام " . " ويكاد المريب أن يقول خذونى"!!!

وأشارت الوزيرة ... إلى أنه كان هناك تفكير فى الحصول على قرض حسن من الصناديق الخاصة بالحكومة ، تهدف تعظيم الموارد خلال المرحلة التى تمر بها البلاد ، إلا أن الحكومة تراجعت عن هذا الطلب ولم يتم تنفيذه على الاطلاق ...

www.ibtesama.com/vb

والعجيب تضارب أرقام المسئولين فى عدد الصناديق والحسابات الخاصة... وبالتالى تتضارب أرقام أرصدتها ومصروفاتها .

فنجد أن الدكتور ممتاز السعيد وزير المالية يذكر – كما سبق القول – أن هناك ٤٧٣٧ صندوق وحساب خاص (منها ٤٢٢٥ صندوقًا بالعملة المحلية ، بالاضافة إلى ٥١٢ صندوقًا بالعملات الأجنبية) .

فى حين تذكر وزيرة التعاون الدولى " فايزة أبو النجا " أن هناك ٣٥١ صندوقًا خاصًا بجانب أربعة صناديق أخرى يجرى البحث عنها أى هناك ٣٥٥ صندقًا فقط .

أما الجهاز المركزى للمحاسبات فذكر فى عدد من الصفحات السابقة أن عدد الصناديق والحسابات الخاصة فى يونية ٢٠١١ بلغ ٦٣٦١ صندوق ... فمن تصدق وزير المالية أم وزيرة التعاون الدولى أم الجهاز المركزى للمحاسبات ؟؟؟

والأمر برمته يوحى فعلاً بأن حصر الصناديق والحسابات الخاصة لا يزال فى ظهر الغيب ... وبالتالى فإن كان بها ١,٣ تريليون كما ذكر الجهاز المركزى للمحاسبات أو حتى عدة مليارات كما ذكر وزير المالية ووزيرة التعاون ... فإن الأمر كله أصبح لغزًا خافيًا على أولى الأمر الذين لهم سطوة وقدرة على من بيدهم أمر هذا الكنز الدفين !!!

- رأى الدكتور كمال الجنزورى فى الصناديق الخاصة :

فى يوم التاسع عشر من أبريل من عام ٢٠١٢ ... قرر الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء تجميد ٤٥,٩ مليارات جنيه من أرصدة الصناديق الخاصة ، وتحويلها إلى البنك المركزى تحت بند الخزانة العامة .

وأكد الجنزورى انخفاض الدين الخارجى من ٣٥,٢ مليار دولار إلى ٣٣,٤ مليار دولار خلال شهر مارس الماضى ... كما ذكر أن الدولة زادت ايرادتها إلى ١٢٠ مليار جنيه خلال أربعة أشهر هى عمر حكومته .

www.ibtesama.com/vb

وفى اليوم السادس من مايو من عام ٢٠١٢ ... ، ذكر الدكتور كمال الجنزورى ، " أن الصناديق الخاصة لها أكثر من ٢٠ سنة داخل البنك المركزى وهى آمنة ويوجد بها ٣٧,١ مليار جنيه تحت حساب " الخزانة العامة للدولة" ... وأضاف " أن هذه الأموال لم يسحب منها مليم واحد بعد أن كانت هناك محاولات من الحكومة لأخذ قرض ميسر بنسبة ١٠٪ وتم الغاؤه ..." .

والشاهد أن معظم الأفكار الاقتصادية الخلاقة وفى مصر المحروسة تتحول مع مرور الزمن على يد حفنة من الظالمين بقدرة شيطانية إلى أعمال غير شرعية وبعيدة كل البعد عن الشفافية والنزاهة والدين ... !!!

ولعل فكرة الصناديق والحسابات الخاصة كان الهدف من انشائها تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة – كما يقولون – ودعم فكرة اللامركزية وسرعة اتخاذ القرار فى القضايا الاقتصادية التى يمكن ألا تحتمل بطء الاجراءات البيروقراطية .

ولكن النظام البائد وعبقريته الخبيثة ...حولت هذه الفكرة إلى شكل سقيم من أشكال الجباية التى تفرض – كما ذكرنا سالفًا – غصبًا وقسرًا على فقراء المواطنين فى المقام الأول ، ومن ثم يتم تحصيل أموال ضخمة وتوزيعها على كبار القوم وصغارهم من العاملين وغير العاملين فى هذه الصناديق وكذلك للمشرفين عليها ... بعيدًا عن أعين الدولة والأجهزة الرقابية .

وهكذا أضحت فكرة اللامركزية تعنى فى الواقع حق كل مسئول أيًا كان موقعه فرض الرسوم وما فى حكمها للصرف منها على كل من كان راتبه لا يكفيه... أو حتى يكفيه بالكاد ... ويغرف منه ما أراد كل من سيطر على الصندوق أو الحساب الخاص الذى تحت امرته ... بل ويغدق منه على كل من داهنه ومدحه وكان طوع أمره !!! مادام المجلس الأعلى للأجر لم يجتمع ولو مرة واحدة منذ انشائه عام ١٩٨٦ لرفع الحد الأدنى للأجور ... وبذلك ظهرت فكرة

www.ibtesama.com/vb

أن يضع كل مصري يده فى جيب أخيه ... وأصبحت هذه الفكرة منهجًا وأسلوبًا للحياة فى مصر المحروسة " .

ولقد ذكرنا مرارًا أن الجهاز المركزى للمحاسبات ذكر أن مجموع الأموال التى تم تحصيلها لحساب الصناديق الخاصة سنويًا بلغت نحو ١,٣ تريليون جنيه... ، ولكن الدكتور سمير رضوان وزير المالية الأسبق أصر على أن الرقم الحقيقي لا يزيد عن ٣٨ مليار جنيه ... وهو ما أكده الدكتور كمال الجنزورى حاليًا ... وكما قلنا كثيرًا من قبل ... من نصدق ؟؟؟

وفى العاشر من فبراير عام ٢٠١٢ ، قرر الدكتور كمال الجنزورى حل مشكلة العاملين المؤقتين داخل الجهاز الادارى للدولة .

وأكدت " فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولى " ... أن توجيه رئيس الوزراء إزاء هذا الموضوع هو حصر موضوع العمالة المؤقتة على مستوى الجهاز الادارى للدولة فى موعد أقصاه (١٥) مارس سنة ٢٠١٢. حيث سيتم توفير البيانات اللازمة التى تمكن من حل مشكلة العمالة الملحقة على الصناديق الخاصة والوحدات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من العمالة التى ألحقت على أبواب غير تقليدية .

ولقد قرر الدكتور كمال الجنزورى اخطار جميع المحافظات والوزارات والجهات التابعة لها الصناديق الخاصة ، والوحدات ذات الطبيعة الخاصة ... بأن توافى وزارة المالية بمسح شامل ودقيق لكل من له عقد مؤقت وصورة من هذا العقد ومصدر تمويله .

وسوف يتم موافاة الجهاز المركزى فى تاريخ أقصاه (٢٠) من فبراير الجارى (٢٠١٢) لاتخاذ القرارات المناسبة بناء على البيانات التى تم حصرها ... ومن المعلوم أن العمالة المؤقتة على الباب الأول من الموازنة فقط تصل إلى ٣٥٠ ألف شخص وإن ما تم تثبيته ١٨٥ ألفًا ... وجارى تثبيت ١٥ ألف شخص آخر.

www.ibtesama.com/vb

- بلاغ للنائب العام للتحقيق فى أرصدة الصناديق الخاصة :

قدم " الأستاذ عبد الرحمن أبو زيد عبد الرحمن " بلاغًا للنائب العام والنيابة الادارية وطالب فيه بسرعة التحقيق فى طبيعة أرصدة الصناديق الخاصة الموجودة بالبنك المركزى المصرى ... والتى تصل – على حد قوله – إلى ٥٠٠ مليار جنيه ، والمودعة بأسماء بعض الوزارات والهيئات الحكومية بما فيها "مكتب النائب العام ذاته " .

وقال " أ. عبد الرحمن أبو زيد " فى بلاغه ... أن لديه مستندات بوجود هذه المبالغ المجمدة بمعرفة البنك المركزى ... فى الوقت التى تعانى فيه مصر من أزمة اقتصادية لعدم وجود أموال يتم الصرف منها على التزامات الدولة ، وقيامها بالاقتراض من صندوق النقد الدولى نحو ٣,٢ مليار دولار أى ما يقرب من ١٨ مليار جنيه مصرى وهو مبلغ بسيط مقارنة بالأموال المودعة بالبنك المركزى وبنوك تجارية واستثمارية أخرى .

ولقد عرض أ. عبد الرحمن أبو زيد فى بلاغه أمثله ونماذج تلك المبالغ المودعة فى البنك المركزى مثل : الحساب رقم (0154280549) باسم السندات الصادرة على الخزانة العامة لسنة ٢٠٠٠ بمبلغ (٥٠) مليار جنيه ، لتغطية العجز النقدى ... وفى حساب الحكومة بالبنك المركزى رصيد دائن آخر تحت رقم (5654280549) باسم السندات الصادرة على الخزانة العامة فى ٣ يونية عام ٢٠٠٣ بمبلغ ٢٢ مليار جنيه .. وغير ذلك من الأرصدة .

وطالب أبو زيد بسرعة التحقيق فى هذه الوقائع ، والوقوف على طبيعة أرصدة هذه الصناديق ... وسبب عدم التصرف فيها ... رغم جمع تبرعات لحل مشكلة العشوائيات ، كما طالب بالكشف عن المستفيد من تلك الحسابات ... والذى يملك سلطة التصرف فيها...وسبب قيام وزارة المالية والبنك المركزى باخفاء هذه الأرصدة عن الرأى العام والشعب .

www.ibtesama.com/vb

وأود القول فى هذا الخصوص ... ألم يعلم صاحبنا أ. عبد الرحمن أبو زيد، أن الفساد والافساد مازال وسوف يظل ينهش ويعشعش فى جميع مفاصل الدولة لمدد ليست بالقصيرة .. فأذناب النظام البائد مازالوا فى مواقعهم حتى هذه اللحظة ... ولن يكشفوا عن سوآتهم " وبلاويهم " أبدًا مازالوا على وجه الدنيا... فهل يتوقع صاحبنا التحقيق فى هذه الواقعة والبلاغ المقدم منه ؟؟ ... ألم تر أن فى مكتب النائب العام منذ سنين عدة بلاغين فى منتهى الأهمية لاهدار المال العام الذى قدر بالمليارات ، البلاغ الأول ضد رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام أ. ابراهيم نافع ... ، والبلاغ الآخر ضد سمير رجب رئيس مجلس الادارة دار التحرير الأسبق ... ومازال هذان البلاغان متحفظ عليهما دون حراك!!!

ونستعرض فيما يلى موجزًا لما جاء بجريدة الوفد فى العاشر من أبريل عام ٢٠١٢ ، وكان عنوان هذا المقال : " رواتب الكبار تجيب الضغط " .

- رواتب وزراء المحروسة حتى الآن :

لم ينس ... ولن ينسى أى انسان فى مصر . أن ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ حدثت بالفعل ... وبهذا المفهوم لا يمكن مطالبة أي مسئول ، سوى بالتقدم المستمر الواثق فى الطريق المستقيم ... والبعد بكل قوة وما استطاع عن الطريق المنحنى .

ولأن وزراء الحكومة .. هم وزراء الثورة المجيدة .. فمن المفترض أنهم يملكون رؤية حل المشكلات ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، وبخاصة المشكلات التى تسبب فى نشأتها النظام السابق .

وفى ضوء كل ما تقدم يستلزم الأمر عرض الأمور التى شابها الخطأ بكل شفافية وصراحة لأن الثورة ما جاءت إلا للتغيير ... والتغيير الجذرى ... ولا يمكن قبول غير هذا التغيير القائم على رؤية واضحة جلية لهدف عظيم لأمة صاعدة راسخة ... وخطة عمل تستوجب حل الأزمات وليس زيادتها

www.ibtesama.com/vb

وتنميتها... فالخائن وحدة هو الذى يصمت على ما يحدث من مخالفات فى هذا العهد الثورى ... الذى يجب أن يستعين بمن يصلح وليس بمن يفسد .

ومادام الأمر كذلك... لن نقبل ما حيينًا فسادًا ولا تسترًا على عوار ... ونحاول أن نشهدكم على عدد من المسئولين : وزراء ... ومدراء ... ورؤساء جامعات ، خالفوا القانون والعرف والحكمة ... بل خالفوا روح الثورة ... التى يتم وَأْدُهَا بدم بارد ، بل بقرارات لا تعرف الرحمة ..فى وطن لا يزال يبكى شهداؤه كل يوم ألف مرة .

وعشية سقوط الرئيس السابق فى ١١ فبراير ٢٠١١ .. انبرى كثيرون يطالبون بوضع حد أدنى للأجور ... وطوال نحو سنة ونصف ، تطايرت وعود لا تحصى من مسئولين كبار ، كان حديثهم أحلى من " العسل " وأرق من " الياسمين " وكانت وعودهم براقة يكاد يصدقها الانسان ... لوضع حد أدنى للأجور يحقق حياة كريمة للعاملين بالدولة ... ولشعب مصر كله ... بجانب حد أقصى يحول دون أن يكنز بعض العاملين ملايين الجنيهات شهريًا .

وهكذا نرى أنه على مدى أسابيع وشهور ... انعقدت لجان كثيرة وانفضت لجان ، واجتمع مسئولون وخبراء ، وطرحوا دراسات وبيانات من كل ألوان الطيف ، وانتهى الأمر بتحديد (٧٠٠) جنيه كحد أدنى للأجور ، أما الحد الأقصى فقد آثار عاصفة هو جاء من الاعتراض والنقاش ... وبعد جدل شديد... وشد وجذب ، تم الاتفاق على أن يكون الحد الأقصى ٣٥ مثل الحد الأدنى .. يعنى حوالى (٢٥) ألف جنيه .

وفى هذا قال الدكتور سمير رضوان وزير المالية فى حكومة ما بعد الثورة... إن تطبيق الحد الأدنى سيبدأ مع راتب شهر يوليو ٢٠١١ ... ولم يحدث هذا !!!

ثم عاد وقال ... لا لا مع شهر أغسطس من عام ٢٠١١ ... !!! وأخيرًا قال الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء آنذاك .. إن الالتزام بالحد الأقصى

www.ibtesama.com/vb

والأدنى سيبدأ من يناير ٢٠١٢ ... ولا يعرف أحد سبب ذلك ...حتى أن رئيس الوزراء عصام شرف لم يبرر سبب اختياره لشهر يناير ٢٠١٢ ... !!!

وفى نوفمبر من عام ٢٠١١ ... رحل " شرف " وحكومته ، وتولى الدكتور كمال الجنزورى رئاسة الوزراء ... وهو الآخر أكد تمسكه بتطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور.

ولما جاء شهر يناير ٢٠١٢ ... هبط الصمت بكل قوة على كمال الجنزورى وجميع المسئولين ... ولم يتحدث أحد عن الأجور وحدودها ... !!!

وهكذا استمر الصمت الحكومى الرهيب حتى منتصف مارس من عام ٢٠١٢ ، وفى هذا الوقت قال وزير المالية ممتاز السعيد ، أن الحد الأقصى للأجور سيصل إلى (٣٠) ألف جنيه فى الجهاز الادارى ...و(٥٠) ألف جنيه فى البنوك الحكومية !!!

وفى ضوء كل هذا التخبط والتراجع الحكومى عن وعود الحكومات المتتالية ، يرى المواطن المصرى المتطلع لمعرفة الحد الأدنى ... أن الحكومة تستفزه برفع الحد الأعلى ، ولم تَشر من قريب أو بعيد عن الحد الأدنى ... الذى قيل فى أول الأمر أنه (٧٠٠) جنيه .

والمفاجأة أن هذا التراجع لم يكن التراجع الأخير ... والأخطر من ذلك ما تقدم به الدكتور كمال الجنزورى لمجلس الشعب ...وهو مرسوم بقانون به ثغرتان خطيرتان .

الثغرة الأولى ، سوف تجعل الحد الأقصى يصل إلى (١٥٠ ألف جنيه) أو أكثر وليس (٢٥ ألف جنيه) كما وعدت حكومة الدكتور شرف ... ولا حتى (٥٠ ألف جنيه) كما تعهد وزير المالية ممتاز السعيد ... !!!

أما الثغرة الثانية ، فهى سوف تؤدى إلى فتح الباب على مصراعيه أمام العديد من الاستثناءات التى لن تلتزم بالحد الأقصى !!!

www.ibtesama.com/vb

والثغرة الأولى ... تتضمنها " الفقرة الأولى من المرسوم بقانون " الذى أعده الجنزورى ... ووافق عليه – بالطبع – المجلس العسكرى ... ، ... وتنص هذه الفقرة على أن الحد الأقصى لا يزيد على (٣٥ مثل الحد الأدنى) لمن يشغل وظيفة من الدرجة الثالثة التخصصية وفى ذات الجهة ... ، ومعنى ذلك أن أى رئيس جامعة سيصل راتبه الشهرى حتى (١٠٥ ألف جنيه) لأن راتب من يشغل وظيفة الدرجة الثالثة التخصصية فى الجامعة هو المعيد الذى يحصل شهريًا على (٣ آلاف جنيه) هذه هى المادة الأولى .

أما المادة الثانية من قانون الجنزورى ... فهى مادة استفزازية ربما وضعت هذه المادة لصالح كبار رجال الحكومة المشرفين على المعاش قريبًا ...، وهذه المادة تستثنى "المستشارين " الذين تستعين بهم الوزارات من التقيد بالحد الأقصى ، علمًا بأن كمال الجنزورى ذاته صرح أكثر من مرة بأنه من الضرورى الاستغناء عن هؤلاء المستشارين الذين يعملون بعد المعاش فى الجهاز الادارى للدولة ويتقاضون مبالغ تصل في جملتها فى بعض الأحيان إلى ١٨ مليار جنيه سنويًا .

كما أن المادة الثانية من قانون الجنزورى تنص على ... أن قانون الحد الأقصى لا يسرى على بدلات السفر المقررة لمهام داخلية وخارجية ... بمعنى أن بدلات السفر التى سوف يحصل عليها الوزراء وكل مسئول ، لن تدرج ضمن مفردات مرتباتهم وبالتالى ، فإن رواتب هؤلاء لن يكون لها حد أقصى !!!

ولقد تصاعدت الكوميديا ... وبلغت قمتها فى تصريحات وزير المالية "ممتاز السعيد " حيث أكد مؤخرًا ...وبكل حزم واصرار وثقة ، أن تطبيق الحد الأقصى سيتم تطبيقه بدءًا من يناير الماضى (٢٠١٢) ... وقال واثقًا بكل قوة : "إن أى موظف حصل على أكثر من الحد الأقصى ، سيتم تطبيقه بأثر رجعى بدءًا من يناير الماضى ... فأى موظف حصل على مبلغ أعلى من الحد الأقصى سوف يرده إلى خزانة الدولة " ... وهذا الحديث يعتبر من أحاديث الافك ...خاصة إن

www.ibtesama.com/vb

هناك مسئولين فى مصر يحصلون شهريًا على أكثر من "١٠٠ مثل " الحد الأقصى ... ومعنى ذلك أنهم سيكونون ملزمين برد راتب (ثمانية سنوات) قادمة.. أو العمل كل هذه السنوات بدون أجر !!!

* * * * * *

وبنظرة فاحصة لكل ما تقدم من تصريحات وزراء المالية بعد الثورة ... وذلك المرسوم بقانون الذى تقدم به كمال الجنزورى لمجلس الشعب ... نتيقن تمامًا مدى التلاعب المقنن والتدليس السافر على الشعب المصري طوال ما يقرب من عام ونصف بعد الثورة المجيدة .

ومن ثم ... فنظرة عابرة لرواتب الكبار فى مصر ... يمكن لها أن تفك شفرة لغز تعمد تعطيل تطبيق الحد الأقصى والأدنى للأجور .

وفى هذا يؤكد ... الدكتور صلاح جودة مدير مركز الدراسات الاقتصادية ، أن الراتب الأساسى لرئيس الوزراء " الدكتور كمال الجنزورى " يبلغ (٢٥ ألف جنيه) شهريًا ...؟ ويحصل أيضًا على مجموعة من البدلات والمخصصات الأخرى شهريًا ... تقفز براتبه إلى أن يصبح (١٥٠ ألف جنيه شهريًا) هذا بخلاف المبالغ التى يحصل عليها من مصادر أخرى !!! ومن ثم تجعل راتبه الشهرى يبلغ (مليون جنيه) .

وهذا المبلغ (مليون جنيه) هو نفسه ما يحصل عليه وزير المالية ممتاز السعيد شهريًا... بخلاف (سبعة ملايين جنيه سنويًا) يحصل عليها وزير المالية من مصادر أخرى... !!!

كما أن وزير الداخلية يحصل شهريًا على (٣٥٠ ألف جنيه) راتب شهرى بخلاف (١٥ مليون جنيه) يحصل عليها سنويًا من مصادر أخرى مختلفة .

أما وزير الصناعة والتجارة ، فيحصل على حوالى (٦٠٠ ألف جنيه) راتبًا شهريًا بخلاف (عشرة ملايين جنيه سنويًا) يحصل عليها فى نهاية العام...!!!

www.ibtesama.com/vb

أما وزير البترول ... فيحصل على حوالى (مليون جنيه) شهريًا ، هذا بخلاف (٥ ملايين جنيه) سنويًا من مصادر أخرى ... !!!

وهذا ما أدلى به الدكتور صلاح جودة ... لمندوبى جريدة الوفد بتاريخ العاشر من أبريل عام ٢٠١٢ .

وواصل الدكتور صلاح جودة بقوله : " إن معظم وزراء مصر يحصلون على ما بين (٢٠٠ ألف إلى ٩٠٠ ألف جنيه) شهريًا ... بخلاف مليون جنيه على أقل تقدير من مصادر مختلفة سنويًا .

كما أكد الدكتور صلاح جودة أيضًا ... أن أغلب المحافظين أسعد حظًا من بعض الوزراء ... وقال : أنه لا تقل مخصصات أى محافظ عن (٤٠٠ ألف جنيه) .

أما محافظو شمال وجنوب سيناء ومحافظو مطروح والبحر الأحمر وأسوان ، فلا يقل مخصصات كل منهم عن مليون جنيه شهريًا ... والسبب فى ذلك يرجع إلى أن هذه المحافظات الأربعة تضم مساحات شاسعة من الأراضى الخاصة بالدولة والقابلة للبيع وهو الأمر الذى يمكن أن يدر دخلاً كبيرًا للمحافظة ... وللمحافظ حظ من ذلك !!!

ويضيف الدكتور جودة بقوله ... إن أى رئيس جامعة لا يقل راتبه عن (٥٠٠ ألف جنيه) شهريًا ... أما رؤساء الشركات القابضة فلا يقل راتب أيًا منهم عن (مليون جنيه) شهريًا ...وهو نفس الراتب الذى يحصل عليه رئيس هيئة تنشيط السياحة ورئيس الاذاعة والتليفزيون ، وأيضًا رئيس هيئة قناة السويس ، ورئيس الهيئة العامة للبترول .

أما مستشارو الوزراء ، فيحصل أغلبهم على مبالغ تتراوح ما بين (١٠٠ ألف إلى ٢٥٠ ألف) جنيه شهريًا .

www.ibtesama.com/vb

وأكد الدكتور جودة أيضًا ... أن أغلب رؤساء الأحياء وخاصة فى القاهرة ، الجيزة والاسكندرية ، يحصلون شهريًا على أكثر من(١٠٠ ألف جنيه) .

وقال أيضًا ... أن كبار المسئولين فى مصر يرفضون – بالطبع – تطبيق الحد الأقصى للأجور ... ذلك لأن تطبيقه يعنى فى الأساس حرمان كل منهم من مبالغ ضخمة يحصل عليها شهريًا .

وكل هؤلاء ... يحاربون تطبيق الحد الأقصى للأجور ، ويعرقلونه ، رغم أن تطبيقه سوف يوفر لميزانية الدولة ما لا يقل عن (٣٠ مليار جنيه) !!!

وقال الدكتور جودة ...إن عجز الموازنة الحالية (٢٠١١ – ٢٠١٢) للدولة يبلغ (١٨٢ مليار جنيه) ... وهذا العجز يستدعى أيضًا فتح ملف الصناديق الخاصة التى تحوى – على حد قوله – ٢١٦ مليار جنيه ، يتم انفاقها دون أى رقابة أو محاسبة ... واتهم سيادته جميع مسئولي مصر بالكذب فى أحاديثهم عن الصناديق الخاصة ...وقال :

عندما تولى الدكتور عصام شرف رئاسة الحكومة ، قال أنه لا يوجد شئ أسمه الصناديق الخاصة ... وقال سمير رضوان وزير ماليته نفس الحديث ، ثم عاد الدكتور عصام شرف وقال : ليس فى مصر سوى صندوقين أو ثلاثة فيها ٣ مليارات جنيه ، ينفق منها على رواتب العاملين والموظفين ...وتناقض حديث وزير ماليته الدكتور سمير رضوان حيث قال أن الصناديق الخاصة بها (١١ مليار جنيه) فى حين أكد الدكتور حازم الببلاوى الذي تولى وزارة المالية بعد الدكتور سمير رضوان ، أن الصناديق الخاصة بها (٩١ مليار جنيه) ... وها هو الدكتور الجنزورى يؤكد أن تلك الصناديق ليس بها سوى (١١ مليار جنيه) فقط ... وكل هذه التصريحات كاذبة ، ويؤكد الدكتور جودة ... أن الصحيح وجود (٢١٦ مليار جنيه) فى الصناديق الخاصة وإن كل وزراء مصر ومحافظيها وغيرهم كثير ... يحصلون على مبالغ ضخمة من هذه الصناديق !!!

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثالث

الموازنة العامة للدولة والصناديق الخاصة

- ترحيب المصرفيون بضم الصناديق الخاصة للموازنة.
- الموازنة العامة... ويوسف بطرس غالى (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦).
- قراءة فى الموازنة العامة (٢٠١١ – ٢٠١٢).
- أهم الملاحظات على الموازنة العامة (٢٠١١ – ٢٠١٢).
- ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتدليس على الشعب.
- كيفية إحكام السيطرة على الصناديق والحسابات الخاصة.
- غياب الارادة السياسية لضم الصناديق الخاصة للموازنة.
- الوزراء والمحافظون ورؤساء الشركات ضد دمج الصناديق الخاصة للموازنة.
- قراءة فى الموازنة العامة (٢٠١٢ – ٢٠١٣).
- مخاوف من استغلال موارد الصناديق الخاصة لتمويل الثورة المضادة.
- مرسوم المجلس العسكرى لاشراف المالية على الصناديق الخاصة.
- أموال الصناديق الخاصة... ووزراء الجنزورى.

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثالث

الموازنة العامة للدولة والصناديق الخاصة

- ترحيب المصرفيون بضم الصناديق للموازنة :

خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢ ، أعلن وزير المالية الدكتور ممتاز السعيد أنه نتيجة استمرار ارتفاع العجز بالموازنة العامة للدولة بجانب ارتفاع العائد على أدوات الدين الداخلى من أذون وسندات الخزانة ... قررت وزارة المالية – كما ذكرنا سابقًا – تشريع نقل الصناديق والحسابات الخاصة للموازنة العامة للدولة ... وذلك فى اطار بحث الدولة على مصادر تمويلية جديدة بعد تفكيرها فى طرح شهادات وسندات دولارية للمصريين بالخارج والصكوك الاسلامية ... لسد العجز فى الموازنة (٢٠١١ – ٢٠١٢) الذى تخطى (١٤٠) مليار جنيه ... وأكدت وزارة المالية أن تلك الخطوة لو فُعلِّت وعُمل بها ... فمن شأنها تخفيض اعتماد الدولة على أدوات الدين الحكومى فى ظل ارتفاع أسعار العائد على الأذون والسندات بما يقرب من ١٧٪ .

وأوضح أيضًا أن مشروع القانون الجديد بنقل الصناديق والحسابات الخاصة إلى موازنة الدولة ... سوف يراعى حقوق العاملين فى هذه الصناديق ، وسوف يتم الغاء جميع الاستثناءات الخاصة بمندوبى وزارة المالية مع مساواتهم بقطاع الحكومة ، حيث سيتم مراجعة الاعفاءات الواردة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بضم الصناديق مع الحسابات الخاصة بالموازنة إلى الموازنة العامة للدولة ...وسوف يتم ضم جميع الصناديق والحسابات الخاصة بها الموجودة بالبنوك التجارية على حساب الخزانة الموحد .

www.ibtesama.com/vb

وسوف تشمل المرحلة الأولى نقل ٥٠٪ من أرصدة الصناديق لتدخل ضمن موارد الموازنة العامة للدولة للعام المالى الجديد (٢٠١٢ – ٢٠١٣) ... على أن يتم نقل ٥٠٪ من أرصدة الصناديق (الباقية) إلى العام التالى (٢٠١٣ – ٢٠١٤) – كما سبق وأن ذكرنا .

وأشار وزير المالية أيضًا إلى أن الجهاز المركزى للمحاسبات سيقوم باعداد تقرير مفصل عن الصناديق الخاصة ... لاعادة النظر فى جميع القوانين التى سمحت بانشاء هذه الصناديق ، لالغاء غير الضرورى منها وتعديل بعضها .

وسوف يتم تشكيل لجنة من وزارة المالية ، والجهاز المركزى للمحاسبات والبنك المركزى لحصر جميع الصناديق ... من حيث العدد والأرصدة ... ولم نر شيئًا حتى شهر سبتمبر من عام ٢٠١٢ ... !!!

كما رحب مدير البنك العربى الأفريقى " رجب أحمد سليم " بقرار ضم الصناديق الخاصة للموازنة العامة للدولة ... وأشار أن ذلك القرار يعد الأمثل فى الوقت الحالى نتيجة غموض موقف الاقتراض الخارجى ...بجانب ارتفاع العجز فى الموازنة العامة بشكل كبير .

كما أن هذا الأمر سوف سيقلل أسعار العائد على أدوات الدين المحلى بعد اقترابه من ١٧٪ ، وضم هذه الصناديق للموازنة يساعد فى القضاء على بؤر الفساد الموجودة فى تلك الصناديق .

أما الخبير المصرفى فى البنك المركزى " محمد الخولى " ... فيرى أن نقل الصناديق الخاصة للموازنة العامة أمر جيد تأخر تنفيذه فى ظل أهميته الشديدة ، نظرًا لأنه يساعد فى توفير مصادر جديدة للدولة ، كما يساعد أيضًا فى تغطية جزء كبير من عجز الموازنة ، كما أنه يشكل بديلاً عن الاقتراض الخارجى بجانب مساهمته فى زيادة الاستثمارات ، بل وانعاش الاقتصاد .

www.ibtesama.com/vb

ونود الاحاطة فى هذا الشأن ... أن أى دولة فى أية بقعة فى العالم ... تجدها تفصح بجلاء على جميع ما يحصَّل من أموال من المواطنين ، وكل ما تَحْصُل عليه من ايرادات وكذلك ما تنفقه من مصروفات ... وهذا الأمر إنما يتطلب بعد الثورة القضاء على حالة التعتيم الذى عمل النظام السابق على وجودها وتفشيها فى جميع مفاصل الدولة نظرًا لأن أموال الصناديق والحسابات الخاصة يقال أن بها أكثر من ٨٠ ٪ من موارد الدولة المالية ... وهذه الأموال نابعة من دماء ومقدرات الشعب ... !!!

ولكن بعد نحو أربعة أشهر من اعلان وزير المالية ممتاز السعيد بنقل الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة ...جرى الاعلان عن الموازنة (٢٠١١ – ٢٠١٢) ووجدناها خالية تمامًا من مليارات هذه الصناديق .

وهكذا ظلت هذه الصناديق والحسابات الخاصة كامنة ليبقى الفساد والافساد والمحسوبية بحوزة المحافظين ووكلاء الوزارات يوزعونها أنصبة وعطايا على من يدينون لهم بالوفاء !!!

والحقيقة أن هذه الأموال التى تصب فى هذه الصناديق يوميًا ولا تتوقف بل تتراكم وتتزايد لتصل إلى أرقام فلكية بالمليارات ...وهى تدخل تحت بند التبرع الاجبارى ... وهذه العبارة مدونة " بمنتهى البجاحة " على الايصالات التى تلاحق المصريين منذ نحو أربعين عامًا أو يزيد .

هل تذكرون " معونة الشتاء " هل تعرفون " الكارتة " التى تفرضها المحليات على سيارات الأجرة ، والرسوم الاضافية على فاتورة النظافة ، وتذاكر زيارة المرضى فى المستشفيات الحكومية ... وغير ذلك من فنون الجباية ... ؟؟؟

وحصيلة كل هذه التبرعات الجبرية تذهب إلى الصناديق الخاصة ، وتوزع أنصبة على السادة الكبار والمقربين من أهل الحظوة !!!

www.ibtesama.com/vb

ولنلقى نظرة ضئيلة على الموازنة العامة للدولة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) الذى أعدها الوزير الهمام يوسف بطرس غالى وزير المالية ... !!!

- الموازنة العامة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) ويوسف بطرس غالى :

لقد تضمنت هذه الموازنة – وما قبلها – فى عهد " يوسف بطرس غالى " الوزير الهارب ، الكثير من الخفايا والأسرار والألاعيب المحاسبية التى لجأ إليها وزير المالية يوسف بطرس غالى وخبراء حكومته من أجل طمس معالم واتجاهات الانفاق الحكومى الحقيقى ، وكذلك المنابع الحقيقية للايرادات العامة التى يتحمل معظمها الفقراء ومحدودى الدخل .

ولقد قدم موازنة عام (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) الوزير " سليط اللسان " يوسف بطرس غالى وسط ضجيج اعلامى مُبالغ فيه ، مغلفًا أياها بشعارات من قبيل : الفكر الجديد ... الثوب الجديد ... الشفافية ... وغير تلك الأساليب المطاطة الغير واضحة ... التى تبطن غير ما تظهر !!!

وقبل الحديث عن التلاعب المحاسبى والمالى الذى درج عليه خبراء الموازنة الحكوميين " علمًا بأن وزير المالية الحالى الدكتور ممتاز السعيد كان من ضمن الخبراء الكبار فى هذا المجال أيام ذلك الوزير البهلوان " .

وكان غرض هذا التلاعب فى الحقيقة ... إخراج كميات مالية كبيرة من مجال المشروعات المالية أى من الرقابة المسبقة للمجلس التشريعى والأجهزة الرقابية اللاحقة على هذه الأموال .

ولقد تم اختراع بند " الاعتماد الاجمالى " فى عهد هذا الوزير ، وأصبح يضم مليارات الجنيهات لا تخضع للرقابة التشريعية أو غيرها !! وهذا البند سالف الذكر يكاد يكون " ثقب الشيطان " أو " تفاحة ابليس " حيث توجه

www.ibtesama.com/vb

مبلغ ١٦,٥ مليار جنيه لمنح مكافآت الضباط فى الشرطة بخلاف مرتباتهم وأجورهم المدرجة أصلاً فى الموازنة العامة .

وهكذا نجد أننا أمام شكل من أشكال الفساد ، وأمام تحايل مالى يرتب مسئولية سياسية ودستورية فى حق كل المشاركين فيه ... بدءًا من رئيس الجمهورية مرورًا بوزير المالية وحتى رجاله الذين صاغوا وعملوا فى هذا الأمر!!!

- **قراءة فى الموازنة العامة (٢٠١١ – ٢٠١٢) :**

وهى أول موازنة توضع بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ... تلك الموازنة التى خلت من أية اشارة إلى أموال الصناديق والحسابات الخاصة ... التى كان من المفروض ضم أموالها أو جزء من هذه الأموال التى تربو على ١,٣ تريليون جنيه حُصِّلت من قوت الشعب المصرى الفقير الذى يحصى بحوالى ٧٥ مليون انسان تحت حد الفقر وفوقه بقليل ... وهؤلاء البشر يعيشون فى العشوائيات والقبور والقرى الريفية النائية بجانب عمال اليومية وأولاد الشوارع وما إلى ذلك ... !!!

وفى الثامن من يناير عام ٢٠١٢ ، أصدر وزير المالية ممتاز السعيد ، القواعد والتعليمات التنفيذية للمرسوم بقانون الخاص بتعديل قانون ربط الموازنة العامة للدولة بترشيد الانفاق العام فى موازنة السنة المالية (٢٠١١ – ٢٠١٢) .

أما بالنسبة لموضوع تعزيز مساندة الحسابات والصناديق الخاصة للموازنة العامة للدولة ، – فيما عدا المحليات – أكد ممتاز السعيد وزير المالية ، أنه طالب كافة الجهات التى لديها تلك الحسابات والصناديق الخاصة ... بضرورة اخطار وزارة المالية بحجم ما يمكنها تحويله للخزانة العامة من أرصدة حساباتها بالبنك المركزى وذلك طبقًا لرصيد تلك الحسابات فى ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ ، على أن يُعَدُّ ذلك قرضًا حسنًا من تلك الجهات يرد بدون فوائد – كما ذكرنا سالفًا – بعد ثلاثة سنوات وفترة سماح عامين ... !!!

www.ibtesama.com/vb

وقال أيضًا ... بأن القواعد التنفيذية والتى تضمنها المنشور رقم (١) لسنة ٢٠١٢ والذى أُرسل لكل الوزارات ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة الخدمية ... تضمنت اعادة توزيع اعتمادات المكافآت للعاملين بالجهاز الادارى فى ضوء ما قرره المرسوم من خفض تلك المكافآت بنسبة ١٠٪ ... !!!

وأهم ما جاء بهذا المنشور فيما يتعلق بالصناديق والحسابات الخاصة ، هو أنه تضمن تعليمات بضرورة تقديم كل جهة بيانًا بالصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص التابعة لها يوضح به موارد تلك الصناديق والحسابات وأوجه مصروفاتها موزعة على الأبواب المختصة على أن ترفق كل جهة القوانين والقرارات المنشئة لتلك الصناديق والحسابات الخاصة بالاضافة إلى مراكزها المالية .

وأضاف الوزير ... أنه طلب أيضًا بغلق كافة الحسابات البنكية للجهات الادارية المفتوحة باسمها أو باسم الصناديق والحسابات الخاصة التابعة لها خارج البنك المركزى... بحيث يتم نقل كل الحسابات إلى حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى ... ، وذلك تفعيلاً لأحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل أحكام قانون المحاسبة الحكومية والصادر فى عام ١٩٨١ .

وأخيرًا قال وزير المالية أنه طالب الجهات العامة باتخاذ كافة الاجراءات المناسبة والكفيلة بتسوية وتصفية أرصدة الحسابات الجارية المدينة والدائنة الراكدة التى لا تمثل حق حقيقى للدولة أو التزام حقيقى عليها وفقًا لما تضمنته الكتب الدورية الصادرة عن وزارة المالية فى هذا الشأن ... حتى يمكن اظهار المركز المالى للجهة بصورة حقيقية .

والملاحظ بوجه عام على هذه الموازنة (٢٠١١ – ٢٠١٢) أن فكر القائمين على إدارة الموازنة العامة لم يختلف كثيرًا عن الفكر الماضى ... فإذا كان أهم سلبيات النظام السابق هو عدم الاهتمام بعامة الشعب والانعزال عن الناس

www.ibtesama.com/vb

وعدم الاحساس بهم ... فلا يجب أن يكون هناك استمرار لهذه السلبية ... فلم نجد فى الموازنة محاولة زيادة الايرادات الخاصة بالدولة ، وفتح آفاق جديدة للتنمية والاستثمارات ... والحل لدى الحكومة لزيادة الايرادات لا يتعدى فرض ضرائب جديدة ، وليس تنمية ايرادات أخرى مثل أرصدة الحسابات والصناديق الخاصة ... أما خطوة فرض ضرائب جديدة فهى خطوة غير محسوبة ... لأن الحالة الاقتصادية الآن تتسم بعدم التأكد والاضطراب ، كما يرتعش فيها القرار الاستثمارى لكل مستثمر فى مصر .

لقد جاءت آمال وطموحات ومطالب خبراء الاقتصاد المرتبطة بموازنة (٢٠١١ – ٢٠١٢) أو موازنة الثورة كما يحلو للبعض تسميتها ...وتمثلت هذه الآمال والطموحات والمطالب فى ضرورة وضع خطة محلية لمواجهة عجز الموازنة، وتحقيق الحد الأدنى المقبول من مطالب ثورة ٢٥ يناير ... والأهم من ذلك كله ...ضم الصناديق والحسابات الخاصة للموازنة العامة للدولة حتى تنتعش الموازنة وينتهى العجز المزمن فى الموازنة ... مع ضرورة السعى الجدى لبذل كل الجهد لتعبئة الموارد المحلية لزيادة الايرادات قبل الالتجاء إلى الاستدانة من الخارج من المؤسسات المالية الدولية البغيضة .

ويتمنى هؤلاء الخبراء ... أن تضع حكومات ما بعد الثورة موازنة بلا الغاز يصعب على المتخصص فهمها ...ولماذا لا تكون الموازنة شارحة شفافة توضع على وجه التفصيل ... وتوضح مصادر موارد الدولة ... ومجالات الصرف ؟!!!

فالموازنة العامة ما هى إلا تقدير للايرادات والنفقات المستقبلية خلال فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة .

وهى أيضًا كما يعرفها قانون الموازنة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بقانون ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ عبارة عن " البرنامج المالى السنوى لخطة التنمية الاقتصادية

www.ibtesama.com/vb

والاجتماعية التى تضعها الدولة من أجل تحقيق أهدافها المتعددة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية".

ونادى خبراء الاقتصاد بضرورة أن تخرج الموازنة العامة – فى ذلك الوقت – "موازنة الثورة" بنكهة خاصة غير كل ما سبقها من موازنات ... فالأزمة فى الوقت الحاضر تكمن فى جانب الاحتياجات (النفقات) فى مقابل تراجع الايرادات نتيجة الظروف الراهنة .

ومن هذا المجال ... نجد أن الأمر كان يحتاج إلى جهد مضاعف من الحكومة لتعبئة الجهود المحلية لزيادة الايرادات بكل السبل المتاحة بمواصلة السعى لتحصيل ٤٣ مليار جنيه متأخرات ضريبية فضلاً عن محاولة تحصيل ٦٠ مليار جنيه نتيجة التهرب الضريبى !!

- **أهم الملاحظات على الموازنة العامة (٢٠١١ – ٢٠١٢) :**

ويمكن إيجاز هذه الملاحظات فى النقاط التالية :

(١) - نجد أن ربع ايرادات الدولة فقط (٣٢٨ مليار جنيه) هو الذى دخل الموازنة العامة للدولة ... والباقى وهو (١٢٧٢ مليار جنيه) لا يدخل ضمن الموازنة لأنه ببساطة فى الصناديق والحسابات الخاصة ... !!!

(٢) - وربع ايرادات الدولة – سالف الذكر – يستقطع منه ٥,٥ ٪ (١٨ مليار جنيه) تذهب مكافآت للمستشارين بالجهاز الادارى للدولة الذين تخطوا سن المعاش ، ومعظمهم من أصحاب الثقة وليسوا من أصحاب الخبرة ... وكان أولى منهم بهذه المبالغ فقراء مصر فى العشوائيات ومساكن القبور ، والقرى الفقيرة والعاطلين من الشباب !!!

أما النهب العلنى الواضح من أموال المواطنين التى يُحصَّل منهم ويُصَبُّ فى الصناديق والحسابات الخاصة ... فبدلاً من صرفها على تحسين الخدمات وسد

www.ibtesama.com/vb

عجز الموازنة ... فإنه يتم صرفها مكافآت للعاملين بهذه الصناديق ... وبطريقة فجة سافرة ... ولنضرب لذلك الأمثال :

ففى هذه الفترة من عمر الزمن الردئ ... نجد أن ايرادات " صندوق تحسين الخدمات بوزارة الصحة " بلغ ما به ٢٣,١٢٥ مليون جنيه ... صرف منها (٢٣) مليون جنيه مكافآت للعاملين بالصندوق .

أما " حساب مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة " فيحصل رئيس الجامعة منه على (٦٠٠) ألف جنيه مكافأة شهرية ... أما مدير المركز فيحصل على (١٢٥) ألف جنيه شهريًا ... هذا بالاضافة إلى مرتباتهم الخيالية التى تتجاوز مئات الآلاف شهريًا !!!

وباختصار نجد أن ما تم تحصيله من المواطنين غصبًا وقسرًا ويصب فى الصناديق والحسابات الخاصة صبًا بليل أو نهار ... بلغ – كما ذكرنا مرارًا – ١٢٧٢ مليار جنيه طبقًا لآخر تحصيل فى السنة المالية (٢٠١٠ – ٢٠١١) وهذا المبلغ الضخم يعادل فى الحقيقة أربعة أضعاف ايرادات الدولة خلال السنة ... ويعادل أيضًا (٢١,٥) ضعف العجز المقدر خلال السنة المالية (٢٠١١ – ٢٠١٢) ... كما يعادل (٨,٥) ضعف اجمالى العجز المتراكم فى الموازنة العامة للدولة ... !!!

وهذا مما يعنى فى الحقيقة :

* – صناديق وحسابات خاصة تحوى على نحو ٧٥٪ من ايرادات الدولة... وتذهب هذه الأموال الضخمة لجيوب كبار رجال الدولة والموظفين المعاونين الذين يتقاضون راتبًا من الدولة شهريًا .

* – أما الـ ٢٥٪ الباقية فتوزع كالآتى :

(٥,٥٪) منها كمكافآت لمستشارين يتقاضون معاشًا أصلاً ... !!!

www.ibtesama.com/vb

(٣٣٪) منها يذهب دعم للبنزين ... الذى تستفيد منه السيارات الملاكى وأصحابها المتيسرين ...وليس الفقراء !!!

(٦٪) منها تذهب دعم للخبز والسلع التموينية .

والباقى يوزع على المرتبات التى يحصل على معظمها المناصب العليا .

وما زال النهب والاهدار مستمرًا حتى بعد قيام الثورة بحوالى سنة ونصف !!!

- ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتدليس عن الشعب :

بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وانتهاء المرحلة الأولى منها يوم الجمعة ١١ فبراير ٢٠١١ بتنحى رأس النظام . ومع تشكيل أول حكومة بعد الثورة وهى وزارة الدكتور عصام شرف والذى كان أمل الثوار فيه كبيرًا... ، حيث تم تشكيل وزارته (يوم ٣-٣-٢٠١١ وانتهت ٢٢-١١-٢٠١٢) .

ومع مرور الأحداث ظهر لنا ضعف وهشاشة الحكومات المتتالية بعد الثورة المجيدة بداية من حكومة الدكتور عصام شرف الأولى والثانية وكذلك حكومة الدكتور كمال الجنزورى ... وتدل مجموعة الأحداث خلال هذه الفترة على الكذب والتدليس والضحك على هذا الشعب العظيم ... ونسرد بعض هذه الأحداث الكاذبة كالآتى :

(١) أعلن الدكتور عصام شرف فى ١٠ مارس ٢٠١١ ، أنه مع بداية شهر أبريل ٢٠١١ ستحصل مصر على قرض من (صندوق النقد الدولى) يتراوح ما بين (٣ – ٥) مليار دولار ولم يتم ذلك حتى الآن أى بعد نحو أكثر من سنة ونصف .

(٢) كما أعلن أيضًا الدكتور عصام شرف فى ١٢ مارس ٢٠١١ ، أن مصر سوف تحصل على منح ومعونات من دول الخليج العربى ، وخاصة بعد الجولة

www.ibtesama.com/vb

المكوكية فى هذه الدول ... وتقدر هذه الأموال بنحو (١٣,٥) مليار دولار ... ولم يحدث هذا !!!

(٣) أما وزير مالية عصام شرف ... الدكتور سمير رضوان ، فقد أعلن فى ١١ مارس ٢٠١١ أنه سوف يتم تعيين جميع خرجى كلية التجارة والاقتصاد فى وزارة المالية ... وهكذا تم جمع أكثر من (٧) مليون استمارة قيمة الاستمارة (٢٠) جنيه أى باجمالى نحو (١٤٠) مليون جنيه ... ولم يتم تعيين إلا شخص واحد لا غير بعد التدليس على الناس والحصول منهم على (١٤٠) مليون جنيه وهم فى حاجة ماسة فعلاً لكل قرش !!!

(٤) والمثير للبكاء والضحك أيضًا ... أن الدكتور سمير رضوان وزير المالية فى حكومة الدكتور شرف ... قال دون حرج وعلى الملأ ... لا يخشى لومة لائم ... (أنه لا يوجد ما يسمى بالصناديق الخاصة) ...وتبين بعد ذلك وفى نهاية شهر أبريل ٢٠١١ ما أعلنه د.عصام شرف بوجود صناديق خاصة فعلاً أما ما بها من أموال فلا يتجاوز (٩) مليارات جنيه !!

وكلا الرجلين الدكتور عصام شرف والدكتور سمير رضوان ... إما أنهما لا يعلمان بحقيقة أو بنصف حقيقة الصناديق والحسابات الخاصة التى قدرت بعد ذلك بالآلاف ... وإما أنهما قاما بالتدليس والضحك على شعب مصر بأقوال لا تمت إلى الواقع بصلة وَهُمَا مَن هُمَا ...وزير ... ورئيس وزراء ...ومتى ؟؟؟ بعد الثورة المجيدة مباشرة...!!

(٥) أما الدكتور حازم الببلاوى – فى حكومة شرف الثانية – نائب رئيس الوزراء ووزير المالية خلال الفترة (٤-٧-٢٠١١ * ٢٢-١١-٢٠١١) ... فقد أعلن أنه سوف يتم ضم الصناديق والحسابات الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة خلال شهر يوليو عام ٢٠١١ ... ولم يحدث هذا ؟!!!

www.ibtesama.com/vb

(٦) وعندما تقلد الدكتور كمال الجنزورى مقاليد الحكم فى ٢٢ نوفمبر من عام ٢٠١١ أعلن أنه أخذ صلاحيات رئيس الجمهورية كلها وكان ذلك تدليس ما بعده تدليس على الشعب ثم أعلن ما يلى :

*- إن الصناديق الخاصة بها (١٦) مليار جنيه فقط فى شهر ديسمبر ٢٠١١ ، وتبين بعد ذلك أن بها نحو (٣٦) مليار جنيه ...وهذا ما حدث !!!

*- وأعلن أيضًا أنه سوف يضم الصناديق والحسابات الخاصة للموازنة العامة للدولة... ولم يتم ذلك !! وذكر أنه يحتاج إلى تشريع من مجلس الشعب ... هذا علمًا بأن الصناديق الخاصة - كما ذكرنا سالفًا - تم انشاؤها بقرار جمهورى... ومن ثم فمن الممكن إلغاء هذا القرار بقرار آخر يصدر من الدكتور الجنزورى طالما يحمل صلاحيات رئيس الجمهورية كما قال !!! ولك الله يا مصر !!

- كيفية إحكام السيطرة على الصناديق والحسابات الخاصة :

ونرى فى هذا الشأن ، أنه إذا كانت هناك نية صادقة حقًا لأحكام السيطرة على هذا الملف الشائك الذى لا أحد يعرف أوله من آخره ... فأنى اقترح أربعة خطوات .

o- فالخطوة الأولى :

هى أن يتم الزام جميع البنوك التجارية والجهات الادارية بالدولة ، بعدم مخالفة القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ... حيث تضمن " المادة ٣٠ مكرر " الزام البنوك التجارية والجهات الادارية بالدولة ، بتحويل ما لديها من صناديق وحسابات خاصة تخص الوحدات التابعة للجهاز الادارى للدولة ... إلى الحساب الموحد بالبنك المركزى ...ومن الضرورى أن يتم ذلك على وجه

www.ibtesama.com/vb

السرعة... بل يجب تحديد زمن محدد لهذا ... كما لا يستثنى من ذلك أبدًا أية جهة سيادية مهما كانت .

○ - الخطوة الثانية :

فهى ضرورة مخاطبة رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ... بتكوين لجنة من "الشرفاء" بالجهاز ، لفحص أعمال تلك الصناديق والحسابات الخاصة ... ومن ثم اصدار تقرير كامل شامل عنها ، يحدد ... عددها ... وقيمة ايراداتها ... ومصروفاتها ... وأرصدتها فى نهاية العام المالى .. على سبيل الحصر ، باستخدام البيانات التى تتوفر بالحساب الموحد بالبنك المركزى والبنوك التجارية ... خلال ثلاثة أعوام سابقة على أقل تقدير ... واتخاذ الاجراءات الكفيلة باحكام الرقابة الجدية الصارمة حقًا على أموالها ... وأن يتم تتبع المخالفات المالية ورقابتها ، وما يتم بشأنها !!

○ - الخطوة الثالثة :

وهى ضرورة الغاء جميع القوانين والتشريعات المنشأة للحسابات الخاصة ، وحظر فتحها ...وادراج جميع بيانات الصناديق الخاصة ، والوحدات ذات الطابع الخاص ، والحسابات الخاصة التى سيتم حصرها بالحساب الموحد بالبنك المركزى بالموازنة العامة للدولة ... لتكون الوعاء الوحيد للمالية العامة بمصر .

○ - الخطوة الرابعة :

فهى ضرورة توفير الاعتماد اللازم للصرف على الأغراض الصحيحة والسليمة ، والأغراض الحقيقية ، التى كان يتم الانفاق عليها من الحسابات والصناديق الخاصة ، حتى لا تتأثر تلك الأنشطة وأوجه الانفاق المتعلقة بتلك الحسابات .

www.ibtesama.com/vb

- غياب الارادة السياسية ... لضم الصناديق الخاصة للموازنة :

مع بداية شهر فبراير ٢٠١٢ .. أكد بعض خبراء الاقتصاد أن غياب الارادة السياسية يعرقل ضم الصناديق الخاصة بشكل كامل وسريع لموازنة الدولة ... !!!

وعدم وجود هذه الارادة السياسية القوية فى ذلك الوقت – وحتى الآن – راغبة فى ضم الصناديق والحسابات الخاصة لموازنة الدولة ... نظرًا لأن المسيطر على إدارتها هم رجال الصف الثانى فى الهيئات والمؤسسات والادارة المحلية ... وعمومًا فى جميع مفاصل الدولة وكل هؤلاء وأولئك يمثلون قوى ضغط لا يستهان بها على صاحب القرار ... والعجب العجاب أن معظم الصناديق والحسابات الخاصة غير قانونية فى كثير من أوجه الصرف ... وضم مثل هذه الصناديق الغير قانونية أمرًا يَسِيرُ من قبل الدولة بعد ثورة يناير المجيدة .

لقد تلكأت الحكومات المتتالية بعد الثورة المجيدة وحتى بعد مضى مدة ليست بالقصيرة على حكومة الجنزورى ووزير ماليتها الدكتور ممتاز السعيد ... فى العمل على ضم الصناديق والحسابات الخاصة إلى موازنة الدولة ... واستمر الحال على ما كان عليه سابقًا لمدة تقارب السنة والنصف بعد ثورة ٢٥ يناير !!

وأعتقد ... وأكاد أجزم أن هذا التأخير والتباطئ فى هذا الأمر الذى يمكن أن ينقذ عجز الموازنة العامة المتتالى ... كان متعمدًا وذلك نظرًا لأن معظم الوزراء من أول وزارة برئاسة الفريق أحمد شفيق حتى وزارة الجنزورى ... معظمهم ... بل يمكن القول أن كلهم بلا استثناء من رجال ونساء العهد البائد... الذين تشبعوا بآراء الحزب الوطنى المنحل طوال ثلاثين عامًا منذ أن جاء الرئيس السابق حسنى مبارك عام ١٩٨١ حتى الآن... !!!

وهكذا لا نستطيع أن نبث فيهم روح الثورة . وهم الذين كانوا يستفيدون من الأوضاع الفاسدة والمفسدة التى سادت وتفشت فى أيام الرئيس السابق

www.ibtesama.com/vb

حسنى مبارك ... فكيف بالله عليكم أن نرى هؤلاء الوزراء ثوريين ... يحاولون العمل على انعاش موازنة الدولة وتغذيتها بالمليارات الموجودة فى الصناديق والحسابات الخاصة ... وإعمال الشرعية الثورية نظرًا لتدنى الاقتصاد المصرى بعد الثورة بشكل كبير ... وانخفاض الاحتياطى النقدى الأجنبى المتتالى ، وذلك العجز الذى أصاب موازنة الدولة ... فهل يمكن أن يتغير هؤلاء الوزراء أو حتى من هم أدنى منهم فى السلم الوظيفى ... ويعملون جميعًا لصالح الثورة والدولة المصرية ؟؟

فى حين رأى آخرون أن استيلاء الدولة على أموال الحسابات والصناديق الخاصة نقضًا لعهودها عندما وافقت على انشاء هذه الصناديق فى العهد البائد !!

وتضم قائمة الصناديق والحسابات الخاصة والتى تم حصرها بواسطة " رقابيون ضد الفساد " نحو ٤٨٩٠ صندوقًا فى البنك المركزى خلال السنة المالية (٢٠٠٩ – ٢٠١٠) حيث بلغ اجمالى ايراداتها ٩٧ مليار جنيه ... فى حين يقدر عدد الصناديق التى لم يتم حصرها والموجودة بالبنوك التجارية والاستثمارية نحو سبعة آلاف صندوق ... وهكذا يربو عدد هذه الصناديق على ١٢ ألف صندوق وحساب خاص ... !!!

أما الصناديق التى تحوى فى " بطونها " عملات أجنبية فقد قدرت بنحو ٦٢٠ صندوقًا بلغ رصيدها فى العام المالى (٢٠٠٩ – ٢٠١٠) نحو ٢,٥ مليار دولار أمريكى ، وأيضًا ٩٩ مليون جنيه استرلينى ...وأيضًا ٩٠,٥ مليون دينار كويتى ، ٢٧٦ مليون يورو ...وهكذا يزعم " رقابيون ضد الفساد " !!!

والأمر برمته من حيث عدد الصناديق والحسابات الخاصة فى مصر ومن حيث أرصدتها ومواردها ومصروفاتها ... يعتبر من أكبر الالغاز التى تعرضت لها البلاد منذ قيام الثورة المجيدة حتى الآن ... ناهيك عن الألغاز التى تعرضت

www.ibtesama.com/vb

لها البلاد فى السباق المحموم على كرسى رئاسة البلاد ... وما شاب ذلك من انتهاكات ضخمة وكبيرة من أطراف عديدة !!

وأكاد أن أُوقن ... أنه لا يوجد انسان فى مصر المحروسة سواء أكان كبيرًا أم صغيرًا يمكنه أن يعلن بكل وضوح وشفافية عن عدد هذه الصناديق والحسابات الخاصة وما فيها وما صرف منها ... فكيف لمن هم قائمين عليها أن يفضحوا أنفسهم ويتعرضوا للتحقيق وهم المستفيد الأول وبالملايين من هذه الصناديق ؟؟

* * * * * *

وفى هذا الاطار ... نستعرض فيما يلى ما أدلى به وكيل الجهاز المركزى للمحاسبات السابق " د. عاصم عبد المعطى " حيث قال :

" أنه تم انشاء آلاف الصناديق الخاصة داخل أجهزة الدولة فى ظل عدم وجود إدارة قوية ... وذلك بغرض تحقيق مصالح شخصية ، الهدف الأول منها... صرف العلاوات والمكافآت دون وجه حق بل ودون انصاف أو شفافية... بجانب القيام بتنظيم المؤتمرات التى تسبح بحمد النظام البائد ... وتشيد بانجازاته ... وأيضًا نشر الاعلانات المستفزة لجموع الشعب ... وما بالك بشراء السيارات الفارهة التى تثير المواطنين وتستفزهم فى كل مكان !!!

وأوضح أن معظم الصناديق الخاصة هذه غير قانونية – كما ذكرنا سالفًا – فى كثير من أوجه الصرف منها ... وتمثل الباب الخلفى للفساد .

هذا بخلاف الموازنة العامة للدولة التى تحكمها قيود قانونية ورقابة صارمة سواء قبل الصرف من وزارة المالية أو بعد الصرف بواسطة الجهاز المركزى للمحاسبات ... كما يحكمها أيضًا القواعد المالية المنضبطة .

www.ibtesama.com/vb

وهكذا أصبح لدى الدولة مؤسستين : الأولى الموازنة العامة ذات القيود الصارمة ، والأخرى الصناديق والحسابات الخاصة التى تمثل " مغارة على بابا " والتى تزيد ارادتها كثيرًا عن الموازنة .

إن الصناديق والحسابات الخاصة ...تعتبر أكبر جريمة لنهب المال العام فى تاريخ مصر الحديث ، وذلك لقيام المسئولين عنها – ومعظمهم من كبار رجال الدولة فى العهد البائد – بفتح حسابات تخصها داخل البنوك التجارية والاستثمارية ... بعيدًا عن اشراف البنك المركزى من خلال حساب الخزانة العامة ...

وهذه الصناديق – سالفة الذكر – منها ما هو معروف بوزارة الداخلية مثل صندوق مشروعات أراضى وزارة الداخلية والذى بلغ اجمالى ايراداته فى العام المالى (٢٠٠٩ – ٢٠١٠) نحو ٥٦٨ مليون جنيه ....، ... وصندوق تحسين الرعاية الصحية والاجتماعية لضباط الشرطة وأسرهم ، وتبلغ ايراداته عن نفس العام ١،٧٠٢ مليار جنيه، وأيضًا صندوق تطوير الأحوال المدنية وتبلغ ايراداته نحو ٣١٨ مليون جنيه...وهناك أيضًا صندوق تحسين السجون وايراداته تبلغ ٣٦ مليون جنيه... ، ... هذا فضلاً عن صندوق تحسين الخدمة بمستشفى الشرطة وتبلغ ايراداته أيضًا عن نفس العام ٣٥٣ مليون جنيه ... هذا بخلاف الصناديق العديد من الصناديق الأخرى الموجودة فى وزارة الداخلية مثل : صندوق تأمين لوحات السيارات حيث بلغت ميزانيته فى العام ما يزيد عن ٦٠٠ مليون جنيه... وصناديق رسوم المرور التى تتعلق برسوم استخراج رخص القيادة وغيرها وبلغت نحو ملياري جنيه ... !!! وهذا كان الشعب المصرى ولا يزال " تُنْهَب " وتستنفذ أمواله بليل أو نهار !!!

أما البنك المركزى ... المنوط به مراقبة البنوك التجارية فى البلاد والاشراف عليها... الأمر الذى يجعله – بالضرورة – بعيدًا عن الفساد والافساد ...

www.ibtesama.com/vb

متمسكًا بالشفافية ويتجنب الانخراط فى تصرفات يمكن أن تدين رجاله فى قابل الأيام !!

نجد أن هذا البنك... أنشأ فى سالف الزمان .. صندوق خاص لتحديث وتطوير الجهاز المصرفى – كما يقولون – تزيد ايراداته عن ٤٠٠ مليون جنيه سنويًا ، ولقد تم انشاء هذا الصندوق – ولا يزال كائنًا – فى العهد البائد بقرار من رئيس الوزراء رقم ١٨٦٥ لسنة ٢٠٠٥ ... أى ظل قائمًا يحصل ٤٠٠ مليون جنيه كل سنة لمدة تقترب من سبع سنوات ...أى نحو ٢,٨ مليار جنيه خلال السبع سنوات الماضية !!!

ولقد قام المسئولين بالبنك المركزى بقصر نفقاته الضخمة بالصرف على المكافآت لبعض كبار المسئولين والمستشارين !!!

وهكذا ... يزداد الأغنياء غنى على غناهم ... ويزداد الفقراء فقرًا على فقرهم ، وإذا كان هذا الأمر قد حدث فى خلال العهد البائد منذ انشاء هذا الصندوق فى عام ٢٠٠٥ ... إلا أنه منذ ١١ فبراير ٢٠١١ حتى الآن لم نر ... ولم نسمع ... ولم نقرأ ... أى تغير فى صرف أموال صندوق تحديث وتطوير الجهاز المصرفى سالف الذكر !!!

ونرى فى هذا الشأن ... أن علاج عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الاقتراض باصدار السندات وأذون الخزانة ... أو عن طريق ضم الصناديق والحسابات الخاصة للموازنة يكون أقل ضررًا عن علاج العجز فى الموازنة بطبع النقود التي تسبب الكثير من المشكلات .

ويرى أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر ... " د. صلاح فهمى " ... أن النظام السابق هو الذى أسهم فى تشويه هيكل الأجور ... وسمح لكل فرد أن يكمل راتبه ... بطريقة غير شرعية ... من جيوب الآخرين ... وذلك باستخدام نظام الصناديق الخاصة ، مؤكدًا أن الأبعاد الأمنية والسياسية لتوجيه أموال هذه

www.ibtesama.com/vb

الصناديق إلى الموازنة العامة للدولة عديدة ...ومن شأن هذا الاجراء زيادة الاضرابات والمظاهرات الفئوية !!!

وأخيرًا ... يرى الدكتور صلاح فهمى ..... ألا تنتقل أموال الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة ... حتى يتم تغيير هيكل الأجور ، ويبدأ الاقتصاد الوطنى فى النمو مرة أخرى .

أما " الدكتور أبو راس " أستاذ الاقتصاد بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى ... فيرى أن الصناديق الخاصة انشأت وفقًا لأنظمة خاصة... والقانون ينظمها ... وهى تعمل وفقًا لاشتراطات معينة لإدارة أموالها مثل صناديق التأمينات الخاصة .

وقال أيضًا – قولاً عجبًا – "إن عودة أموال الصناديق الخاصة لسيطرة الحكومة يضيع هيبة الدولة وأمانة العقود والتعاقدات معها " ... وقال أيضًا : "أن المتمتعين بمزايا الصناديق الخاصة – وهم فى رأيى فئة ضالة لا ترعى الله ورسوله – فكيف يمكن اقناعهم بالرجوع لمظلة الدولة ... وكيف يمكن تعويضهم عن المزايا التى اكتسبوها خاصة فى ظل وجود احتمالات بفقدان هذه المزايا – الغير شرعية – عند ضم أموال الصناديق والحسابات الخاصة للموازنة العامة !!!

وأخيرًا ... شدد " أبو راس " على استقلالية هذه الصناديق ... ورآى أن الدولة لا يجوز أن تضم أموال الصناديق الخاصة بحجة أنها معوزة ... ذلك لأن لها وضع قانونى ومجلس إدارة .. ولا يجوز الاستيلاء على أموالها دون رضاء مجلس الادارة ... وإلا كانت الدولة متهمة بانتهاك حرمة تعاقداتها !! عجبى !!!

www.ibtesama.com/vb

- الوزراء والمحافظون ورؤساء الشركات ضد دمج الصناديق الخاصة فى الموازنة :

ونسرد فيما يلى العديد من الرؤى والآراء من المتخصصين بخصوص وضع الصناديق والحسابات الخاصة ... ومدى قانونية دمجها واضافتها للموازنة العامة للدولة... وأولئك النفر من كبار القوم الذين يعارضون معارضة شديدة قاسية لفكرة دمج الصناديق والحسابات الخاصة للموازنة العامة للدولة .. فهم أول الخاسرين ... وسوف تنضب ينابيع تلك الأموال الغير شرعية التى كانت تصب فى جيوبهم صبًا كل شهر... وتصل إلى ملايين الجنيهات ... والشعب الفقير يأكل من المقامة !!!

△- ضم الصناديق الخاصة للموازنة فى ضوء آراء جهاز المحاسبات :

وفى معرض حديث أهم رجال الجهاز المركزى للمحاسبات بخصوص الصناديق والحسابات الخاصة ... نستعرض رأى وكيل الجهار السابق " عاصم عبد المعطى ".. الذى قال : " أن معظم الصناديق والحسابات الخاصة تتعرض دومًا لمخالفات إهدار للمال العام ... مؤكدًا أن قيمة الايرادات وفوائض تلك الحسابات بالبنوك التجارية يصعب حصرها ... بل لا تعرف أى جهة فى مصر عددها " ... !!!

وقال أيضًا ..." إن هناك تطورًا كبيرًا لهذه الصناديق والحسابات الخاصة من حيث العدد وقيمة ايراداتها ومصروفاتها غير المراقبة بفاعلية ...تلك التى تمثل صورة فجة لتسهيل الاستيلاء على المال العام واستباحة الاهدار دون وجه حق... حيث خالفت الكثير من موحدات الجهاز الادارى للدولة للقانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ... تلك التى تتضمن المادة (٣٠ مكرر) التى تقضى بأنه لا يجوز لوحدات الجهاز الادارى والادارة المحلية والهيئات العامة والخدمية

www.ibtesama.com/vb

والاقتصادية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة التى تعد من الجهات الادارية ... فتح حسابًا باسمها أو باسم الصناديق الخاصة التابعة لها خارج البنك المركزى إلا بموافقة وزير المالية ... مع وجوب اغلاق كافة حسابات تلك الجهات المفتوحة خارج البنك المركزى ، طالما لم يصدر لها ترخيص جديد من وزير المالية وفتحها بالبنك المركزى .. كما سبق الذكر مرارًا وتكرارًا .. !!!

أما وزير المالية ... فلا يجوز له الترخيص بفتح حسابات بالبنوك خارج البنك المركزى لهذه الهيئات والصناديق والحسابات الخاصة التابعة لأى منها... إلا إذا كانت حسابات صفرية ...وهى الحسابات التى تحول أرصدتها يوميًا إلى حسابات موازية تفتح لكل منها بحساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى .

وقال أيضًا وكيل الجهاز السابق " عاصم عبد المعطى " ... " لقد خالفت وزارة المالية القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ بتعديل أحكام المادة ٢٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ... الذى ألزمها باجراء الرقابة المالية قبل الصرف على حسابات جميع الهيئات العامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة ... وعليه خالفت الكثير من وحدات الجهاز الادارى للدولة ومن ثم أحتفظت وفتحت حسابات سرية لتلك الصناديق الخاصة ، والوحدات ذات الطابع الخاص بالبنوك التجارية ... الأمر الذى ساهم فى عدم احكام الرقابة على مصروفات العديد منها ، وصرف جانب من أموالها فى غير الأغراض المخصصة لها والمنشأة من أجلها مثل الهدايا والمكافآت وبدلات لبعض العاملين تستنفذ ما يزيد عن ٩٠٪ من اجمالى المنصرف لبعض تلك الصناديق الخاصة فى حين أن النسبة المقررة كانت لا تزيد عن ٢٠٪ فقط " .

△- أما مراقبو الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات فقد أكدوا جميعًا أن هناك صناديق أخرى غير مدرجة ضمن قائمة البنك المركزى ... لافتين إلى أن عددها يتعدى ١٢ ألف صندوق ... وقالوا أن ضغوط الوزراء والمحافظين فى

www.ibtesama.com/vb

الاتجاه المضاد لدمج الصناديق والحسابات الخاصة للموازنة العامة للدولة ... رغم صدور قرار لرئيس الوزراء يحمل رقم ٢٠٧٠ لسنة ٢٠٠٨ ، يحظر انشاء صناديق وحسابات خاصة ، وتؤول كل الحسابات السابقة للحساب الموحد للبنك المركزى ، وتخضع لرقابة وزارة المالية...ولم يتم تفعيله ...!!!

كما أن قانون الموازنة العامة للدولة فى المادة (٣) منه ... نوه بضرورة شمولية وعمومية الموازنة ... بمعنى أن كل ايرادات أوجه أنشطة الدولة تؤول إلى الموازنة العامة للدولة ... وكل انفاقات الدولة على أنشطتها تصرف من الموازنة العامة للدولة .

△- وها هو أحمد عفيفى مراقب حسابات بالادارة المالية للادارات بجهاز المحاسبات ، يوضح أن مبدأ انشاء الصناديق الخاصة هو مبدأ وطنى بحت ...وهو انشاء صندوق لتمويل بنود معينة لا يوجد لها بند فى الموازنة العامة... لأن الأصل فى الموازنة ، أنها تغطى كل نفقات الدولة وكل ايراداتها تدخل فيها الصناديق الخاصة ، والمخصصة لغرض نبيل فى الدولة وكان لا يتعدى عددها ٣٠ صندوقًا .

ولكن للأسف ... إن كل ما حدث بعد ذلك بتدنى ويجعل هذه التجربة فى غاية الفشل ... وكان التوسع فى انشاء الصناديق الخاصة ... وتعدى الأمر تجاوز الصرف منها والهدف من انشائها ... لافتًا إلى أن ١٠٪ من حصيلة هذه الصناديق تصرف حقيقة للهدف من وجودها ... أما الـ ٩٠٪ الباقية فتصرف مكافآت للعاملين الكبار فقط .

△- أما مراقب الحسابات فى الجهاز " سامى النجار " بالادارة المركزية للحكم المحلى بجهاز المحاسبات ... يرى أنه لابد من التفرقة بين نوعين من الصناديق ...، فهناك صناديق تمول من الدولة ... وصندوق خاص للعاملين فى كل جهة .

www.ibtesama.com/vb

وأوضح أن الصرف من هذه الصناديق يتم لأشخاص بعينهم ، بحيث لا يتعدى الأمر ٣٠ أو ٤٠ شخصًا فى كل صندوق ...وهم الذين يستولون على مبالغ ضخمة دون مبرر .

△- وها هو مراقب آخر للحسابات فى الجهاز ... يطالب بإعادة النظر فى كافة لوائح هذه الصناديق بحيث تكون الصناديق المنشأة لغير هدف قومى تلغى فورًا... فلا يصح تحصيل مبالغ من المواطنين لصرفها مكافآت ... موضحًا أن الصناديق التى لها أهداف قومية يتم البقاء عليها ولكن لابد من اعادة النظر فى لوائحها .

△- وأوضح مراقب آخر فى الجهاز المركزى للمحاسبات ... أن المادة (٣) من القانون رقم ٥٣ الخاص بالموازنة العامة للدولة ... أكدت على ضرورة شمولية وعمومية الموازنة العامة – كما سبق وأن ذكرنا سالفًا – بمعنى أن كل ايرادات أوجه أنشطة الدولة تؤول إلى الموازنة العامة ... وكل نفقات الدولة على أنشطتها تصرف من الموازنة العامة ... وبالتالى لا يجب حجب ايراد عن هذه الموازنة ... ومن ثم فإنه فى حالة تطبيق هذه المادة ... يصبح انشاء الصناديق معها التفافًا على قانون الموازنة .

△- أما أحمد السنديونى .. المراقب بالجهاز فيوضح بجلاء ... أن التوسع فى انشاء الصناديق غل رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات عن مراجعتها أو حصرها .. فلا يوجد جهة تنشئ صندوقًا وتقوم بابلاغ الجهاز به ، وإنه فى حالة الحاقها بميزانية الدولة وأصبح لها بيانات وأرقام واضحة ، فلا مانع من تحديد بند معين فى الميزانية يخصص الصرف منه على مجال ما .

وذكر مثل ما قال زميله فى أن الوزراء والمحافظين يقفون ضد ضم الصناديق للموازنة وكذلك رؤساء الشركات القابضة ... بل وكافة مسئولي الجهاز الادارى للدولة... !!!

www.ibtesama.com/vb

△- وأخيرًا أكد " شرف حمادة " مراقب حسابات بإدارة المخالفات المالية بالجهاز ... أن التسلسل التشريعى للقوانين الخاصة ... هو صدور قانون ١٩٩٢ بتعديل قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ، ونص على أن يتم خضوع الصناديق الخاصة لرقابة وزارة المالية قبل الصرف ، إلا أن هذا القانون لم يُفَعَّلُ حتى الآن ... وهذا يعنى أن هناك قوى تهدف إلى عدم تطبيقه لأن لديها هدفًا مشبوهًا من وجودها فى هذه الصناديق .. بالاضافة إلى أنه صدر قانون آخر بتعديل القانون المشار إليه فى عام ٢٠٠٦ ونص على أنه يجب أن تؤول جميع أموال هذه الصناديق إلى البنك المركزى فى حساب يسمى الحساب الموحد للخزانة العامة .

وبذلك تعد الصناديق مخالفة لهذا القانون ... كما أضاف أنه صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٧٠ – كما ذكرنا سالفًا – لسنة ٢٠٠٨ الذى ينص على حظر انشاء صناديق وحسابات خاصة وتؤول كل الحسابات السابقة للحساب الموحد للبنك المركزى وتخضع لرقابة وزارة المالية ... !!!

- قراءة فى الموازنة العامة (٢٠١٢ – ٢٠١٣) :

فى تاريخ ١٤ من مايو سنة ٢٠١٢ ، عقد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء اجتماعًا فى مكتبه ... لاستكمال مناقشة مشروع الموازنة العامة الجديدة (٢٠١٢ – ٢٠١٣) لعرضها على اجتماع مجلس الوزراء فى ١٦ مايو ٢٠١٢ ، ثم رفع مشروع الموازنة بعد ذلك إلى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإحالته إلى مجلس الشعب .

وفى نهاية الاجتماع ... أعلن الدكتور ممتاز السعيد وزير المالية ... أن حجم المصروفات فى مشروع الموازنة العامة الجديدة (٢٠١٢ – ٢٠١٣) يقدر بنحو ٥٣٧,٧ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ٤٧٦ مليار جنيه فى الموازنة السابقة ... مما

www.ibtesama.com/vb

يعنى زيادة فى الموازنة الجديدة تبلغ ٦١,٧ مليار جنيه بنسبة ١٤٪ من حجم المصروفات فى الموازنة الجديدة .

كما أوضح وزير المالية ... أن حجم الايرادات المستهدفة فى الموازنة الجديدة يبلغ ٣٩٢ مليار جنيه تقريبًا مقابل نحو ٣٥٠ مليار جنيه فى الموازنة الحالية المنتهية آخر يونية عام ٢٠١٢ ... أى بزيادة تبلغ نحو ٤٢ مليار جنيه عن الموازنة السابقة .

كما أعلن أيضًا وزير المالية فى مؤتمر صحفى أن حجم العجز الكلى فى الموازنة الجديدة (٢٠١٢ – ٢٠١٣) يبلغ ١٤٠ مليار جنيه يمثل ٧,٩ ٪ من حجم الناتج المحلى الاجمالى وهى تقل عن النسبة التى شهدتها الموازنة الحالية المنتهية أواخر يونية ٢٠١٢ والتى تبلغ ٨,٦ ٪ من اجمالى الناتج المحلى .

وأردف وزير المالية قائلاً ... أن مشروع الموازنة الجديد (٢٠١٢ – ٢٠١٣) راعى مشكلة تعيين وتثبيت من يعملون فى الصناديق والحسابات الخاصة فى الباب الأول للأجور ، حيث تم وضع خطة لتثبيت ٤٠٠ ألف عامل على مستوى الجمهورية خلال ثلاثة سنوات .

ولقد أنتقد بعض خبراء المالية العامة والاقتصاد ، مشروع الموازنة العامة لعام (٢٠١٢ – ٢٠١٣) الذى اعتمدته حكومة كمال الجنزورى وأرسل إلى المجلس العسكرى تمهيدًا لاقراره ، ومن ثم احالته إلى البرلمان لمناقشته .

ولقد وصف هؤلاء الخبراء الموازنة العامة الجديدة (٢٠١٢ – ٢٠١٣) بأنها "استهلاكية " وغير قادرة على خلق قيمة مضافة للاقتصاد ، وتحقيق زيادة فى معدل النمو الاقتصادى .

وقال الدكتور حسن عودة ، أستاذ المالية بالجامعة الألمانية ، وخبير اصلاح الموازنات ونظم المحاسبة الحكومية ... أن الاستثمارات الحكومية فى هذه الموازنة

www.ibtesama.com/vb

تستحوذ فقط على ١٠٪ من الموازنة الجديدة البالغ حجم مصروفاتها نحو ٥٣٧,٧ مليار جنيه ، وطالب بزيادتها بمبلغ ٨,٤ مليار جنيه حتى تصبح ٤٠٪ من الموازنة .

وجدير بالاحاطة ... أن الموازنة الجديد ... كان يجب أن تبين سبل تغطية العجز الذى بلغ ١٤٠ مليار جنيه بها ... ومن الضرورى فى الآونة الأخيرة وبعد الثورة ... أن تعرض أية موازنة بشكل تفصيلى يفهمها كل الناس ولا تستعصى على بعض الخبراء فى المالية العامة كما يحدث دائمًا !!!

وبتاريخ ٢٧ من مارس سنة ٢٠١٢ نظمت أكاديمية طيبة ندوة بعنوان "الاقتصاد المصري ...وعام من ثورة يناير ... الأولويات والآليات " .

وفى هذه الندوة ... تكلم الدكتور صلاح جودت ، رئيس مركز النهضة للدراسات المستقبلية وقال ... :

" إن الحكومة بامكانها توفير عشرات المليارات دون أن تضطر للاستدانة وذلك من خلال استخدام آليات جديدة عند وضع الميزانية العامة للدولة ، حتى تستطيع توزيع الموارد بشكل يحقق استفادة كبرى لعدد من أفراد الشعب ... " .

واستطرد يقول : " إن مصر دولة غنية حقًا ... ولكن الله تعالى ابتلاها بإرادة غبية على مدار الثلاثة عقود الماضية .. الذين عملوا على محاولة افلاسها " .

" ولقد رأينا فى الدكتور كمال الجنزورى ومن قبله الدكتور عصام شرف بالاضافة إلى وزراء المالية الثلاثة – سمير رضوان – حازم الببلاوى – ممتاز السعيد – نفس الفكر القديم ، فهم من رجال ما قبل الثورة المجيدة ...وقد تشبعوا بآراء وأفكار العهد البائد الفاسد المفسد ... ولا يفكرون فى حل المشكلات الاقتصادية والمالية إلا بالاتجاه إلى الاقتراض سواء من الداخل أم من الخارج ..." !!!

www.ibtesama.com/vb

وأضاف الدكتور صلاح جودت بقوله ... " إن مصر لديها مجموعة من البدائل تستطيع أن تسد عجز الموازنة العامة منها ، ومن أهم هذه البدائل هى الصناديق الخاصة التى وصلت حتى الآن إلى ٨٩٠٠ صندوق خاص بهم نحو ١,٣ وتريليون جنيه... ولو أضيف هذا الرقم الرهيب إلى الموازنة العامة للدولة، لاستطعنا أن نسد عجزًا كبيرًا جدًا من العجز الاقتصادى... هذا إلى جانب تغذية المصانع والشركات – التى تستخدم البوتاجاز المستورد بأسعار عالية – بالغاز الطبيعى مما يوفر للبلاد ٢٠ مليار جنيه فى السنة الأولى ثم يزيد المبلغ ليصبح ٢٥ مليار جنيه تقريبًا فى السنوات التالية .

- مخاوف من استغلال موارد الصناديق لتمويل الثورة المضادة :

فى الوقت الذى يطالب فيه المصريون بوضع آلية تضمن استرداد الأموال التى نهبها كبار رجال الأعمال وكبار رجال السلطة فى النظام السابق ... ، ... تجرى فى الداخل عملية نهب منظم لأموال المصريين ونهب ثروة تزيد قيمتها عن تريليون جنيه ، يتحكم فيها مجموعة من كبار المسئولين فى الدولة دون ضوابط أو محاسبة ...وهى أموال قادرة تمامًا على حل أخطر مشكلة تقابل الحكومات المتتالية بعد الثورة حتى حكومة الدكتور كمال الجنزورى ، والمتمثلة فى " مشكلة الأجور " ، حيث تستطيع أموال الصناديق والحسابات الخاصة الضخمة أن تضاعف أجور العاملين فى الدولة والتى لا تتجاوز فى حقيقة الأمر عن ١٠٠ مليار جنيه سنويًا ، وهذا المبلغ يمثل نسبة ضئيلة مما هو موجود من أموال فى الصناديق والحسابات الخاصة ... التى يقوم المسئولين عنها باستنفاذ ما بها من أرصدة مالية ضخمة تبلغ المليارات فى بعض الصناديق ، وهذه الأموال المهولة يمكن أن تستخدم فى تمويل وتقوية الثورة المضادة لأنها تحت تصرف رجال العهد البائد من كبار القوم فى الجهاز الادارى للدولة والجامعات وهم أول المستفيدين منها .

www.ibtesama.com/vb

والعجيب فى هذا الأمر وجود صناديق وحسابات تحتفظ بها الجهات الادارية بالبنوك التجارية غير معروف مكانها بالضبط ... ولا يعرف أية جهة فى مصر رقابية كانت أو تنفيذية عددها وحركتها المدينة والدائنة ... فقد خرج أهمها عن الرقابة المالية من وزارة المالية قبل الصرف أو من الجهاز المركزى للمحاسبات بعد الصرف ... وأهم هذه الصناديق يتبع الجهاز الحكومي وهى تقبع فى : وزارة الداخلية ...، وزارة العدل .. والجهات السيادية السرية ... !!!

- مرسوم المجلس العسكرى لاشراف المالية على الصناديق الخاصة:

فى منتصف شهر أبريل من عام ٢٠١٢ ... قالت مصادر بالبنك المركزى... أن هناك اتجاهًا بصدور مرسوم من المجلس العسكرى يتيح لوزارة المالية الاشراف على الصناديق الخاصة ، وذلك من خلال نقل أرصدتها إلى البنك المركزى لمراقبتها ... تمهيدًا لضمها كاملة أو شريحة منها إلى الموازنة العامة للدولة (٢٠١٢ – ٢٠١٣) وذلك قبل تسلم رئيس الجمهورية منصبه فى شهر يونية ومع انتهاء السنة المالية (٢٠١١ – ٢٠١٢) .

وقالت تلك المصادر أيضًا ... أن البنك المركزى قام بتجميد ونقل أرصدة مكتبة الاسكندرية لتكون بحوزته وضمن حساباته ... وذلك بعد تكليف البنك بذلك من جهات رفيعة المستوى ، رافضة الكشف عن إجمالى هذه الأرصدة !!!

ومن جانب آخر ... صرح وكيل لجنة الخطة والموازنة فى مجلس الشعب الدكتور "أشرف بدر الدين " أنه قدم مذكرة لرئيس مجلس الشعب تتضمن ضم ٥٠٪ من أموال وأرصدة الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة (٢٠١٢ – ٢٠١٣) ... ولقد استند فى هذا إلى تقديرات وزارة المالية لجملة هذه الأموال وتصل إلى نحو ٣٦ مليار جنيه ، ليتم توريد ١٨ مليارًا تمثل نصف الاجمالى الموجود فى أرصدة هذه الصناديق .

www.ibtesama.com/vb

وأوضح أيضًا ... أن هناك تضارب فى التقديرات المتعلقة بأموال الصناديق الخاصة بين الجهات الرقابية والحكومية ... حيث تقرر الحكوم بأن أموال تلك الصناديق لا تتعدى ٣٦ مليار جنيه ... بينما يؤكد الجهاز المركزى للمحاسبات أنها ٤٧ مليار جنيه ... فى حين قال خبراء أنها تصل إلى تريليون جنيه ...وقال بهذا أيضًا الجهاز المركزى للمحاسبات قبل ذلك ... !!!

ولقد أمتد التضارب إلى عدد الصناديق حيث قالت المالية أنها ٤٦٠٠ صندوق ، وقال الجهاز المركزى للمحاسبات أنها تصل إلى أكثر من سبعة آلاف صندوق وهذا إنما أمر له دلالته من حيث أن القائمين والمستفيدين من بعض الصناديق ... يخفون عددها وبالتالى ما بها من أموال وما صرف منها وما يأتى إليها يوميًا !!!

- أموال الصناديق الخاصة ... ووزراء كمال الجنزورى :

فى تاريخ ٢٢ من مارس سنة ٢٠١٢ ... اجتمع مجلس الشعب لمناقشة بيان حكومة الدكتور كمال الجنزورى ... وفى هذه الجلسة أتهم وكيل لجنة الخطة والموازنة وزراء حكومة الجنزورى بحصولهم على ملايين الجنيهات شهريًا من الصناديق الخاصة ... ومؤكدًا أن لديه مستندات تفيد ذلك الأمر وتوضح الفساد الكبير فى الصناديق والحسابات الخاصة ... !!!

أما رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب " المهندس سعد الحسينى " فقد ندد بضياع نحو (١١) مليار جنيه من الصناديق الخاصة ... وأوضح أن وزير المالية قال فى ٢٧ من فبراير الماضى " أن لدينا نحو ٤٠٠٠ صندوق خاص بها ٣٦ مليار جنيه ، وفى نفس الجلسة قال ممثل الجهاز المركزى للمحاسبات بأن هناك نحو ٧٠٠٠ صندوق تضم مبالغ أكثر مما قاله الوزير ونحن لا نعرف مصيرهم !!؟؟

www.ibtesama.com/vb

والحقيقة التى أسفر عنها كل ما تقدم من بيانات ، توضح بجلاء أن هناك تضارب وعدم رؤى واهمال متعمد فى جميع جهات ومفاصل الدولة حتى تختفى أموال الصناديق والحسابات الخاصة أو حتى جزء منها بواسطة كبار رجال الدولة فى جميع ارجاء البلاد .. دون حساب يذكر من الأجهزة الرقابية ... ذلك لأن بيانات الصناديق والحسابات الخاصة متضاربة فى عدد الصناديق وأرصدتها وما يصب فيها كل سنة ... ، والغريب والعجيب فى هذا أن رجال الدولة الرسميين هم بذاتهم – حتى الآن – الذين يدافعون عن أموال الصناديق الخاصة... لحاجة فى نفوسهم !!!

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الرابع

مـــاذا بعـــد ... !!!

لمحة على الأوضاع المؤسفة لمصر والصناديق الخاصة.

△ المناطق العشوائية.

△ أموات فوق الأرض.

△ أفقر ألف قرية.

△ أطفال الشوارع.

www.ibtesama.com/vb

www.ibtesama.com/vb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الرابع

مـــاذا بعـــد ... !!!

- لمحة على الأوضاع المؤسفة لمصر والصناديق الخاصة :

ومن خلال كل ما تقدم عن الصناديق والحسابات الخاصة ... حيث أحصاها من أحصاها ... فبلغت أعدادًا مهولة حدها الأدنى نحو ٣٠٠ صندوق وحدها الأعلى نحو أكثر من ١٢ ألف صندوق ... وايراداتها السنوية تبلغ – كما يقولون – ١٠٠ مليار جنيه وأرصدتها كما يقول الجهاز المركزى للمحاسبات تربو على ١٢٧٢ مليار جنيه .

وهذه البيانات والاحصاءات هى كل ما أمكن للأجهزة الحكومية والرقابية والخبراء والمحللين من حصرها خلال الفترة التالية لثورة يناير ... ولا يعلم انسان فى مصر أو فى غير مصر أرصدة ومصروفات وايرادات هذه الصناديق على وجه الدقة ... تلك الصناديق التى ظهرت للوجود منذ عام ١٩٧٣ واستمرت حتى هذه اللحظات تستنفذ فقراء ومحتاجى مصر بليل أو نهار... ثم تصب هذه الأموال فى الصناديق والحسابات الخاصة فى الوزارات والمصالح الحكومية والمحافظات والجامعات وفى أماكن أخرى عديدة فى ربوع مصر ... وما يستفيد منها إلا أصحاب السلطة والسلطات بدءًا من رئاسة الجمهورية – فى العهد البائد – حتى هؤلاء السادة المسيطرين على تلك الصناديق ومن يعاونهم...، وحتى فى الوقت الحاضر وبعد مرور أكثر من عام ونصف على انفجار ثورة الشباب فى ٢٥ يناير من عام ٢٠١١ .

www.ibtesama.com/vb

فالصناديق الخاصة ، وما على شاكلتها ، مجرد ملاعيب وحيل لاستنزاف المواطنين وتفريغ جيوبهم تحت مسمى التبرع الاجبارى !!!

وأنا لا أفهم حقيقة ... كيف يستقيم المعنى بين ما يدفع لهذه الصناديق وكونه تبرعًا اجباريًا ... ؟؟ والقانون فى مصر المحروسة يجرم تحصيل أي مبالغ مالية إلا بقانون!!!

وإذا كان المبلغ الذى ذكره الجهاز المركزى للمحاسبات وهو ١٢٧٢ مليار جنيه طبقًا للسنة المالية (٢٠١٠ – ٢٠١١) ... كان يعادل فى الحقيقة أربعة أمثال ايرادات الدولة خلال السنة المالية سالفى الذكر ... كما يعادل نحو ٨,٥ ضعف اجمالى العجز المتراكم فى هذه الموازنة ... كما ذكرنا سالفًا .

فإننى لا أستطيع استيعاب ما قيل من السادة وزراء المالية سابقًا من عدم قدرتهم على تحديد عدد الصناديق الخاصة (وهى فى الأصل تابعة لوزارة المالية)... وما حقيقة الأرقام من أرصدة وايرادات ومصروفات سنوية لهذه الصناديق والحسابات الخاصة ؟؟

وكيف تُصدق حديث هؤلاء الرجال أصحاب السلطة فى وزارة المالية منذ بداية الثورة ابتداء من وزير المالية سمير رضوان ، وحازم الببلاوى وأخيرًا ممتاز السعيد فى حكومة الجنزورى ... فمرة ينكرون وجود الصناديق والحسابات الخاصة ، ومرة أخرى يؤكدون وجودها بأعداد صغيرة ، ومرة أخرى يقولون أنهم اكتشفوا حوالى ثمانية مليارات جنيه فى بعض الصناديق الخاصة والتى لا يعرفون لمن هذه الصناديق ؟ هل يمكن لانسان عادى وليس انسان متخصص فى مجال المالية العامة والاقتصاد أن يصدق ما يتفوه به هؤلاء المسئولين على مدار أكثر من سنة ونصف بعد ثورة يناير ... ؟؟؟

إن الأمر الواضح الجلى أن هؤلاء وأولئك الذن كانوا من المسئولين فى وزارة المالية والذين مازالوا كذلك ... هم من المستفيدين من هذه الصناديق

www.ibtesama.com/vb

والحسابات الخاصة يقينًا... وإلاَّ كيف لم نر مسئول واضح ... شفاف فى حديثه. وفى أقواله ... يجزم بكل الأمور التى تخص الصناديق الخاصة ... فهو المسئول عن ذلك ...ومن مسئول غيره ... وأين دور الجهاز المركزى للمحاسبات الذى يجب أن يقول القول الفصل فى أمر الصناديق والحسابات الخاصة المنتشرة فى ربوع البلاد ؟؟

وإذا ما صدقنا أن أرصدة الصناديق الخاصة كانت – كما ذكرنا سابقًا – تريليون و٢٧٢ مليار جنيه كما قال الجهاز المركزى للمحاسبات وايراداتها السنوية تبلغ ١٠٠ مليار جنيه أو أن هذه الأموال تصل فى حقيقة الأمر إلى نصف أو حتى ربع ما يقال عنها ، فهل من الممكن أن تنتشل فقراء مصر بهذه الأموال التى هى من جيوبهم ... من فقرهم وبؤسهم وهم سكان المناطق الفقيرة فى : العشوائيات ... وفى القرى النائية التى تحت خط الفقر ... بالاضافة إلى سكان القبور الأحياء ، وما إلى ذلك من المناطق ذات الفقر المدقع .

وإذا ما أمكن العمل على رفع مستوى هذه المناطق ... من أموال الصناديق والحسابات الخاصة تنفيذًا لمطالب الشعب المصرى فى ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وهى تتلخص فى " عيش ... حرية ... عدالة اجتماعية " فسوف نرى مصر فى قابل الأيام دولة نامية حقًا وفى مصاف الدول المتقدمة إذا ما أضيف إلى ذلك تنفيذ أهم المشاريع القومية فى جانبى قناة السويس وفى سيناء وفى جانبى السد العالى فى أسوان ... هكذا ... فلن تكون مصر إلا فى مقدمة الدول المتقدمة حقًا .

وفى اطار هذا ... نود أن تستوضح بايجاز شديد عدد المواطنين فى هذه المناطق الفقيرة ... كيف أن انقاذهم من فقرهم هذا يعتبر أكبر وأعظم انجاز يقوم به رجال الدولة بعد الثورة المجيدة لنهضة مصر من عثرتها وبالأخذ بيدها إلى طريق الخير والنماء بأموال مصر وليس بأموال أخرى حنث ما وعدوا بها فى أول الثورة !!!ولنلقى نظرة فاحصة على حياة هؤلاء الفقراء البؤساء فى كل

www.ibtesama.com/vb

منطقة على حدة ، ولنبدأ بالمناطق العشوائية حيث أنها أكثر المناطق إكتظاظًا بالسكان .

△ المناطق العشوائية :

لقد أكدت دراسة صادرة عن " الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء" أن عدد العشوائيات فى مصر بلغ (١٢٢١) منطقة ... ، ... منها (٢٠) منطقة تقرر إزالتها لأنها لا تقبل التطوير ... والعشوائيات مشكلة حقيقية تواجه نحو ٣٧٪ من أبناء الشعب المصرى ... أى نحو ٣٣,٣ مليون شخص وربما زاد العدد فى الآونة الأخيرة .

ومناطق العشوائيات أصبحت مثل " علب السردين " المغلقة منذ أمد طويل ... لا تستطيع سيارة مطافئ أو سيارة اسعاف أو حتى سيارة شرطة أن تدخلها ، نظرًا لأن شوارعها ضيقة وملتوية مثل " الثعابين " .

ونود الاحاطة ... أن هناك " عشوائية " حتى فى الأرقام المتعلقة بالعشوائيات ، فهناك (١٠٣٤) منطقة عشوائية فى مصر طبقًا لما أوضحه مركز دعم القرار ، أما الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فذكر أنها ١٠٣٤ منطقة ثم ذكر بعد ذلك أنها ١٢٢١ منطقة كما ذكرنا فى عاليه ، أما معهد التخطيط القومى فيؤكد أن هناك ١١٠٩ منطقة عشوائية يسكنها ٧,١٧ مليون نسمة فى (٢٠) محافظة ... وهم يشكلون حسب أرقام المعهد ٣٧٪ من عدد سكان المناطق الحضرية .

وهكذا ... طبقًا للاحصاءات الرسمية لدينا ٧,١٧ مليون انسان ، يعيشون حياة غير آدمية ... حياة تحت خط الفقر بدرجات .

والعجيب أن لدينا فى الصناديق والحسابات الخاصة مبالغ طائلة ضخمة حقيقية يمكن – إذا وجدت الارادة والضمير والشفافية عند أولو الأمر – أن

www.ibtesama.com/vb

ترصد جزءًا ضئيلاً من أرصدة هذه الصناديق الخاصة لتطوير وتحديث هذه العشوائيات ، ولكن ... كيف يقبل المسئولين حاليًا – وهم من رجال العهد البائد الذى تسببت سياساته المجحفة الظالمة فى اهمال هذه المناطق ...بل أنه كان السبب الرئيسى فى ظهور هذه العشوائيات واستمرارها عبر السنين العجاف !!!

لقد تحولت العشوائيات إلى " جيتنوهات " عوالم مغلقة على نفسها ، لا تقبل إلاَّ أبناءها ولا تتفاعل إلا معهم ... هؤلاء البشر يعيشون على هامش الحياة.

ولكن حياتهم على الهامش لا تعنى حرمانهم من حقهم فى أن يحلموا بحياة أفضل ، حياة أكثر آدمية وأكثر كرامة ... فمن حقهم أن يحلموا بعمل شريف ، وبتعليم أبنائهم ، وبرعاية صحية جيدة ... وبمسكن انسانى وبكوب من الماء النظيف ... كما أن من حقهم أن يحصلوا على صرف صحى لا ينفجر فى غرف نومهم ، وهواء غير ملوث بأدخنة مصانع الأثرياء ... !!!

فهذه حقوقهم المشروعة البسيطة ... وهى حقوق يجب أن توفرها لهم أية حكومة تتسم بالفطنة والذكاء ... وإلا سيصبح البديل " ثورة جياع " تنفجر فى أى لحظة من الزمن بليل أو نهار ... لتلتهم كل شئ .

وهكذا ... أصبحت المناطق العشوائية بما تحتويه من كافة السمات غير الحضارية اضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية " قنابل موقوتة " .

وتتصف هذه العشوائيات بخصائص اقتصادية يغلب عليها الفقر العام... بل إن الغالبية العظمى لسكانها دون مستوى الفقر .

ويقول الدكتور " أحمد المجدوب " المستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، إن المناطق العشوائية ، عبارة عن بؤر شديدة التخلف عن المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية ... لارتفاع معدلات

www.ibtesama.com/vb

البطالة والأمية.. بل وارتفاع الكثافة السكانية بشكل لا يمكن تخيله ... وهى تفتقر لأبسط الحاجات الانسانية.

ولقد أشارت إحدى الاحصائيات إلى أن هناك مولودًا كل (٢٧) ثانية بتلك المناطق ، سوف يعانون بدورهم فى قابل الأيام من التلوث المرعب والفقر والجهل والمرض كما عانى ذووهم من قبلهم .

وتشير دراسة أخرى إلى أن (٦٠)٪ من أطفال العشوائيات محرومون تمامًا من أى من الخدمات التعليمية ، بجانب انخراطهم فى سوق العمل فى سن مبكرة لاعالة أسرهم ، وعادة ما تلتقتهم العناصر القريبة من المخدرات سواء للتعاطى أو للاتجار .

* * * * * *

وترتبط ظاهرة التجمعات العشوائية بظاهرة التهميش الحضرى ... ومن ثم نجد أن الجماعات المهمشة تعتبر بؤرًا لتفريغ التطرف والجريمة بكل أنواعها ، وسكان هذه المناطق أولاً وأخيرًا هم جزءًا لا يتجزأ من نسيج الشعب المصرى الذى جار عليهم الزمان وأهملتهم الكثير من الحكومات قبل ثورة يناير ٢٠١١... !!

وأصبحوا كذلك أيضًا فى عهود الوزارات المتعددة بعد الثورة ... بدءًا من وزارة الفريق شفيق ... مرورًا بوزارة الدكتور عصام شرف وأخيرًا فى عهد الدكتور الجنزورى .

وهنا يمكن أن نتساءل ... هل نسى أو تناسى كل وزراء هذه الحكومات المتتالية قبل وبعد الثورة المجيدة ...هؤلاء الذين يعيشون فى العشوائيات !؟؟ وقد علم القاصى والدانى فى مصر أن لدينا صناديق وحسابات خاصة خارج الموازنة بها مليارات من الجنيهات بل قيل أيضًا أن هذه الصناديق والحسابات

www.ibtesama.com/vb

الخاصة تستقبل ما لا يقل عن(١٠٠) مليار جنيه سنويًا ... أى (١٠٠ ألف مليون جنيه) وهو رقم كبير ضخم ... وما لهؤلاء الوزراء بعد ثورة يناير يغفلون عن هذه المناطق ... ؟؟؟

وأكاد أوقن أن الذين يدرسون المناطق العشوائية بغرض الاصلاح والتنمية هم ذاتهم الذين يرأسون مجالس إدارة الصناديق الخاصة ... وهم بالتالى حريصون على عدم استنزاف أموالها التى " تصب " فى جيوبهم شهرًا إثر آخر دون حساب ودون مراقبة ... فقد مضى على اكتساح فكرة الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة جميع وسائل الاعلام بعد الثورة ، وكذلك البرلمان بمجلسيه... ومر على الثورة حتى الآن ما يقرب من سنة ونصف ... أى أن ايرادات الصناديق والحسابات الخاصة غذيت بنحو (١٥٠) مليار جنيه ...ولم نر أو نسمع أو نشاهد شيئًا جديدًا يخص المناطق العشوائية ... أو يوضح أين ذهبت هذه الأموال ؟؟؟

بل إننا نرى أن ايرادات الصناديق والحسابات الخاصة هى أصلاً من دم الشعب الفقير ... وبعضها من دم بعض الاحتكاريين الحاصلين على رخص الحديد والأسمنت التى تبلغ مئات الملايين – كما ذكرنا سابقًا – .

فهل فكر مسئول فى أى موقع وفى أى وزارة ... أن يوقف النزيف المستمر بالسطو على أموال الشعب الذي تصب فى الصناديق الخاصة ... ويُبقى لهم أموالهم التى تؤخذ منهم جباية وقسرًا فى كل مكان فى مصر كما ذكرنا سالفًا ... لم يحدث هذا ولكن الذى حدث هو استمرار السطو والنهب بل " وعصر " المواطنين ، ليصبوا ما فى جيوبهم وهو قليل فى الصناديق الخاصة حتى بعد الثورة المجيدة ... وما هذا إلا لأن من بيدهم الأمر والنهى فى البلاد يستفيدون قطعًا من أموال هذه الصناديق التى بلغت أرصدتها حين رصدها الجهاز المركزى للمحاسبات كما ذكرنا مرارًا نحو ١٢٧٢ مليار جنيه !!!

www.ibtesama.com/vb

△ أموات فوق الأرض :

هذا أقل ما يمكن أن يقال عن سكان العشوائيات ومن جانب آخر ، هل يمكن أن نصدق أن مصر أم الدنيا والحضارة يسكن فى مقابرها أكثر من (١,٥) مليون مواطن ... ، فهل هرب هؤلاء البشر من ظلم الأحياء ليختاروا رفقة الأموات ؟؟؟ والحقيقة أنهم هربوا من الفساد والظلم لينعموا براحة البال مع إخوانهم وأخواتهم الأموات ... فهل يعانون الموت الاجتماعى، أم مازالت قلوبهم تعرف النبض والأمل فى حياة كريمة ؟؟

هل هذه الأمور من فقر مصر وعوزها ؟؟ أم أن مصر غنية حقًا بثرواتها وصناديقها الخاصة ومعادنها تحت الأرض ، وآثارها فوق الثرى ... ونيلها العظيم ... نحن فقراء فعلاً فى قادتنا .. عقول تسعى للثراء ومصالحها الخاصة ، فهناك فقر فى العقول حقًا .

ألم تر أنهم يعيشون حياة لا يذوقون فيها سوى طعم الموت مع أرواح وأشباح الموتى ... يصحون على منظر شواهد القبور الصماء ... وينامون عليها... لا يسمعون سوى صمت الموتى... أو صراخ أقاربهم ... كل شئ فى حياتهم يعبر عن الموت الذى يحاصرهم ، حتى ابتسامة الأطفال أختفت لتحل محلها هموم عميقة أكبر من أعمارهم الذين نسيتهم حكومات الحزب الوطنى المتعاقبة ... بل وحكومات الثورة كذلك .

وكيف تتذكرهم الحكومات المصرية المتتالية قبل الثورة وبعدها ، وهم من رجال العهد السابق الذين تربوا على مناصرة الأغنياء من رجال الأعمال ... وإهمال باقى شعب مصر من المطحونين البؤساء سكان العشوائيات والقبور ... ولم لا وهم يعيشون فى أبراج عاجية مرصعة بالذهب والماس ... ينهبون أموال الغلابة تلك التي تصب فى الصناديق والحسابات الخاصة ... ويغدقون الدعم الغير مبرر لرجال الأعمال والمنتفعين ، ويتركون المواطنين الذين يزاحمون سكان القبور فى مثواهم الأخير ... متعرضين فى كل وقت إلى الشخصية القائدة لمجتمع

www.ibtesama.com/vb

المقابر وهو " التُربِي " ذلك الرجل الذى يسيطر سيطرة كاملة على كل ما يقع بالمنطقة من دفن ... واسكان ... وجريمة ...وتأدية خدمات واتصال بالمسئولين.

أما العلاقة بين سكان المقابر من الأحياء فتتسم بالعزلة الاجتماعية التى تعد سمة خاصة بهم ، كما أن الخوف هو سمة أخرى من سمات الحياة فى منطقة المقابر مثل الخوف من بعض المعتقدات والخيالات مثل (العفاريت والجن) التى تطرق الأبواب ليلاً .

فكيف والحال هكذا ... يتذكر الانسان الذى أنعم الله عليه وأصبح وزيرًا فى العهد البائد أو حتى فى وزراء المحروسة بعد الثورة ... فكل منهم يتسلم راتبه كل شهر ومعه المخصصات والاضافات وأموال الصناديق والحسابات الخاصة ليصل هذا الراتب لعدة ملايين كحد أقصى .. ولمليون جنيه كحد أدنى ، كما ذكرنا فى موضع سابق ... فهل يمكن لمسئول كبير كالوزير الذى (يَهبُر) من هنا وهناك ملايين الجنيهات ... أن يفكر ... مجرد تفكير فى علاج الأمر برمته ... سكان العشوائيات أو سكان القبور الأحياء ... بالطبع لا... فقد يؤدى ذلك إلى التقليل من دخله الشهرى بشكل يؤثر على البذخ الذى إنغمس فيه !!!

△ أفقر ألف قرية :

لقد أكد رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء " اللواء أبو بكر الجندى" فى الدراسة التى أجراها الجهاز عن خريطة الفقر فى مصر ، أن أفقر ألف قرية فى مصر يعيش بها عشرة مليون مواطن .

ولقد أجريت هذه الدراسة على (٤٠٤٠) قرية ، أكدت أن أفقر مائة قرية تضم (٧١٥) ألف شخص منهم ٧٦٪ يعيشون تحت خط الفقر .

وأضاف رئيس الجهاز ... أن هناك (٤,٩) مليون شخص يسكنون فى أفقر (٥٠٠) قرية يشكل ٦٠٪ منهم فقراء ... ، ... كما يسكن (١٠,٣) مليون شخص فى أفقر ألف قرية منهم نحو ٥١,٨ ٪ فقراء .

www.ibtesama.com/vb

أما عدد القرى التى تقل نسبة الفقراء بها عن ٢٠٪ فتبلغ (٢٤٩٦) قرية ، وأن عدد القرى التى تقل نسبة الفقراء بها عن ١٠٪ نحو (٥٠٦) قرية .

وأوضح أن الفقر الذى حددته مقايس الفقر فى الدول النامية ، يشمل عدم القدرة على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من الطعام والمسكن الملائم والملابس والمياه النقية ووسائل التعليم .

وهكذا نرى أن الحكومات المتتالية منذ أكثر من ستين عامًا أى منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ مرورًا بثورة يناير ٢٠١١ ... وربما قبل ذلك بزمن طويل ... تزايدت فيها حدة الفقر وزاد عدد الفقراء نظرًا للاهمال الجسيم لحكام مصر على مر عقود طويلة ... حتى بلغ تعداد الفقراء المعوزين أكثر من (عشرة ملايين) شخص فى مصر المحروسة ... وليس ذلك عن فقر البلاد والعباد ... ولكنه يكاد يكون سببه الرئيسى فقر العقول التى تتناوب على حكم البلاد ... رغم أن مصر لو استغلت ثرواتها الهائلة ...وصدقت نوايا الحكام...وخاصة فى الفترة الراهنة بعد الثورة ... وصدق عزمهم لاستغلال معظم الأموال المتكدسة فى الصناديق والحسابات الخاصة – التى يسيطر عليها إناس لا يراعوا الله ولا رسوله يحاولون ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً " نهب " واستغلال والسيطرة على هذه الأموال القابعة فى الصناديق الخاصة ... حتى أنهم حاولوا فى الفترة الأخيرة "إحراق" هذه الصناديق ، أى استنفاذ أرصدة هذه الصناديق بتوزيعها واستغلالها حتى إذا ما قُدر أن تسيطر عليها الحكومة وأرصدتها تجدها خاوية على عروشها !!! لارتفعت قامة مصر بين دول العالم بما تملك من ثروات وحضارة .

△ أطفال الشوارع :

وهم مجموعة من الأولاد والبنات ، تقدر منظمة الصحة العالمية عددهم فى مصر بما يزيد عن مليون انسان مشرد بائس ... يجوبون الشوارع نهارًا للسرقة أو للشحاذة ، أما فى الليل ، فينامون فى الخرابات والمبانى المهدمة أو حتى على الأرصفة .

www.ibtesama.com/vb

تلك حالة اجتماعية اقتصادية أمنية خطيرة حقًا وصدقًا ، حالة مؤسفة لا تسر ، وظروف صعبة يرسى لها ... نراهم يتسكعون فى أهم أماكن البلاد ... أشكالهم متعبة ، وأحوالهم مذرية ، وثيابهم رثة ... غالبًا ما يتخذون من بقايا الطعام قوتًا يسد رمقهم ، تلك الفئة الضالة من البشر فقدوا كل شئ ، فليس لديهم ما يندمون عليه ، مما يجعلهم عرضة للاستغلال من قبل المجرمين والمحتالين... بدءًا من احتراف التسول والسرقة ... ، وانتهاءًا بالمخدرات والدعارة ... الأمر الذى ينبئ عن ظاهرة جد خطيرة !!!

هؤلاء الأطفال ... كان من الممكن أن يعيشوا عيشة كريمة ، وسط أسر عادية تهتم بأبنائها ... ولكنهم ضحية أهلهم الذين رموهم فى الشوارع لأسباب كثيرة لا تنتهى !!! فأصبحوا عالة على المجتمع بكل ما هم فيه من بؤس وتشرد... وأصبحوا عالم لو أطلعت عليه لرأيته مرعبًا قاسيًا مُذلاً .. عالم آخر لا ينتمى إلى عالمنا ... !!!

ومأساة أولاد الشوارع ... وقفت أمامها الدولة بكل أجهزتها عاجزة تمامًا عن التعامل معها ... وتركتهم لمصائرهم يصنعونها بأنفسهم بما أتسموا به من أمراض الشذوذ والسادية والعنف الرهيب .

ويمثل أطفال الشوارع عتادًا رهيبًا لانتفاضة مقبلة لا محالة ، سيلعب فيها هؤلاء البشر الدور الأساسى فى تخريب ما بقى من أمان اجتماعى هش .

وإذا كانت الدولة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ... وهى التى نادت حين أنفجرت " بالعيش ... والحرية ... والعدالة الاجتماعية " الذى لم يتحقق منها شيئًا منذ نحو سنة ونصف من قيام الثورة .

وإذا كان أبرز وأكبر قلاع الفساد الاقتصادى التى أقامها العهد البائد وأكتشفها وتمادى فى الحديث عنها اعلام ما بعد الثورة هى " الصناديق والحسابات الخاصة " التى حوت كما ذكرنا مرارًا أكثر من تريليون جنيه حين

www.ibtesama.com/vb

اكتشفها الجهاز المركزى للمحاسبات فى نهاية عصر الرئيس السابق حسنى مبارك .

فَلِمَا لا نرى أو نسمع شيئًا لعلاج هذه المشكلة ... أم أن هؤلاء الأطفال هم أجانب لا ينتمون إلينا ؟؟؟ أم أن الاهمال والكذب من قبل المسئولين مازال هو أساس التعامل مع المصريين ... ؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله ... !!!

* * * * * *

والخلاصة ... أنه إذا كان الفقراء والبؤساء والمشردين فى مصر سواء فى الريف أو الحضر يربو عددهم على ٤٦ مليون انسان مصرى أي نحو ٥٠٪ من عدد الشعب المصرى... وهذا الرقم يعتبر تقدير متواضع حقًا .

فماذا فعلت الحكومات المتتالية منذ ستين عامًا من أيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى بعد ثورة يناير ٢٠١١ ... ولا نجد إلا اهمال رجال الدولة ... وسعيهم الدائم لمناصرة الأغنياء ورجال الأعمال ...واهمال وغلق الأبواب فى وجه فقراء مصر من سكان المناطق العشوائية، والقرى الفقيرة وسكان المقابر الأحياء وأولاد الشوارع .

ولكن ... الأمل مازال باقيًا مادام شباب الثورة وكل القوى الثورية ينزلون إلى ميدان التحرير وكل ميادين مصر .. عندما يظهر لهم من يناهض الثورة المجيدة ، مهما كان مركزهم أو سلطتهم فى مصر المحروسة ... حماك الله يا مصر.

www.ibtesama.com/vb

masry3
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com/vb

GREAT IS OUR GOD

حصريات مجلة الابتسامة

WWW.IBTESAMA.COM

www.ibtesama.com/vb